الاستفراق

دعوة إلى التأسيس

«الاستفراق.. دعوة إلى التأسيس»
المؤلـــف: محمد ناجي المنشاوي
سلســـلة: «كتابات»
رقم الإيداع:٢٠١٨/٢١٦٧
الغـــلاف: أمير المنفلوطي
الطبعة الأولى: يناير ٢٠١٨

سلسة «كتابات»
تصدرها مؤسسة المعبر الثقافي بالقاهرة
٢٣ عبد الخالق ثروت ـ الطابق الرابع
٠١١١٧٧٢٨٨٩٦ ـ ٠١٠١٢٩٨٢٤٨٢
٠١٢٧١٧٧٩١١٦
alma3bar2013@gmail.com

الآراء الواردة في هذا العمل لا تعبر بالضرورة عن مؤسسة المعبر الثقافي

الاستـــفـــراق

دعوة إلى التأسيس

محمد ناجي المنشاوي

إهداء

إلى والديّ الكريمين رحمهما الله
أهدي هذا الكتاب

تقديم للدكتور حاتم الجوهري

في فصول خمسة يقدم الأستاذ محمد ناجي المنشاوي كتابه الذى خص به العلاقة بين مصر وأفريقيا، والأستاذ محمد ناجي المنشاوي هو واحد من أهم المثقفين والنقاد الذين ظهروا في ثمانينيات القرن الماضي، وتميز بالحيوية والنشاط والقدرة على التوحد والتفاعل مع ما يكتب عنه، واتسم أسلوبه اللغوي في الكتابة بالتدفق والحيوية.. إلا أنه كان من الذين اختاروا الابتعاد مبكرا عن المشهد الثقافي حينما اختلت المعايير، وتاه دور الأدب والثقافة في بنية المجتمع المصري..

لكنه يعود الآن لجمهوره بأطروحة جادة عن تفعيل دور الثقافة والقوة الناعمة المصرية، في حاضنتها الرحبة الأفريقية، أطروحة طموح يدعو فيها للتأسيس لمجال العلاقات المصرية الأفريقية، وإعادة رسم «السياسة الثقافية» المصرية الراهنة وتوجيهها نحو ذلك المجال.. وجاءت عناوين الفصول كالتالي: الفصل الأول: «إشكالية المصطلح والمنهج»، الفصل الثاني: «لماذا علم «الاستفراق؟»»، الفصل الثالث: «الوعي المصري الأفريقي»، الفصل الرابع: مصر وأفريقيا: أشواك وتحديات مستقبلية، الفصل الخامس: «توظيف القوى الناعمة المصرية».. ويسعي الكتاب لبعث الروح في العلاقة العضوية بين مصر وأفريقيا، من خلال التأكيد على المشترك الثقافي والأبنية الثقافية كقاعدة للانطلاق في بناء الجسر المتين بين مصر والقارة البكر العجوز التي أنهكها الاستعمار قديما وحديثا..

والكتاب في مجمله دراسة في توجيه «السياسة الثقافية» المصرية الأفريقية، من خلال إطار عام لدراسة الشخصية الأفريقية ومداخلها، واستنهاض وتوجيه القوي الناعمة المصرية التي يمكن البناء عليها في هذا المجال، مسلطا

المؤلف الضوء على مساحة العلاقات التاريخية القديمة بين مصر وأفريقيا، وصور انتقال تمثلات الحضارة المصرية جنوبا، كأساس يمكن البناء عليه ووشائج ثابتة في الروح الإفريقية.

ويركز المؤلف في عرضه على العلاقة المصرية بدول حوض النيل، كمدخل مهم لاختبار القوي الناعمة المصرية رغم صعوبة هذا الملف وتعقده مؤخرا، مؤكدا على فكرة التكامل الاقتصادي وتفعيل كافة موارد دول الحوض كآلية لبناء الثقة والمحبة على أرض الواقع.. ثم يعود ليعدد المؤسسات المصرية التي يجب أن تضطلع بمهمة القوي الناعمة في رسم وتوشيج العلاقة الثقافية في أفريقيا من خلال الأجهزة الرئيسية المصرية التالية لأداء ذلك الدور: «جهاز الهيئة العامة لقصور الثقافة- مراكز الشباب والرياضة- المساجد والكنائس- الجامعات والمدارس- النوادي الاجتماعية والرياضية - كافة المؤسسات الحكومية ذاتها التابعة للوزارات المختلفة- هيئة محو الأمية وسلاح الدفاع الشعبي بالقوات المسلحة «

وفي الفصل الأول» إشكالية المصطلح والمنهج» يؤسس المؤلف لموضوعه من الناحية الاصطلاحية، ليعطي للموضوع أهمية كبري حين يعتبر أن الكتاب بيانا منه لتأسيس علم جديد أو مجال علمي جديد في «السياسات الثقافية» المصرية، حيث تجدر الإشارة هنا للربط بين الحاجة الاجتماعية وبين تطور المجالات العلمية، فكأن المؤلف يقول بأن حاجة مصر الواقعية لإفريقيا تدعوها لتعديد الدراسات وإفراد النظريات في كيفية بناء العلاقة مع أفريقيا.. من هنا يكون عنونته الفرعية لموضوع كتابه بـ «علم الاستفراق» مبررا، من حيث ضرورة الربط بين الحاجة الاجتماعية والسياق التاريخي للأمم، وتطور المجالات المعرفية والبحثية التي ترتبط بذلك.

وفي الفصل الثاني «لماذا علم «الاستفراق؟» يدق المؤلف ناقوس اليقظة ويدعو القارة الإفريقية للانتباه لما تعرضت له من مؤامرات تستهدف

إضعافها وتشتيت جهودها، فيري أنه ينبغي أن يعي الأفارقة عدداً من الحقائق التاريخية والاجتماعية والعلمية، ويجب أن تمثل لهم دستور عمل إيجابي لتحقيق الأحلام الأفريقية المشروعة والمرجوة في هذا السياق ومن هذه الحقائق: ضرورة الحفر عند جذور تاريخ القارة الأفريقية وإعادة كتابة تاريخ الشعوب الأفريقية دون تزييف لتأصيل جذور شعوب القارة- إحياء الفلولكلور بجمعه ودراسته ونشره وبثه عبر وسائل التعليم والتربية والاتصال- التعامل بندية مع دول القارة الأوربية باعتبار أنها هي الأكثر احتياجاً لثروات القارة الأفريقية - السعي الدائب لعقد كيانات اقتصادية أفريقية كطريق لتوحيدها في كيان اقتصادي واحد كبير كسوق أفريقية لمصلحة أبناء القارة - تفعيل العلاقات الثقافية بين دول القارة ليتحقق التعارف بين أبنائها تعارفاً عميقاً- تنقية مناهج ومقررات التعليم الأفريقي من المؤثرات الأوروبية الفاعلة في عقول أبناء القارة - ضرورة أن تلعب الفنون الأفريقية (الغناء والموسيقا – المسرح – السينما – الفنون التشكيلية) دوراً أساسياً في التقارب بين شعوب القارة.

وفي الفصل الثالث «الوعي المصري الأفريقي» يؤسس لتاريخ العلاقة بين الحضارة المصرية القديمة وبالبلاد الأفريقية، وذلك في عصور الحضارة المصرية الرائدة والعلاقات العسكرية والاقتصادية بشتي بلدان القارة، ثم يركز في الجزء الأخير من الفصل على العلاقة مع السودان، وبلدان حوض النيل، وأثيوبيا، مشيرا لما اعتراها من خلافات ونزاعات، ومؤكدا على أهمية استعادة الجسور والمحبة التاريخية بين دول حوض النيل..

وفي الفصل الرابع «مصر وأفريقيا: أشواك وتحديات مستقبلية» ينتقل للمخاطر والتحديات السياسية التي قد تواجه مصر في استعادة وجودها الأفريقي في ظل حضور معظم القوي الدولية في القارة وتجذرها في ظل انسحاب الوجود المصري في الآونة الأخيرة من القارة، ويركز على الأهمية

السياسية والجغرافية لبعض الدول الأفريقية وسيطرتها على المعابر البحرية الرئيسية في انتقال التجارة بين الشرق والغرب، ويستعرض هنا البنية الاقتصادية والزراعية والصناعية لدول القارة وكيف يمكن لها ان تتكامل وتتعاون ماديا..

وفي الفصل الخامس «توظيف القوى الناعمة المصرية» يصل المؤلف لب مشروعه في مقاربة مصر للقارة السمراء، حين يري في الثقافة وعناصر التراث الثقافي المادي واللامادي حجر الأساس في بناء جسور الثقة مع أفريقيا، ويختتم المؤلف كتابه القيم بالإشارة للمقومات الخام للقوة الناعمة المصرية التي يمكن استثمارها في هذا المجال مقترحا ما يلي من خطوات: «إنشاء مدارس مصرية في العواصم الأفريقية ومدنها الكبرى بحيث يكون لها طابع خاص ومنهج يعمل على تعريف الأفارقة بمصر تعريفاً شاملاً- تحفيز الدولة المصرية خريجي الجامعات المصرية الجدد والمتفوقين على العمل لمدة عام على الأقل بهذه المدارس مقابل مكافآت يحصلون عليها حال عودتهم من هذه البعثة التطوعية- استثمار خريجي كليات الزراعة في الجامعات المصرية للعمل في أفريقيا لنقل الخبرات المصرية إلى دولها لكي يكون هؤلاء أرضاً ينبسط عليها التعاون الزراعي بين مصر والأفارقة- أن يقضي كل الأطباء سنة كاملة كخدمة عامة في البلدان الأفريقية- أن تقوم الدولة بإنتاج أفلام سينمائية خاصة لمخاطبة الجماهير الأفريقية- إنشاء مهرجان سينمائي سنوي لسينما دول حوض النيل- تأسيس جائزة أدبية سنوية في مجالات الأدب (شعرا ونثرا) والذي يتناول قضايا الشعوب الأفريقية وخاصة شعوب وادي النيل والتي شأنها إحداث تقارب فكري ونفسي بين تلك الشعوب ومصر- ترجمة الأعمال الأدبية المصرية إلى اللغات الأفريقية المختلفة لتكون في تناول القارئ الأفريقي- التوسع في إنشاء المعاهد الخاصة لتعليم اللغات الأفريقية المحلية- إقامة مهرجان سنوي للمسرح الأفريقي لدول حوض النيل- تأسيس جائزة مصرية في مجال المسرح الأفريقي- إنتاج أغاني

باللغات الأفريقية يغنيها المطربون المصريون لغزو السوق الأفريقي- إقامة سوق سنوي لعرض المنتجات التي تعكس الروح المصرية وثقافة المصريين في كل العواصم ومدنها الكبرى- إنتاج مسلسلات درامية تتوجه بمخاطبة الأفارقة ومترجمة إلى اللغات الأفريقية الأكثر ذيوعا وانتشارا- إقامة مهرجان للفنون الشعبية المصرية يجوب العوالم الأفريقية- إصدار صحيفة أسبوعية باللغات الأفريقية المتاحة والمشهورة توزع في كل قطر في أفريقيا- إقامة معرض سنوي لكتاب شعوب وادي النيل- إنشاء قسم للثقافة الأفريقية في كل كليات الآداب بالجامعات المصرية- إنشاء جامعة شعوب وادي النيل تضم بعثات تعليمية للقادمين من دول حوض النيل- إنشاء قناة تليفزيونية موجهة ناطقة باللغات الأفريقية الذائعة- تعدد مراكز البحث في الشئون الأفريقية وكذلك معاهد نوعية لدراسة أفريقيا دراسة شاملة متنوعة

د.حاتم الجوهري

المشرف على المركز العلمي للترجمة

الهيئة المصرية العامة للكتاب

إشارة تمهيدية

«مصر قلب وعقل أفريقيا» مقولة تقع حائرة بين «التعبير الإنشائي» و«الواقع العملي» وهي أقرب إلى «الأول» منه إلى (الثاني) إذا أردنا المصارحة و«الشفافية» في لحظة تاريخية فاصلة، فإذا أردنا تحقيق ذلك على مستوى الواقع العملي فيجب على الدولة المصرية أن تفعل الكثير وإلا ظلت أسيرة مقولة إنشائية لا تغني مستقبل مصر شيئاً.

ومن ثم جاء البيان الدعوي لتأسيس «علم الاستفراق» ليكون نقطة الارتكاز لتفعيل الوجود الحقيقي لمصر في قارتها وبخاصة دول الجنوب وحوض النيل لعلنا نعوض ما ضاع منا من فرص تمثل أهمية عظيمة لمصالح مصر القومية للغاية في مشوار الألف ميل أو كحجر ألقيه في نهر آسن لعله يحرك المياه الراكدة.

المؤلف

الفصل الأول

إشكالية المصطلح والمنهج

تعد إشكالية المصطلح أهم الإشكاليات التي تواجه الباحث في مجال العلوم الإنسانية، فقد اعتدنا نقل المصطلحات من بيئاتها المختلفة إلى علومنا العربية دون تمييز أو تدقيق، وقد امتد بنا هذا الأمر منذ أن شرعنا في نهضتنا الحديثة واصطناع حياتنا العلمية والفلسفية والأدبية والفنية على غرار الحياة الأوربية ونمطها في لحظة من انبهارنا بكل ما هو قادم من الغرب مهما كان شكله أو لونه، وقد انشغل باحثونا في بداية عصر النهضة وما زالوا بنزع المصطلح من بيئته الأوربية وتنزيله على واقعنا العربي عامة والمصري خاصة دون أي شعور بالقلق أو الحرج وكأن التسابق في ترجمة هذه المصطلحات ونقلها إلى العربية والتعامل معها بشكل يقترب من التقديس فرض عين على الباحثين، وكأن لغتنا العربية عقمت عن أن تنتج مصطلحاتها الخاصة بها!! وهو أمر لا يتفق مع المعطى التاريخي العربي فقد كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم، فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال ونسخت ديانات وأبطلت أمور ونقلت من اللغة ألفاظ عن مواضع إلى مواضع أُخر بزيادات زيدت وشرائع شرعت وشرائط شرطت فعفَّى الأول الآخر» (١)، ولم يجد العرب حرجاً في استعمال لفظ قديم في موضع بديل لمدلول جديد وقد فعلوا ذلك في الكثير والكثير من الألفاظ والعبارات فعلى سبيل التمثيل «كلمة المنافق اسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا عليه غير ما أظهروه وكان الأصل من نافقاء اليربوع، ولم يعرفوا من الفسق إلا قولهم «فَسَقتْ الرطبة» إذا خرجت من قشرها وجاء الشرع بأن الفسق: الإفحاش في الخروج عن طاعة الله جل ثناؤه «(٢)، وقد درج علماؤنا القدامى على ذلك ولم ينتزعوا مصطلحات من هنا أو هناك بل زيادة في التقنين فقد وضعوا مصطلحين أحدهما لغوى والأخر اصطلاحي [فإذا سئل أن يقول في الصلاة اسمان لغوي وشرعي، ويذكر ما كانت العرب تعرفه ثم ما جاء به الإسلام والإشارة الأخيرة لابن فارس رحمه الله في ضرورة التمييز بين

الاسم اللغوي والاسم الشرعي غاية في الأهمية وعلى ذلك درج البحث العملي كما هو معروف] (٣)، ويميز(فلبر Felber ١٩٨٣) بين الكلمة والمصطلح، وهذا التمييز يكاد يتطابق مع ما وصل إليه الباحثون العرب من قبل وهو في تمييزه هذا يرى أن الكلمة رمز لغوى يتألف من صيغة الكلمة ومضمون الكلمة وتضمها وحدة لا تنفصم، وقد تتسم معاني الكلمة بالتعدد أي بظلال مختلفة المعاني، ولا بد أن يتوافر للكلمة قدر كبير من المرونة حتى تلبي كل حاجات التواصل في اللغة المشتركة بيد أن المعني المحدد إنما يثبته السياق أي إن عماد الكلمة سياقها، وأما المصطلح فهو رمز لغوى يتألف من الشكل الخارجي والتصور (وهو معنى من المعاني يتميز عن المعاني الأخرى داخل نظام من التصورات) فلكل من المصطلحات والتصورات وجود قائم بذاته إذ أن قصر مصطلح على تصور ما هو إلا عملية مقررة سلفا فالمصطلح معني واحد أو أكثر (يلحق بتصور واحد أو أكثر) واعتمادا على ما للمصطلح من معنى محدد يتم إلحاقه بنظام محدد من التصورات ويظل هذا المعنى المحدد لصيقاً به حتى وإن استخدم خارج النظام ولهذا المصطلح بشكل غير مباشر على نظام التصورات الذي ينتمي إليه (٤).

وحقيقة الأمر أن الباحث ينشد ضالته في الوصول على مصطلح يتصف بالأصالة والوضوح والقدرة على الإبانة بحيث يفصح عن موضوعه دون ارتباك أو التباس ويتسم بالشمول والموضوعية ويبتعد عن الغرابة باقتلاعه من بيئة مغايرة وزرعه في بيئة عربية تختلف اختلافا جذريا عن تلك المنقول عنها والباحث على وعي»بأن مشكلة المصطلح الدخيل أو المنقول ليست من المشكلات الحديثة في الأمة،بل كان ميلادها مع ميلاد هذه الأمة ونشأتها مع نشأتها لتتقلب بعد ذلك في أقدار وأطوار تاريخية من حيث القوة والضعف في دمج هذا الدخيل واستيعابه والهيمنة عليه ففي تراثنا نجد أن مناقشة المصطلحات الدخيلة أو (لغات العجم) كما يعبر اللغويون قد تمت على أعلى مستوى وهو وقوعها في القرآن الكريم وللعلماء في ذلك تخريجات عديدة»(٥).

ويرى ساجر sager ١٩٨٤ في تعريف المصطلح «بأن التعريف هو الوصف اللفظي لتصور ما يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة التصورات وثمة صلة وثيقة بين التعريف ووضع المصطلح في بيئته أو منظومته، فتعريف المصطلح صنو لتحديد هويته بالنسبة للمصطلحات الأخرى» (٦) ويرى الدكتور محمد حلمي هليل أن أهمية تعريف المصطلح (والجدير بالذكر أنه هنا بصدد الحديث عن المصطلح الأجنبي)، يقول عن أهميته إنها تنحصر في:-

١- ترسيخ نظام تواصلي بعيد عن اللبس بين المتخصصين، نظام يساعد على نقل المعرفة المتخصصة إلى اللغة العربية

٢- تحديد موقع المصطلح في منظومة من المصطلحات المتصلة في اللغة مما يساعد على تفهمه والتفريق بينه وبين تصور آخر مشابه في اللغة العربية وبهذا يسهل نقله إلى العربية.

٣- التعريف الدقيق المضبوط للمصطلح الأجنبي يتيح لنا الوصول إلى المقابل المناسب في العربية، وبذلك يسهل وضع حد لفوضى المصطلح وتعدده ويتحقق تنسيقه أو تقييسه» (٧)، وهذا الجهد لتعريف المصطلح من حيث تحديد موقعه في منظومة ما بشكل دقيق لترسيخ نظام تواصلي بين المتخصصين إذا ما كان الأمر متعلقاً بمصطلح أجنبي وافد من بيئة معرفية أجنبية لها مرجعتيها الخاصة بها، وتابع من علم ناشئ في تربة غير تربتنا فماذا علينا فعله إذا كان العلم ناشئاً في بيئتنا العربية ولضرورات تتصل اتصالاً مباشراً بحاجتنا إلى تأسيس علم جديد ألا وهو « علم الاستفراق»؟ فهل نحن حينئذ في حاجة إلى استيراد مصطلح أجنبي يقترب من موضوع علم الاستفراق ثم نقوم إزاءه بالإجراءات السابقة ليكون مستساغاً لدى الباحثين؟ أم علينا أن نشتق أو ننحت مصطلحنا من لغتنا العربية كتعريف

لغوي ثم نعطيه التعريف الاصطلاحي النابع من طبيعة موضوع العلم ووسائله وأهدافه؟ أم أن نقل المصطلحات الأجنبية وتنزيلها على أفكارنا قدر محتوم على العقل العربي الطامح في التمرد على ربقة المصطلح الأجنبي؟ وهل كلما أنتجنا علماً سعينا إلى البحث عن رداء أجنبي له؟ لقد حان الوقت لنثق بأنفسنا في صياغة مصطلحاتنا لتكون من لحم ودم عربي «ويصدق فلبر (Felber) ١٩٨٤ حين يقول أن دولا مثل الدول العربية والصين والهند لديها فرصة نادرة لوضع منظومات مصطلحية موحدة، وذلك إذا طبقت المبادئ المصطلحية، ويعيب على هذه الدول اتباعها الطرائق المعجمية (lexicographical)بدلاً من الطرائق المصطلحية terminologrcal وكذلك ترجمتها المصطلحات المفردة من اللغة المصدر كالإنجليزية أو الفرنسية إلى لغتها القومية (٨) واللغة العربية لسان الوحي بكل مالها من امتداد وعمق حضاري وتراث هائل في كل مجالات العلوم والفنون كافة لن تعجز عن صياغة مصطلحاتها الخاصة بها حتى وإن لجأت أحيانا إلى الاستعارة من غيرها فلم تكن تفعل هذا فعلا ناقلا نقلا آليا لاوعي له ولا إدراك فقد كان ثقافتنا العربية على وعى تام «بأن نظام الاستعارة في الأفكار كما في الأشياء كان يقتضي تمييزا دقيقا وفكرا ناقدا يقظاً يحدد الشروط التي يجب توافرها في الاستعارات الضرورية.. شروط توافقها ونفعها ولياقتها وقد وجد العالم الإسلامي الأول نفسه مرات كثيرة في مواجهة مشكلات من هذا النوع فحلها في كل مره بطريقة واعية موفقة»(٩)، «وقد تحدث آخرون عن منهجية «الاستيعاب وإعادة البناء أي استيعاب المفاهيم والمصطلحات وإعادة بنائها وعن منهجية الاستيعاب والدمج والتجاوز في سياق من التصديق والهيمنة للقرآن وحضارته، وان منهجيات التعامل مع المستعار والمنقول، دمجا أو تقريبا أو استيعابا أو تصديقا وهيمنة « وبغض النظر عما يمكن التماسه من اختلاف بينهما من حيث احتفاظ المصطلح أو المفهوم ببعض خصائصه..... تبقى متعلقة في الغالب بالمباحث التراثية التاريخية وقليلا

ما نجدها تقارب ذلك في مباحث الفكر الإسلامي والعربي « المعاصر الذي غزاه طوفان غير منقطع من المصطلحات والمفاهيم مبنى ومعنى»(١٠) وإننا لنقف حائرين أمام هذا الطوفان من المصطلحات الأجنبية التي تمتلئ بها كتب باحثينا العرب فيشتى ميادين العلوم والمعارف والفنون ولا يخلق ذلك إلا جوا من الخلط والاضطراب لدي الغالبية العظمى من الباحثين والمثقفين وربما يخجل بعضهم من التصريح بذلك حتى لا يرمي بالجهالة فيضطر إلى استخدام مصطلحات أجنبية أبعد ما تكون عن واقعنا العلمي وربما يفعل ذلك كإعلان عن الذات وإظهار التثاقف والرغبة في الثرثرة والتعالم ولكن ثمة فجوة عميقة تبقى بين هذا الباحث المتعالم المتثاقف وبين جماهير القراء والدارسين الذي ينطلقون من وعى تراثي وحضاري يختلف بالضرورة عن وعى أولئك المستوردين لهذه المصطلحات مهما حاولوا تهذيبها بصورة أو بأخرى لتصل إلى القارئ والدارس العربي، صحيح « أن أرقى عمليات التبيئة والتأصيل التي شهدها المصطلح التراثي وأقربها إلى عصرنا واهتمامنا هي تلك قام بها فلاسفة وعلماء المغرب والأندلس وبالتحديد ابن رشد وابن خلدون والشاطبي، هؤلاء الذين نضجت في عقولهم عملية المثاقفة على صعيد المفاهيم والمصطلحات «(١١) والملموس في واقعنا الثقافي في هذه اللحظة الراهنة من تاريخنا المعاصر تلك « التبعية الثقافية التي تستند أساساً على استيراد المفاهيم الذي يحدث بحد ذاته شرخا عميقا في اللغة أولا، ثم في صيرورة إنتاج المعارف والعلوم ثانيا، وتنتهي هذه التبعية بزيادة الحاجة إلى استيراد المفردات اللغوية والمعارف في الوقت ذاته هذا وما نلاحظه اليوم لدينا حيث تدخل المفردات الأجنبية بكثرة في اللغة، وتفقدها دقتها ومرونتها وتركيباتها. كما يزداد اعتمادنا على استيراد الخبرة العلمية الأجنبية، وتبدو إجراءات التعريب ضعيفة وغير فاعلة إمام سهولة إدخال التعابير والكلمات الأصلية الغربية من قبل القسم الكبير من المثقفين، كما تبدو إجراءات تنشيط عملية إنتاج المعارف محليا عن طريق بناء مراكز البحوث ضئيلة

الأثر طالما بقيت المراكز الأساسية وهى الجامعات، عاجزة عن تقديم التكوين الصحيح لجيل الباحثين (١٢)، وأما عن المصطلح الذي اختاره الباحث فهو «الاستفراق» وقد تبين للباحث أن هذا المصطلح قد ورد على لسان الدكتور جمال حمدان وهو بصدد الحديث عن أفريقيا الجديدة ومدى «(التدافع على أفريقية « وهو اسم أطلق على حركة السباق الجنوني الذي انطلقت إليه فجأة دول أوربا الاستعمارية في الربع الأخير من القرن الماضي وقد يقول البعض « التكالب على إفريقيا» لأنه كان سباقا مسعورا مستميتا «(١٣)، وإذا كانت أدوات التدافع الأولى هي الغزاة والمغامرين والتجار والمبشرين فإن أدوات التدافع الجديد هي الدعاة والديبلوماسيون والخبراء والعلماء. حملات اليوم على أفريقيا هي حملات من جيوش العلماء والباحثين والصحفيين. وبينما تخلف الانجليز – باعترافهم – كانت أمريكا سباقة في هذا الاهتمام المفاجئ وإلى هذه الحملات الأكاديمية على أن العالم كله ينظر الآن إلى أفريقيا التي أصبحت بؤرة جديدة في العالم أصبحت « الصيحة الأخيرة وموضوعا لطوفان غلاب من الكتابة العلمية ونصف العلمية، السياسية وغير السياسية والواقع أن العالم يشهد الآن حركة يمكن أن نسميها « الاستفراق»، مثلما شهد حركة الاستشراق في القرن الماضي»(١٤)، ومصطلح « الاستفراق « نحت دال من قولنا «طلب معرفة أفريقيا» وقد كانت العرب تنحت من كلمتين وثلاث كلمة واحدة وهي جنس من الاختصار كقولهم: رجل «عبشميّ» منسوب إلى عبد شمس وأنشد الخليل:

أقول لها ودمع العين جار: «ألم يحزنك» (حيعلةُ المنادي)؟

من قولهم: حي على الصلاة (١٥)، والبسملة: حكاية قول: باسم الله. السبحلة: حكاية قول: سبحان الله. والهيللة: حكاية قول «لا اله إلا الله» والحوقلة: حكاية قول: لا حول ولا قوة الا بالله» والحمدلة: حكاية قول: الحمد لله. والحيعلة: حكاية قول المؤذن: حي على الصلاة حي على الفلاح والطلبقة:

حكاية قول: أطال الله بقاءك والدمعزة: حكاية قول أدام الله عزك والجعفلة: حكاية قول: جعلت فداءك (١٦) ومصطلح «الاستفراق» من استفرق على وزن استفعل وهي صيغة كثر استعمالها في ستة معان: أحدهما الطلب حقيقة: كاستغفرت الله: أي طلبت مغفرته أو مجازا كاستخرجت الذهب من المعدن سميت الممارسة في إخراجه والاجتهاد في الحصول عليه طلبا حيث لا يمكن الطلب الحقيقي «(١٧) ومن هنا يأتي «الاستفراق» بمعنى طلب معرفة أفريقيا ولما كان للتعريف شروط يجب توفرها كي يكون تعريفا وافيا للمصطلح فهذه الشروط «

أ- الوضوح: ينبغي أن نصل في التعريف إلى أكبر قدر من الوضوح بالتعريف الدقيق لخاصيات التصور فهذه الخاصيات هي التي تساعدنا على تعيين الحدود الفاصلة بين تصور وآخر.

ب- الدقة: بما أن تحقيق التواصل الآمن من اللبس هو من أهداف اللغة الخاصة فالدقة تصبح متطلبا رئيسيا من متطلبات لغة التعريف لذا فالمعايير الفاصلة بين التصورات يجب أن تكون حدودها مقننة بكل صرامة.

ج- الاكتمال: حيث أن تعدد المعاني هو من السمات البارزة للمصطلح في بعض الأحيان يصبح من اللازم أن لا تمثل التعريفات معنى واحد أو وجهة نظر واحدة أو أن تتحيز لمدرسة فكرية بعينها أو مؤلف بعينه وإلا أدى ذلك إلى المقابل المبهم الغامض «(١٨)، [وللبحث العلمي دور جوهري في ضبط مفاهيم المجالات المعرفية المتعددة التي يـــكون فيها التصور العام حاضرا بقوة وبخاصة ما تعلق منها بالتداول اليومي المتميز بدلالة ما وذات حمولة ثقافية وتاريخية لها ارتباطات بالواقع المعيش لكل مكونات المجتمع سواء أكان قبليا أو حضاريا والمفهوم ذاته محدد في الزمان والمكان ويؤرشف لهما وفق ما يرمز له وإن تغيرت الحقب لتداوله بحمولاته التي لن تبتعد نهائيا

عما كان يعنيه ضمن المنظومة الثقافية لمجتمع ما و(الإيتيمولوجيا) هي الوحيدة القادرة على الحفاظ على الدلالة العامة للمفهوم وضبطه عبر مساراته المتعددة التي تكون في النهاية إلا معبرة عن المتداول ثقافيا مع تحديدات (طوبونيمية) في بعدها سواء الرمزي أو الواقعي (١٩) ولقد ظلت العلوم الإنسانية حبيسة أجهزتها المفاهيمية وكأن ذلك كفيل بجعلها بمنأى عن الوقوع فيما يخلخل صراعتها النظرية التي انبنت عليها كل التصورات التي اعتبرت منطلقا للعديد من الأبحاث في مجالات لها ودلالة في الزمان والمكان من دون تغييب لأبعادها الاجتماعية من حيث هي المحددة لكل منطلق نظري فإذا كان البحث يعيش طفرة بعد أخرى فإن ذلك مرده انغماس القائمين على الشأن العلمي في القيام بكل ما يعطي أفقا لمستقبل التدقيق في الأجهزة المفاهيمية التي ترهن الحقل المعرفي ومستقبل الكتابة فيه من دون أن تترك المجال للدلالات الخاصة للمصطلح للتعبير عن غير ما يحدد الدال ويشكل هويته التي نتحقق بها قوانين الوجود الفعلي للمفهوم / المصطلح مع تعبيراته أي « إظهار التضمينات الوجودانية المضمرة لهذه التعابير لذا فإن إشكالية البحث العلمي في معناها الدقيق لا تحتاج إلى شرعية فكرية بقدر احتياجها إلى دليل عملي للتوجيه والإجابة عن أسئلة واقع دائم التغير مما يفرض استحضار علم التأثيل(*) لضبط العلاقات بين المكون المفاهيمي ودلالته: أي الانتقال إلى ما هو واقعي ضمن المجال المتحول لمؤسسة منتجة لمفاهيمها ودلالتها ضمن سياق اجتماعي وثقافي يعيد إنتاج قيمه المعبرة عن تاريخه، خاصة أن السياقات التي يتم فيها التوظيف المفاهيمي تحيل في العديد من الأحيان إلى مالا وجود له في التداولات اليومية مما يزيد الضبط الدلالي صعوبة، ولا سيما إن كان الحقل الدلالي ينتمي لثقافة لها سياقاتها التاريخية التي أدت إلى إيجاد مدلول ذي حمولة (سوسيو ثقافية) وعمق تاريخي يمتح من تراث المجتمع. لكني ما مدى علاقة المفاهيم الدالة على الواقع بما هو اجتماعي وأدوارها في إنتاج وإعادة الإنتاج الثقافي

للمعيش؟(٢٠) (بقيت العلاقة ثابتة بين مكونات المجال والبحث العلمي وهو ما يلاحظ عبر استدماج كل دقائق الواقع وتحويلها إلى نظرية عامة وتصريفها لغويا عبر مفاهيم تراعى بشكل أساسي الجانب التداولي في بعده الاجتماعي ودلالة ذلك في المعيش اليومي لمكونات المجتمع، إن المفاهيم التي تعبر عن وجودها الفعلي عبر علاقتها التي تشكل نسيجا لا غنى عنه لإبراز حقيقة ما ترمز إليه مما يجعلنا نؤكد على أن الواقع في تشكله العياني يبدي وجوده من خلال مواقعيته Toponymie المحولة إلى مفاهيم دالة... ولقد ساهم البحث التاريخي في ضبط المعطيات الخاصة بالحدث وسياقاته وإن عدم ضبط المفاهيم / المصطلحات مرده الجهل بواقعها السوسيو ثقافي الذي أنتج شبكة عامة لها ارتباطات بالمنظومة التي تتحكم في العلاقات الداخلية التي تنبني عليها كل تواريخ المجتمع أو المجتمعات التي تظهر لنا دائما في علاقة غير مستقرة قلما تكون ثابتة أو محفوفة بالمخاطر مع شروطها الخاصة لإعادة إنتاج التاريخي لها من دون أن يؤثر ذلك في مساراتها التي هي في النهاية مواضيع للدارسة وارتباط المفهوم / المصطلح بمكان ما هو إبراز لهوية قد تتعدى الزمان لتتخلص منه لأن التخلص من الزمنية غير التجريد لا يكون إلا بهدف التحكم في كل المضامين الزمنية التي كانت وستظل محايثة له على الرغم من تبدل الأحوال والمعيش، معنى ذلك أن كل مفهوم / مصطلح هو مسار لتقعيد الواقع بما يحمله معناه دون استقلالية عن دلالته الحقيقية التي لا تشبع الفضول بل تحقق وظائف أخرى في التداول اليومي لكل الأفراد حمل هذا مضمونا اقتصاديا أو تعبيرا عن فكرة لها ارتباطات اجتماعية لا سيما أن وضعية المجتمعات وما يعتمل بها يخضع لما هو ضروري ومتداول عادة مع عدم اللامبالاة عن مفهوم الزمان الذي يعتبر عنصرا أساسيا في استعمال المفاهيم ودلالتها في حقبة قد تطول أو تقصر حسب عملية التحقيب التي يلجأ إليها المؤرخون لضبط الحقول التي يتنا ولونها بالدرس] (٢١) [فعملية اختيار المفاهيم وضبطها بما يناسب المبحث العلمي أمر قمين

بالاهتمام وعلى المرء في فهم التاريخ أن يغفل مفاهيمه الخاصة وأن يفكر في مفاهيم الحقبة التي يحاول فهمها فقط لأن ذلك يقضي إلى معرفة ما يمور في المجتمع مع انعكاس ذلك على إنتاج (العلم) بالمجال سواء أكان شفهيا أو مكتوبا مما يدفع المهتم بالبحث العلمي إلى تصويب وجهات نظره لتساير الوضعيات المعرفية الناشئة عن التداول اليومي للمفاهيم لأن ما يثير مشكلة الفهم هو القول الشفوي أيضا الذي يعتبر سيد الحقبات السابقة في غياب التدوين للحوادث مما يجعل أمر التفكيك والتأويل للمفاهيم والمصطلحات النابضة بالحيوية المجالية شرطا ضروريا للإبقاء على المعنى الدال في وضعية جلية تعكس معنى ما يتكلم يه لذاته على نحو محض.... وبالرجوع إلى الواقع وتقعيد المفاهيم المعبرة عنه، نجد تلازما تفرضه تاريخيتها التي توضح مدلولاتها من دون نسيان التغيرات الحاصلة في المجال الذي هو المحصلة النهائية للعمل البشري مما يدفعنا للقول هل (المفاهيم) تمثل حقيقة (المجال)؟ لأجل هذا، وجب العودة إلى الأصول ومعرفة تراثه المستمد من واقعية المفهوم وارتباطاته الدالة على معناه مع العلم أن ذلك يستوجب في الكثير من الأحيان الحذر النابع من بنية وطبيعة المفهوم، لماذا نحتاج المفاهيم؟ ألضبط المعنى أم لجعله قابلا للفهم أو أن دخوله مجالا لغوياً ما من أجل إضفاء صبغة وحمولة رمزية يختزنها لأجل التميز والتفرد قصد الفصاح عن المكنون التاريخي أولا والاجتماعي ثانيا للمتلقي الذي يظل في غالب الأحيان غير قادر على التقاط رمزية وجود مفهوم ما في خطاب معين إلا بعد إخضاعه لقواعد اللغة المؤطرة له في علاقة بالموروث الثقافي الذي يمثل الخيط الناظم لكل الأنساق المجتمعية وتحليل كل معطيات النسق، خاصة ما تعلق بالمفاهيم الدالة، تحيلنا إلى إبراز الصلة بين المفهوم وتعبيراته والتي تجعل لها القدرة على جعل الصيغة التي يتداولون بها المفهوم أقرب إلى ما هو واقعي حقيقي ولا يتوقف فهم هذه التعبيرات على نوعية الصوغ بل على المدلول الإجرائي في النسق اللغوي الذي ينتمي إليه المفهوم بذاته، واعتباراً

لحضور الواقع بشكل كبير في صوغ منطوقاته، فمن المفروض التزامها باعتبارها مفاهيم بشروط إنتاجها ضمن حقولها التي لها تأثير أولي فيها، خاصة المكان والتاريخ والأيديولوجيات فالعلاقة التي يجسدها المفهوم بقيمه الثقافية هو ما يفسر كونه قابلا\ث للانزياح تجاه آخر غير ذلك الذي من أجله تم صوغه للتعبير عن تطوره المنشود في [بعده العملياتي] إن القيام بوضع تأصيل موضوعي للمفاهيم له قيمة قصوى... ويمكن من إعداد منظومات حقيقية للفظيات Phonetigue التي ساهمت فيها حضارات عدة، إضافة إلى التراث الثقافي الذي شيدت صرحه كل مكونات المجتمع واثنياته فالبحث التأثيلي على هذا النحو لا يكون في غالب الأحيان بقادر على ضبط العلاقات بين المفهوم ودلالته إلا إذا أخذ في الحسبان واقعه الثقافي الذي يتميز به دون غيره... فالتأثيل إذن يدفعنا لمحاولة فهم الكيفية التي تسرب بها المفهوم إلى لغة ما وفي أي وسط تم توظيفه من دون أن يهدف ذلك إلى تثبيت تداوله الحالي الذي لن يكون بمنأى عن التداولات السابقة التي راعت خصوصية التسمية ودلالتها الرمزية، الشيء الذي يمكن من فك ألغاز عدة تكتنف هذه العملية في الزمان والمكان. مع العلم بأن ما يُمرر من مجال سوسيوثقافي إلى آخر يحافظ على معناه الحقيقي Etymon وإن تغيرت أصول مكوناته اللفظية] (٢٢) وفي ضوء ما سبق يدخل مصطلح/مفهوم (الاستفراق) آملاً أن يتفق مع تلك الشروط لضبطه كمفهوم جديد يتناول بيئة معلومة ومجالاً محموداً على المستوى الظاهري ليحفز الباحثين في استكشاف الأبعاد التحتية والعميقة والمتفرعة والمتنوعة في هذا المجال البحثي ببعده الأنطولوجي الممتد عبر قارة طالما أهملها الباحثون الأفارقة أنفسهم وإنه لمن العجيب أن تترك القارة الأفريقية العريقة وبخاصة جنوبها والمناطق الساخنة بها للباحثين الغربيين وكل القوى غير الأفريقية التي تظهر كل يوم بكل ما أوتيت من قوة لتجد لها مكاناً في هذه القارة وتزحف تلك القوى ومعها جيوش من الباحثين وأجهزة الاستخبارات فهذه إسرائيل وهذه الصين

وهذه إيران وقبل هؤلاء جميعاً فرنسا والولايات المتحدة، ومن هنا يأتي (علم الاستفراق) ليحرث الأرض ويعيد الاكتشاف الغائب ويستنبت بذوراً ليصير لها جذور ثابتة في القارة الغائبة عن وعينا، وإن (الاستفراق) يطمح كمفهوم/مصطلح إلى الذيوع والانتشار في عقول وقناعات الجماهير في مصر ويحدو بعلمائنا وباحثينا إلى الزحف بقوة نحو كل شبر من أفريقيا تمثل بعداً استراتيجياً لمصالح مصر والمصريين والاستفراق يطمح إلى غايات قومية لا يمكن تحقيقها إلا إذا تم تفعيل هذا العلم الطموح تفيعلاً حقيقياً من أجل دراسة تلك القارة وتحليلها تحليلاً واعياً يراعي مصالح مصر وليرسم السبل التي تمكننا من التواصل الواعي مع أقاليم تلك القارة من أجل مصالحنا الوطنية والقومية. و(الاستفراق) ليس مجرد (كلمة) تمثل رمزاً لغوياً يتألف من صيغة الكلمة ومضمونها وتضمها وحدة لا تنفصم مع اتسام معانيها بالتعدد أي بظلال مختلفة المعاني وما يتوفر لها من قدر كبير من المرونة التي قد تلبي كل حاجات التواصل في اللغة المشتركة غير أن المعنى المحدد إنما يثبته السياق أي أن عماد الكلمة (سياقها) ولكننا هنا مع (الاستفراق) بإزاء مصطلح مكتمل الجوانب فالاستفراق مصطلح لكونه رمزاً لغوياً يتألف من الشكل الخارجي والتصور وله وجود قائم بذاته ولأنه مقصور على تصور معين فما ذلك إلا لأنه عملية مقررة سلفاً، وهو مصطلح بعيد عن الغرابة لأنه ليس منزوعاً من بيئة مغايرة لزرعه في بيئة ثقافتا العربية الأفريقية المصرية، فالاستفراق مصطلح له هويته الخاصة به وقادر على ترسيخ نظام تواصلي في بيئته الأفريقية وبعيد عن اللبس بين المتخصصين ويساعد على نقل المعرفة المتخصصة إلى اللغة العربية كما أنه له موقعه في منظومة المصطلحات المتصلة باللغة العربية (أو هكذا ما يطمح إليه) وذلك بعد تَفَهُّم الباحثين له ليضعوا الفوارق الجوهرية بينه وبين تصورات أخرى.

ونحن إزاء ثقافة أفريقية واسعة باتساع جغرافية أفريقيا، وبتعدد وتنوع تلك الثقافة نجد أنها في حاجة إلى صبر ومثابرة في تحليلها ليكون

ذلك سبباً قوياً في إعادة اكتشاف هذه القارة العظيمة من خلال فهم ثقافتها التي تضرب بجذورها في أعمق أعماق التاريخ البشري. وهي قارة (يمتد فيها الصراع والتوافق والتوحد من أقصى الجنوب إلى الشمال ماراً بحضارات متنوعة الأصول والفروع، تشهدها إذ تنطلق من الجنوب حضارات وممالك الزولو (جنوب أفريقيا) والمتابيلي والشونا في بقايا آثار زيمبابوي، ثم الماساي والكيكو في كينيا مروراً بالباغندة في أوغندا ومع اتساع حوض النيل الذي يربط الجنوب بالشمال تتسع خارطة الصراع والتوافق ويمضي المرء بين ثقافات متعددة على أرض الكونغور منطقة البحيرات (التوتسى) إلى الإمبراطورية على الأرض الأثيوبية حيث ممالك أكسيوم والأمهارا في أثيوبيا إلى ثقافة الدينكا جنوب السودان ثم خليط (فلاتة) غرب أفريقيا (من أبناء الفولا العظام) في وسط هذه البلاد الشاسعة إلى حضارة (مروى) النوبية السودانية ثم المصرية، وبالوصول إلى بحيرة السد العالي العظيم التي تربط السودان بمصر)(٢٣) ، وهذه الثقافة الغنية بالتنوع والتعدد في قارة كانت وستظل ما عاشت الإنسانية مطمعاً لكل ألوان الاستعمار الأوروبي والأمريكي وقد قدر لهذه القارة أن تكون كذلك لما فيها من ثروات لا تحصى ولا تعد ومن ثم ستبقى تواجه تحديات جمة، ومن ثم يأتي «الاستفراق» كمصطلح دال وبقوة على كل ما يتصل بهذه القارة، اجتماعياً وسياسياً وثقافياً....إلخ.

ولن يعمل «علم الاستفراق» وحده ولا بمعزل عن العلوم الأخرى بل يتعاون ويتكامل مع كثير من العلوم وذلك كمدخل لتحقيق أهدافه وغاياته (ويمثل هذا تحديا يواجه الباحثين والتنفيذيين على السواء إذ ينتظم إنتاج المدن disciplines وفي الوقت نفسه فإن هناك ضرورة لتجاوز حدود التخصص سواء على مستوى البحث أو على مستوى تطبيق المعرفة التي توصل إليها البحث. هنا يصبح نمط التواصل بين متخصصين من علوم متعددة هو مؤشر تكاملها اعتمادا على تدفق المعرفة أفكارا وبيانات وإجراءات منهجية - وتبادلها بين تخصصين أو أكثر وتتباين شدة هذا

التدفق طبقا لموقعه على متصل يمتد من التكامل integration إلى درجة تزيد أو تنقص – من التعاون collaboration والاحتكاك إلى غياب التواصل أو التفاعل بين متخصصين من علوم مختلفة بما يعكس أحد المستويات التالية لفرق البحث:

١- تخصيصية disciplinary... ٢- متعددة التخصصات multidisciplinary... ٣- بينية التخصصات ((interdisciplinary pluridisciplinary))... ٤- عبر التخصصات transdisciplinary

(cross disciplinary)... إن تعتقد وتشابك المشكلات التي تواجهها اليوم يتطلب حلولا لا يقدر عليها تخصص مفرد، لذا يعد فريق البحث عابر التخصصات أفضل صورة لتكامل العلوم الأساسية (الفيزيائية منها والاجتماعية) لأنه يناسب تعقد المشكلات ويضع في الحسبان تنوع إدراكات العلماء والمعايشين هذه المشكلات ويربط المعارف النوعية ببعضها ويطور معرفة وممارسات تعزز ما نتوافق عليه أنه جيد ويناقض تجزئة المعرفة – ويجسر الفجوة بين البحث واتخاذ قرار يتعلق بقضايا اجتماعية ويدرس أوجه التشابه بين ميادين المعرفة المختلفة ويحقق تكاملها عبر تبادل المفاهيم ومنهجية البحث والأطر النظرية الأمر الذي يترتب عليه فهم متبادل وتفسير متبادل للغة تخصيصية أو مهنية نوعية فيلحق لغة مشتركة) (٢٤) ذلك لأن علم الاستفراق أشبه بطائر عملاق لا يستطيع أن فيخلق في الأجواء إلا بأجنحة قوية له تعاونه وتقويه ليتمكن من أداء مهمته على الوجه الأفضل الذي يطمح إليه.

هوامش الفصل الأول

(١) المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، سعيد بشار، كتاب الأمة العدد ٧٨ص٤٧

(٢) المرجع السابق ص٤٨

(٣) المرجع السابق ص٤٨

(٤) إشكالية المصطلح: د/ إبراهيم مصطفى إبراهيم وآخرون، وزارة الثقافة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، سلسلة الفلسفة والعلم ص١٩

(٥) المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، سعيد بشار كتاب الأمة العدد ٧٨ ص٧٥

(٦) إشكالية المصطلح: د/ إبراهيم مصطفى إبراهيم وآخرون

(٧) المرجع السابق ص٢٨،ص٢٩

(٨) المرجع السابق ص٣٠

(٩) المصطلح خيار لغوي وسمة حضارية، سعيد بشار ص٨٦

(١٠) المرجع السابق ص٩١

(١١) المرجع السابق ص٨٨

(١٢) المرجع السابق ص٩٤

(١٣) أفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، د/ جمال حمدان مكتبة مدبولي ص٧

(١٤) المرجع السابق ص٧

(١٥) كتاب فقه اللغة وأسرار العربية، للثعالبي، مكتبة القرآن ص٦٦

(١٦) المرجع السابق ص١٤٦

(١٧) شذا العرف في فن المصرف، وأحمد الحملاوى، دار الغد الجديد ص٤٢

(١٨) إشكالية المصطلح د/ إبراهيم مصطفى وآخرين ص٣٠

(١٩) أسطورostour، دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية، العدد ٥ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٧.

(*) التأثيل: ظهر هذا العلم بشكل جلي مع التقعيد اللساني وقد تم استثمار كل الأبحاث اللغوية في هذا المضمار من جميع الحقول المعرفية ضماناً للضبط والتدقيق وهذا ما دفع مجموعة من الباحثين لتعريف التأثيل الذي يقابله مفهومEtymologie وهو العلم الذي يسمح بإدراك سبب وجود ألفاظ بعينها نستعملها للدلالة على هذه الفكرة أو ذلك الشيء، واعتبره آخرون «العلم الذي ينظر في أصول المعاني أو أزمانها وأطوارها - أو إن شئت قلت «تاريخها» واعتباراً للطبيعة التي تم تعريفه بها فإن استعمالنا لها سيكون وفق ما تقتضيه طبيعة معالجتنا لما هو تاريخي وارتباطه بالطوبونيمية ودلالة ذلك في السياقات التي تم توظيفه فيها وهو ما يجعلنا نتأخذ بعين الاعتبار البيئة الثقافية للغة ومدى ارتباطها بالمعيش اليومي وتأثير ذلك في المعنى الدال للفعل الذي له أثره في مجتمعات نحتت لغتها من متطلباتها التي بها وجدت ولقد أكدنا على الجانب المرتبط أصلاً بما هو اجتماعي لأن

اللغة هي نتاج أفراد والمعبر عن كل ما يمور داخل مجتمعهم..

تنبيه: هذا التعليق والتوضيح بالهامش مرجعه مجلة «أسطورOstour» للدكتور الحسن الغرايب، أستاذ التعليم العالي بالمركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، فاس، المغرب.

(٢٠) أُسْطُورOstour، دورية نصف سنوية علمية محكمة تعنى بالدراسات التاريخية، العدد ٥ - كانون الثاني / يناير ٢٠١٧.

(٢١) المرجع السابق

(٢٢) المرجع السابق

(٢٣) أفريقيا من قرن إلى قرن، حلمي شعراوي، مكتبة جزيرة الورد

(٢٤) الفكر المعاصر، مجلة فصلية، الإصدار الثاني - العدد السادس إبريل/ يونيه ٢٠١٧- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الفصل الثاني

لماذا علم الاستفراق؟

يخضع العلم في نشأته وتطوره لمجموعة من العوامل الخارجية والداخلية التي يؤدي تفاعلها معاً إلى نشأة العلم نفسه، ومجموعة العوامل الخارجية التي تؤثر في نشأة العلم وتطوره هي التي تتعلق بالأبعاد الحضارية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية والدينية... إلخ وتكون مجتمعة، ما يمكن أن نسميه بلغة المنطق الشروط الكافية لقيام العلم، والمفكرون الذي يهتمون بدراسة هذه العوامل الخارجية هم المفكرون الذين يفضلون النظر إلى العلم من الخارجExternalists على حد تعبير جورج كانجيم (١) (أما المبادئ الداخلية للعلم فهي عبارة عن القواعد العامة التي تشكل المسار الهيكلي الذي تسلكه المعارف المختلفة منذ نشأتها وحتى تحولها إلى علوم وهذه المبادئ هي التي تتحكم في نشأة العلم وتطوره بوصفه بناءاً عقلياً خالصاً هذه المبادئ الداخلية تكون مجتمعه ما يمكن أن نطلق عليه – بلغة المنطق أيضاً الشروط الضرورية لنشأة العلم وتطوره (٢).

تأسيس علم جديد ليس أمراً بدعاً في تاريخ العلوم وإذا كان كذلك فلماذا هذا الكم الهائل من العلوم المختلفة في ميادين العلم والمعرفة الإنسانية [فتؤسس العلوم الجديدة في لحظات التحول التاريخي، تم ذلك في التراث الغربي ذاته وهو في بداية تحوله من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة في «المنطق العظيم» أو «الشامل» Ars Magnu, Ars universals لريمول لول (١٢٣٥ – ١٣١٥) لفرنسيس بيكون (١٥١٦ - ١٦٢٦) لتأسيس المنطق التجريبي في مقابل المنطق الصوري القديم، «العلم الجديد» New Science لجاليليو (١٥٦٤ – ١٦٤٢) لتأسيس علم الفلك الجديد، «العلم الجديد»Sciez a Nouva لفيبكو (١٦٦٨ – ١٧٤٤) لتأسيس فلسفة التاريخ... إلخ وهناك نماذج عديدة من تراثنا القديم تأسست فيها أيضاً العلوم ببيانات نظرية ومقدمات منهجية مثل «الرسالة» للشافعي لتأسيس

علم «أصول الفقه»، و «كتاب سيبويه» لتأسيس علم النحو، و«ألفية» ابن مالك وللخليل بن أحمد لتأسيس «علم العروض»، و«مقدمة» ابن خلدون لتأسيس «علم العمران»(٣).

إن هناك مرحلتين متميزتين تماماً في تاريخ كل علم: مرحلة الممارسة التلقائية العفوية للمعرفة نفسها وقبل أن تتحول إلى علم ومرحلة الصياغة النظرية لقواعد العلم نفسه والانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية لا يتم إلا من خلال قطيعة ابستمولوجية (٤) وينتمي هذا البيان الذي يقدمه الباحث إلى المرحلة الأولى، مرحلة التلقائية العفوية للمعرفة نفسها أملاً في استكمالها والانتقال إلى المرحلة الثانية على أيدي الباحثين والمهتمين بهذا المجال الواسع العميق. وعلى الدرب نسير ونحاول تأسيس «علم الاستفراق» الذي يطمح إلى وضع القارة الأفريقية نصب عينيه ومحور اهتمامه للكشف عن جوانبها الثقافية المختلفة ودراسة الإنسان الأفريقي في مراحله التاريخية المختلفة وسبر غوره بهدف الاقتراب منه والتواصل معه بأسلوب علمي ينأى بنفسه عن التعالي وينطلق علم الاستفراق من منظور التعرف على الآخر وتعرف الآخر عليه ليلتقي كل من «الأنا» المصرية و «الآخر الأفريقي» على مبدأ التعارف حيث جعلنا الله سبحانه وتعالى – شعوباً وقبائل لنتعارف وهذا يتطلب من كل الأطراف الإنسانية التخلي عن «الاستعلاء» بل ينبغي أن يوجه كل طرف لذاته النقد الموضوعي والتعرف على ذاته قبل أن يتعرف على الآخر فإذا ما تم ذلك توجه نحو الآخر لدراسته وفهمه ومد جسور العلاقات الإنسانية الودودة معه، ويستمد علم الاستفراق موضوعة من «الأنا» المصرية و«الآخر الأفريقي» على مبدأ التعارف حيث جعلنا الله -سبحانه وتعالى- لنتعارف وهذا التعارف مهمة لا ينهض بها إلا النابهون، من الأمة من علماء ومثقفين وأدباء وفنانين وهي مهمة لها طابعها الوطني الجبهوي، إذ ينبغي على كل من ينبري لها أن يؤمن إيماناً راسخاً بأنه جندي متطوع يقف على خط النار يتحمل أعباء معركة مصيرية، ويستمد علم الاستفراق موضوعه

من «الأنا» المصرية المستقلة دون النزوع إلى أي روافد «أجنبية» فموضوع «الاستفراق» موضوع يتشكل من الوعي المصري الخالص وابتكاره وهو ليتفاعل بعد ذلك مع [وعي الآخر الأفريقي الخالص] أيضاً ويمارس هذا العلم نقده لواقعه والواقع الأفريقي بأسلوب مباشر مع الواقع ويبذل كل طاقاته من أجل الانفلات من وعي زائف تشكل عبر قرون مضت.

وقد قام علم الاستفراق لينزع كل الأغطية عن «الثقافات البديلة» التي تغلغلت في ثقافتنا المصرية والأفريقية بصورة مخيفة حيث لونت هذه الثقافات الوافدة ثقافتنا المصرية والأفريقية بألوان قاتمة كان الغرض منها ولا يزال محو ثقافتنا الأصيلة وامتد أثر هذه الثقافات البديلة إلى عالمنا الأفريقي كله ولم ينج قطر افريقي واحد من هذا العبث الوافد الذي لم تحسن نيته يوماً ما تجاه ثقافة هذه القارة الخالدة، فلم تعد اللغات الأفريقية الأصيلة هي اللغات الأم في بلادها فقد اندثر بعضها وتوارى، وتشوه بعضها، واحتلت الألسن الأوروبية من فرنسية وانجليزية وغيرهما أفواه الأفارقة، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد بل تجاوز ذلك إلى تغيير جذري في أساليب المعيشة الأفريقية وقد شمل هذا التغيير الأزياء الوطنية والغناء والموسيقا بل لا نغالي إذا قلنا أن هذا العبث قد قصد اجتثاث التراث الأفريقي كله من جذوره لكي يحل محله أسلوب أوروبي بهدف إضعاف نزعة الانتماء الوطني لدى هذه الشعوب الأفريقية لتدور في فلك غيرها الأوروبي الوافد لأغراض استعمارية خبيثة تكون أخطر غاياتها البعيدة المستترة هي «إعادة تشكيل الهوية الأفريقية» على هوى المستعمر الذي لا يرحم، صحيح أن هناك تيارات أفريقية تثور من داخل شعوبها ضد المحاولات الأوروبية لطمس «الهوية الأفريقية» ولكن تبقى هذه المحاولات مجرد رد فعل يتسم بالوقتية سرعان ما يخمد أمام طوفان التغريب المتسلح بأسلحة «العولمة».

فالثقافة الأفريقية المعاصرة تعطي معطيات ومؤشرات غير أفريقية،

فكل شعب من هذه الشعوب الأفريقية عن وعي تتأثر بالاستعمار القديم لهذه الشعوب التي قرنها الاستعمار بثقافته وتعليمه ووعيه وذلك من خلال اللجوء إلى أساليب متعددة منها استقبال بعثات لبعض طلاب العلم من هذه الشعوب ليتشكل وعيه هناك في الجامعات الأوربية فإذا ما قضى هناك سنوات من الدراسة وأصابه من الانبهار الذي يعمي العقول فإذا به يعود مأخوذاً بما وعت عينه من مظاهر المدنية الأوروبية وأنماط حياة الأوروبيين أما وقد وقع في هذا «البريق» اندفع نحو عشيرته ليعيد تشكيلها على هذا النحو دون إدراك في كثير من الأحيان بأنه صار أداة من أدوات الاستعمار لتسهيل مهمته الخبيثة وغاياته الدنيئة بأيدي أبناء الأفارقة أنفسهم.

ومن القلة من يعي من أبناء هذه الشعوب الأفريقية هذه الحقيقة فتشغله قضايا شعبه من حيث ضرورات «تأصيل ثقافته» و«تحصين هويته» ومقاومة هذا «الغزو الاستعماري» المتلون وفق متطلبات اللحظة التاريخية من استعمار مسلح بالبنادق والبارود إلى استعمار اقتصادي ثم إلى استعمار ثقافي أو الجمع بين هذه الألوان الثلاثة إذا لزم الأمر في وقت ما وإن مظاهر الاستعمار الجديد للقارة الأفريقية السوداء الغنية تتجلى في «إرساليات تبشيرية» و«جماعات صداقة» ومنظمات حقوقية كذابة ووفود استخبارية متنوعة تتناوب على القارة الأفريقية دون انقطاع تحت مسميات خادعة وتكون المحصلة النهائية من جراء كل ذلك هو الاحتلال الأوروبي الناعم لأفريقيا، لتدور القارة من جديد في فلك استعماري من نوع جديد ولتبدأ دورة استعمارية جديدة لا يعلم منتهاها إلا المولى عز وجل.

وبدلاً من ان تتفرغ الشعوب الأفريقية للتصدي لكل ألوان الاستعمار الأوروبي القديم المتجدد فإذا بها.. وقد نجح الاستعمار في بث ذلك –تتناحر قبائلها في الداخل بسبب نزعات عرقية أشعلها الاستعمار وراح يعزف على وترها كل الوقت، وكذلك التناحر والاقتتال بين الدول الأفريقية المتجاورة على

مشاكل حدودية صنعها الاستعمار بليل ووقف هناك يرقب الموقف ويستفيد منه كل الاستفادة.

إن قارتنا الأفريقية الآن تواجه الكثير من المشكلات والتحديات تأتي في صدارتها إيقاظ الوعي الوطني الأفريقي لدى الشعوب الأفريقية للوقوف ضد دعوات الانقسام والفرقة والتمزق والتشتت من قبل المخططات الاستعمارية ثم العمل على تنمية القارة تنمية شاملة في مجالات التعليم والزراعة والصناعة والتأكيد على ضرورة أن يكون خير أفريقيا وثروتها لأبنائها لا لغيرهم، وواقع الأمر إن هذا كله لن يتحقق إلا بسواعد أبناء هذه القارة وليس بسواعد غيرهم وهم حين يقومون بهذه المهمة الوطنية الأصيلة والتي تتطلب سرعة الإنجاز ينبغي أن يعي الأفارقة عدداً من الحقائق التاريخية والاجتماعية والعلمية يجب أن تمثل لهم دستور عمل إيجابي لتحقيق الأحلام الأفريقية المشروعة والمرجوة ومن هذه الحقائق:-

أولاً:- ضرورة الحفر عند جذور تاريخ القارة الأفريقية وإعادة كتابة تاريخ الشعوب الأفريقية دون تزييف لتأصيل جذور شعوب القارة.

ثانياً:- إحياء الفلولكلور بجمعه ودراسته ونشره وبثه عبر وسائل التعليم والتربية والاتصال.

ثالثاً:- التعامل بندية مع دول القارة الأوربية باعتبار أنها هي الأكثر احتياجاً لثروات القارة الأفريقية.

رابعاً:- السعي الدائب لعقد كيانات اقتصادية أفريقية كطريق لتوحيدها في كيان اقتصادي واحد كبير كسوق أفريقية لمصلحة أبناء القارة.

خامساً:- تفعيل العلاقات الثقافية بين دول القارة ليتحقق التعارف بين

أبنائها تعارفاً عميقاً.

سادساً:- تنقية مناهج ومقررات التعليم الأفريقي من المؤثرات الأوروبية الفاعلة في عقول أبناء القارة.

سابعاً:- ضرورة أن تلعب الفنون الأفريقية (الغناء والموسيقا – المسرح – السينما – الفنون التشكيلية) دوراً أساسياً في التقارب بين شعوب القارة.

وهنا يأتي دور علم الاستفراق حيث يمثل الوسيط لهذا التقارب الفعال والمرجو بين مصر وشعوب القارة الأفريقية، ولا يقتصر دوره عند البحث عن جذور مصر الأفريقية على اكتشاف (الذات الأفريقية) عندهم وذلك من خلال جهد بحثي يتسم بالشمول والعمق يقوم به جيش من الباحثين – على اختلاف تخصصاتهم- ومن ثم يكون دور هؤلاء الباحثين هو التقريب بين الثقافة المصرية والثقافات الأفريقية المتنوعة بدلاً من حالة العزلة القاسية بين هذه الثقافات الأمر الذي ترتب عليه فجوة عميقة في الوعي بالآخر بسبب هذا الإقصاء لثقافات أفريقية كان ينبغي رصدها ودراستها وفهمها منذ أن عرفت مصر – على الأقل – نهضتها الحديثة.. رغم قدم العلاقات المصرية وبدلاً من أن تتقارب مصر مع أبناء قارتها وتكون الأولوية في علاقاتها الخارجية فإذا بها تتباعد عن قصد أو غير قصد او تتقارب العلاقات في مرحلة وتتباعد في مرحلة أخرى وكل ذلك ظل مرهوناً بالسياسة الخارجية للحكومات المصرية المتتابعة وبطبيعة الحال تأثرت العلاقة المصرية الأفريقية بمدى إيمان حكام الدولة المصرية بأهمية أفريقيا لمصر فمن إقبال طاغ في الفترة [الناصرية] إلى إقبال أقل حماساً في الفترة [الساداتية] إلى شبه فتور دائم في الفترة [المباركية] وكان من أثر ذلك الكثير من العواقب السلبية انعكست على مصالح مصر الاستراتيجية من ناحية وعلى مصالح القارة الأفريقية من ناحية أخرى، فقد ظلت الشعوب الأفريقية زمناً ليس قصيراً تنظر إلى مصر

باعتبارها الدولة الرائدة والنموذج والمثال وهي القلب الذي يضخ الدم إلى كل شعوب القارة الأفريقية وهي العقل الواعي الذي يفكر ويخطط وينفذ من أجل مصالح أبناء القارة، وظل أبناء القارة ينظرون إلى «القاهرة» على اعتبار أنها مصدر الإشعاع الثقافي والعلمي لهم وهي مفجرة الثورات ضد الاستعمار الأوروبي لدول القارة وباتت مصر حصناً وملاذاً لثوار القارة الفارين من الاضطهاد الاستعماري لهم، فأين مصر الآن من كل ذلك؟ ففي غيابها أو تغييب دورها بفعل الضغوط الدولية والاستعمارية انفصل جنوب السودان عن شماله، وتفاقمت مشكلة «دارفور» وزرعت الألغام في طريق العلاقات بين مصر ودول أفريقية تمثل لمصر عمقاً استراتيجياً وصمام أمان (أثيوبيا على سبيل المثال).

وتوغل المد الصهيوني الإسرائيلي في دول القارة الأفريقية بصورة باتت تهدد وجود الدولة المصرية حيث وثقت الصهيونية علاقتها ببعض دول منابع النيل، كما حطت الشركات الاستعمارية عابرة القارات رحالها في كثير من الدول الأفريقية وعبدت الطرق لنقل خبرات القارة عبر البحر المتوسط إلى أوروبا وحلفائها واكتفينا نحن هنا في مصر بأن ننظر بقلوب تمزقها الحسرة على ما يحدث لدول القارة من استنزاف مواردها لصالح القارة الأوروبية الباردة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت هي الأخرى تقوي تواجدها في القارة بكل وسائل التدخل الاستعماري المريب. حتى أن المرء ليظن أحياناً ان الدول الأفريقية الغنية بثرواتها لم تعد تملك من أمرها شيئاً إلا النذر اليسير والذي يرفرف عليه رايات أفريقية – على استحياء- لتعلن عن استقلال منقوص أو مهدر لأن حجم الاستثمارات للدول الأوروبية وأمريكا وإسرائيل في هذه الدول أمر يبعث على القلق الحاد في النفوس وإن علم الاستفراق يظهر في تلك الحظة التاريخية ليكون في مواجهة «غوربة» و«أمركة» و«صهينة» القارة الأفريقية مع وعي علم الاستفراق بأن (غوربة القارة وأمركتها) ليس وليد هذه اللحظة التاريخية بل تمتد هذه (الغوربة

والأمركة) منذ زمن بعيد وقت أن نجحت أوروبا في الكشف عن طريق رأس الرجاء الصالح وتحول تجارتها من طريق البحر المتوسط عبر الصحراء المصرية إلى البحر الأحمر، وما إن تم للأوروبيين اكتشافاتهم الجغرافية المذهلة فانطلقوا إلى البحث عن مصادر متنوعة من الثروة خارج قارتهم الفقيرة وقد وجدوا ضالتهم المنشودة في تلك القارة السوداء على مقدرات هذه القارة ثم هجمت أمريكا القارة الجديدة حينذاك والتي تسعى إلى بناء نفسها بثروات غيرها من زروع ومعادن وبشر تم اختطافهم عنوة عبر سفن حملتهم بطرق مأساوية راح ضحيتها موت الكثيرين من الرجال الأفارقةيقف التاريخ الإنساني عند تلك الفترة ويندي جبينه خجلاً من جراء ما حدث لهؤلاء الرجال ونسائهم وأطفالهم من استرقاق وسبي واستعباد وعمل بالسخرة في مزارع الرجل الأبيض هناك.

ويأتى علم الاستفراق ليبنى علي بينة وعي أفريقية متغلغلة في ثقافة أبناء القارة لتصنع موقفاً حضارياً جديداً يقضي على الوعي الغائم بالثقافة الأفريقية وليبدأ من جذور هذه الثقافة توجيهاً من شانه أن يخدم واقع القارة ويعمل لصالحها ويعبر عن قدرة «الأنا الأفريقية» على ان تتحول إلى «موضوع» يقوم على «أنا» يتسم بالمحايدة التي تبعد عن أهدافها السيطرة وتشويه الثقافات الأخرى ولكن هذه «الأنا» تعطي لنفسها مسافة تمكنها من رؤية نفسها بصورة واضحة دراسة بعيدة عن التعالي أو الكذب وتسعى إلى بعث تراثها لتجديده وتطويره لتكون له شخصيته المستقلة التي لا تتماهى مع الآخر الغربي وتذوب فيه وهي إذ تتأسس على ذلك الوعي الاستقلالي فإنها لا تقصد -في الوقت نفسه- نفي الآخر واستبعاده.

وعلم الاستفراق يأتي ليؤسس للملامح الأفريقية التي دأبت القوى الاستعمارية على محوها واقتلاعها من جذورها وهي تبيت بليل لذلك ولا تكل عن بذل الجهد في هذا المجال وهذا الذي يفسر لنا تلك الانتكاسات المتكررة

للثورات الأفريقية ضد المحتل ذك لأن الأخير- لكي تنجح مهمته الاستعمارية- قد أدرك تمام لإدراك أن تحقيق أهدافه المرجوة موقوف على نجاحه في تفريغ الثقافة الأفريقية من أصالتها وإجراء عمليات استئصال واعية لها، ومن هذه النقطة يبدأ ملء هذا الفراغ بثقافة غازية تفرض هيمنتها بأساليب براقة خادعة بحيث تدور الثقافة الأفريقية في فلكها دوراناً مستمراً حتى ينسى بعد قليل أو كثير من الوقت ذاته الذي وهبته له السماء والذي ظل عبر قرون طويلة الحفاظ عليه بالسرد والحكي وهو المعين الذي مد الأفارقة بماء الحياة وهذا ما جعل الاستعمار يخوض معاركه في هذا المضمار بلا رحمة أو هوادة أو انقطاع لأن فشله في تحقيق هذا المأرب يعني فقدانه لأهم حجر في تأسيس بنية وعي عميقة لأهل القارة الأفريقية.

ومما يكرس لهذه المعضلة في أفريقيا (اعتبار التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية كإطار نظري مرجعي لفهم الشخصية العربية الإسلامية والمصير العربي تتم الإحالة إليه باستمرار هو نوع من التعريب المنهجي (٥)، وما يصدق على الشخصية العربية الإسلامية في إحالة فهمها لدى المثقفين العرب إلى اعتبار التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية كإطار نظري مرجعي لذلك فإنه بالتبعية يصدق على فهم الشخصية الأفريقية في ضوء الإطار المرجعي الأوربي الغربي لذلك وفي كلتا الحالتين يعد تغريباً منهجياً لا محالة (بل إن استعمال التاريخ الغربي والثقافة الغربية كإطار مرجعي تتم الإحالة إليه باستمرار إنما يكشف عن موقف حضاري أبعد وأعمق وهدفهم الأنا او الذات بالإحالة المستمرة إلى الآخر أو الغير وكأن الأنا أو الذات ليس لها إطارها النظري الخاص ولا يكون فهمها بتكويناتها الداخلية وبالإحالة إلى الإطار النظري الخاص بها من داخل حضارتها التي تكونت فيها وكأن الأنا لا تعكس نفسها إلا في مرآة الآخر، لا تعي ذاتها إلا من خلال الآخر ومعيار للحكم) (٦)، ومعنى ذلك أن علم الاستفراق يواجه معوقات في حجم الجبال تعوق الوعي الأفريقي يطمح إلى إزالتها ويناضل من أجل

القضاء عليها لتأسيس وعي أفريقي جديد، إنه يواجه جيوشاً من الباحثين الأوروبيين والأمريكيين والصهاينة الإسرائيليين بكل ما لديهم من أدوات البحث وإمكانيات تعاونهم أجهزتهم الاستخباراتية في الهيمنة على أفريقيا بتشويه وعيها لخلق وعي يتوافق وثقافات هذه الشعوب الطامعة بنهم إلى إعادة احتلال القارة في صورة جديدة هي أشد خطراً من الاستعمار القديم (وهناك الآن ظلم واقع على الوعي اللاأوروبي إذا أراد أن يكون مبدعاً نظراً للآخر في الأنا على النحو الآتي:-

أ- الكم الهائل من المعلومات التي على الأنا معرفتها من الآخر والتي على الوعي المستهلك أن يعرفه من الوعي المنتج مما يضيق عمر المبدع عن الإحاطة به واستيعابه.

ب- وفي حالة الإحاطة به فإن جانب النقل لديه يكون مشتعلاً للغاية بحيث يئن تحت المنقول الذي يثقل على وعيه الحر، ويغطي الواقع ذاته بل ويصبح بديلاً عنه فيغترب الباحث ويتعامل مع الظلال دون التعامل مباشرة مع الأشياء.

جـ - وفي حالة حدوث الإبداع فإنه يحال إلى الثقافة الغربية وكأنه مصدره الاول ليس فقط في الشكل بل أيضاً في المضمون، فالإبداع أيضاً لا يتم إلا في إطار التبعية، وبالتالي يتحول الكل الإبداعي عند جميع الشعوب «اللاأوروبية» إلى الجزء الإبداعي الأوروبي ويلحق به بدعوى أن الكل الإبداعي قد تم في المركز وأن الأجزاء الإبداعية في الأطراف كلها تنبع من المركز كي تعود إليه وتصب فيه.

ء- وإذا ما توقف الإبداع كلية فإن ذلك يعزى إلى فقر الاطلاع على آخر الإبداعات الغربية، فلا إبداع بلا تعرف على مواطن الإبداع وإنه لا إبداع في كلتا الحالتين. إذا أبدع المبدع اللاأوروبي شيئاً فإنه يحال إلى مثيله في الغرب

وإن لم يبدع مثله فإن السبب يكون عدم معرفته بالإبداعات المماثلة في الغرب وبالتالي ارتبطت الأطراف بالمركز إلى الأبد إيجاباً أم سلباً وجوداً أو عدماً حياة أو موتاً.

هـ - وإذا ما أبدع المبدع في بداية نهضته فإن إبداعه يحال باستمرار إلى إبداع مماثل في الغرب المبدع منذ العصور الحديثة وعلى أكثر من خمسمائة عام وبالتالي يكون الغرب أسبق باستمرار في وضع المناهج العقلانية والتجريبية والتحليلية والبنيوية والوصفية، اما كيف تكونت هذه الإبداعات في الغرب وما مصادرها من خارج الغرب فذاك يضرب حوله مؤامرات الصمت(٧)، ويأتي علم الاستفراق ليبدد هذا الصمت ويبحث في الجذور ويكشف عن الحقائق التي غطى عليها الغرب بالتلفيق والأكاذيب والفاشية والسيطرة وغير ذلك من أساليب وأدوار كان من نصيب فئة من المستشرقين النصيب الكبر فيها أولئك الذين أدركوا مبكراً الدور الإسلامي في تنوير أفريقيا وما له من تأثير إيجابي يصب في مصالح القارة الأفريقية وأبنائها، دور يقوم على التجميع لا التفريق والتثقيف المستنير لا التضليل الخبيث، دور يأخذ بيد القارة إلى المستقبل ولا يعيدها إلى الفقر والجهل والماضي الأليم، ومن تلك النظريات التي ظهرت على أيدي أولئك المستشرقين (تشيع أن الإسلام بطبيعته دين إقليمي مهما ترامت حدوده في النهاية وليس في التحليل الأخير دين عالمي وقد اتخذت هذه النظرية الفجة من الجغرافيا ستاراً لها وغلافاً ومن «الحتم الجغرافي» بالذات كبش فداء. فراحت تربط بين انتشار الإسلام تاريخياً وتوزيعه جغرافياً وبين ظواهر أو عناصر طبيعية معينة فمرة هو دين الصحاري يعني ربطته بالجفاف ومرة أخرى هو دين السهول أي قصرته على المنخفضات وكسرته على صخرة المرتفعات والجبال ولقد أتي على هذه النظريات حين من الدهر فشت فيه بصورة نكاد نقول وبائية لاسيما في كتابات المستشرقين وروجت لها بخبث الإسرائيليات المحدثة ولعلها تصدر في الحقيقة والأصل عن نفس المصادر التي زعمت في وقت

ما أن السامية عقلية ضحلة مادية إلى آخر هذا اللجاج الذي فاض به علنياً أمثال: (لامنس ورينان) (٨)، وقد بلغ حجم التضليل مداه الأبعد حينما ينسب المستعمرون الأوروبيون نشر الإسلام في أفريقيا إليهم [فالكتاب الفرنسيون يصرون بإلحاح مريب على أن السياسة الاستعمارية الفرنسية ساعدت في نشر الإسلام في أفريقيا الغربية الفرنسية قبل تحللها، وأن الإدارة الأوروبية لم تكن دائماً معارضة لانتشاره على أساس أنه وسيلة للحضارة avebicle of civilization ومثل هذا الادعاء تردده أغلب الكتابات الأوروبية وتكرر أن الأوروبيين أحياناً كثيرة ما تعاطفوا مع الإسلام وعدُّوه أنسب دين للأفريقي، وبغض النظر عن منطق «شيء خير من لا شيء» الذي يرقد خلف هذه النظرة فالحقيقة أن الاستعمار بطرقه المباشرة وغير المباشرة كان عائقاً لتقدم الإسلام كان عائقاً لتقدم الإسلام وزحفه ولولاه لكان قد قطع اليوم شوطاً خطيراً للغاية وإذا كان الاستعمار يدعي أنه كان أقوى دفعة لنشر الإسلام في الفترة الحديثة بفضل «السلام الأوروبي Pax Europaea» الذي فرضه في القارة، فألم يكن هو نفسه الذي تكلم عن الخطر المسلم Moslem peril– على غرار الخطر الأصفر والأسود) (٩)، ولا شك أن الاستعمار لم يتردد لحظة واحدة وهو منزوع الضمير في التربص بالإسلام في القارة الأفريقية لما يراه من تأثير إسلامي إيجابي على تلك القارة من حيث تجميع أبنائها وتنويرهم وتثقيفهم والمحافظة على تراثهم على اعتبار أن الإسلام حريص على التنوع واحترام ثقافات الشعوب ولكن (الاستعمار الأوروبي في القارة اتخذ من الدين سلاحاً لتمزيقها وأداة لدق إسفين عاطفي وعقائدي عميق بين أبنائها ولعل أبرز مظاهر هذه السياسة انه اتخذ من التفرقة بين الإسلام في شمال القارة والوثنية في جنوبها مادة لدعاية عن ثنائية القارة المزعومة فحاول بهذا أن يعمق الأخدود الوهمي الذي خلقه بين «عرب» و «زنوج» بين أفريقيا شمال الصحراء وأفريقيا جنوب الصحراء(١٠).

ويأتي علم الاستفراق أيضاً ليواجه الهجمة الاستشراقية الأوروبية

والأمريكية والصهيونية التي لا تدخر جهداً في قطع كل خيوط التلاقي بين الثقافة العربية بشكل خاص والثقافة الأفريقية بشكل عام فقد أصاب القلق دوائر الاستشراق حين (قررت بعض دول أفريقية بالفعل اللغة العربية في دراستها الابتدائية او الثانوية مثل غينيا والسنغال) (١١)، ومن المؤكد أن جهود الاستشراق لم تتوقف يوماً ما عن التربص بكل تقارب عربي أفريقي للدرجة التي معها أن (كتب البعض عن الاستعمار العربي الجديد للعالم الإسلامي – كان الفتح العربي هو الاستعمار العربي الأول (كذا) – على أساس ان اللغة العربية والحضارة العربية والدين الإسلامي تؤلف ثلاثتها بالضرورة وحدة متماسكة لغاية أشبه بمجمع الصخور والأسمنتConglomerae وحدة لا تتجزأ ولا مفر منها برمتها مما يجعل للعالم العربي تلقائياً ودائماً نفوذاً سياسياً خاصاً في العالم الإسلامي وليست دعوى تغلغل نفوذ الدول العربية الأفريقية المسلمة إلا إحياء جزئياً لتلك الخرافة)(١٢) ، وواقع الأمر أن أحداً يجهل ما للعرب والعروبة واللغة العربية من صدى في أفريقيا حيث نجد هذا الصدى [ينتشر في قطاعين من هذه الحلقة أولاً على طول الساحل الشرقي ابتداءً من جنوب إرتريا حتى تنزانيا، والإسلام هنا مبكر نسبياً بحكم الموقع الجغرافي وهو يصل إلى ٩٩٪ من الصومال ويقل عن ذلك وإن ظل الأغلبية محلياً في بقية النطاق والأثر العربي هنا مباشر فالعلاقات التاريخية –وما قبل التاريخية بين الجنوب العربي وساحل «الرنج» وساحل البنادر قصة معروفة) (١٣) والعلاقات بين العرب والأفارقة علاقات تاريخية قديمة قدم الزمان وقد غلب على هذه العلاقات بين العرب والأفارقة صبغة العلاقات التجارية بحيث يستفيد كل طرف منهما من الطرف الآخر في إطار من علاقات المودة والسلام والتسامح [على أن المتهم أن الأثر العربي يظل هو أبرز نتيجة وملمساً في كل القطاع الأفريقي، بل إن هذا ليمتد هنا إلى الجانب الجنسي المباشر فالصوماليون حاميون في الأصل داخلتهم دماء كثيرة من الجلا من الغرب ومن العرب من الشرق وهم كالدناكيل في إرتريا يدعون

أصلاً عربياً أساسياً وهذا عدا خميرة من العرب الخلص] (١٤)، وليس للعرب أثر كجنس عربي فحسب بل الأمر يتجاوز ذلك إلى [الأثر اللغوي، فاللغة الصومالية لا تخلو من تطعيم عربي يذكر، فضلاً عن أن العربية منتشرة انتشاراً بعيداً للغاية بين المثقفين والمتدينين الصوماليين] (١٥) ومن هنا تكون اللغة العربية رافداً من روافد التلاقي مع بعض شعوب القارة الأفريقية، وهو رافد قوي للغاية لما ينبثق عنه من آداب تكتب بلغة مشتركة فتقوم بتوسيع دائرة التلاقي العربي الأفريقي عامة والمصري خاصة.

وينطلق علم الاستفراق من إيمان عميق بحاجة مصر إلى التواجد بقوة وبعمق في القارة الأفريقية فمصالحها الاستراتيجية فيها لا تغيب ولا تخفى على أحد، فهذا العلم يطالب بإطلاق كتائب من الباحثين الجادين ليعيدوا اكتشاف هذه القارة اكتشافاً جديداً يقوم على المنهجية العلمية لا الاكتشافات العشوائية التي تلعب فيها الصدفة دوراً كبيراً وتتلاعب بها الظروف الطارئة فتمضي حيناً ثم تتوفق أحايين أخرى، وإنه قد حان الوقت الذي لم يعد فيه التراخي نحو ذلك مقبولاً، فلقد مضى من الوقت الكثير وأهدرنا من الفرص ما أهدرنا وما كان ينبغي لنا في مصر أن نتراخى في ذلك الأمر لو وعينا وأدركنا أهمية أفريقيا وعرفنا لها قدرها كما أدركه أجدادنا من قبل فتعددت إليها رحلاتهم منذ بواكير الدولة المصرية القديمة، فالعلاقة بين مصر وقارتها الأفريقية بعيدة الجذور ومتشبعة الغصون فمصر أحق من غيرها في الاهتمام بهذه القارة، فاتصالنا بها يدر علينا المنافع الجمة وأي تقصير نحو تحصيل ونيل هذه المنافع تقصير في تحقيق أهدافنا القومية العظمى قد تصل إلى درجة «الخيانة» العظمى للوطن، لقد باتت مصر أحوج ما يكون إلى أن تقف على قدمين إفريقيتين ثابتتين وسط أقدام كثيرة كان لديها من الوعي بحيث كانت سباقة إلى احتلال مواقع شديدة الخطورة والخطر على أمن مصر ومستقبلها الاقتصادي والسياسي.

فعلاقات مصر بالقارة الأفريقية إذا صارت على المستوى المأمول سيكون لها نتائج إيجابية تعود على مصر بالنفع فنحن في حاجة إلى ثروة أفريقيا المتنوعة التي تدعم اقتصادنا القومي وتغيير مستوى معيشة المواطن المصري إلى الأفضل ولكن هذا الدعم الاقتصادي لا يمكن أن يكون له الثبات والدوام إلا بقوة مصر الناعمة في أفريقيا وبين شعوبها ولابد لمصر أن تزاحم غيرها من القوى الأجنبية الأوروبية والأمريكية بل والصينية وقبل هؤلاء أولئك «الدولة الصهيونية» التي تعمل على خنق مصر ومحاصرتها في قارتها الأم.

وعلم الاستفراق يعتمد في جانب منه على «استشراف الدراسات المستقبلية وعلم الاستشراق الاستراتيجي» الذي هو [حقل علمي في طور التوسع عالمياً وعربياً على المستوى الأكاديمي والعملي وهو معرفة وممارسة بحثية وتيسيرية متعددة وعابرة للاختصاصات والجنسيات والثقافات، كما أن استشراف المستقبل والتخطيط العملي لحركة الحياة الاجتماعية بأبعادها كافة أضحى ميزة المجتمعات المتحضرة المعاصرة»(١٦). كما يطمح علم الاستفراق أن يستفيد من كافة الأسئلة المطروحة التي من شأنها أن تفتح الطريق أمام الباحثين ليحطموا الحواجز بيننا وبين المستقبل الأفريقي، وعلاقتنا به مما يمكننا من الاستفادة القصوى من ذلك المستقبل المأمول، فعلى الباحث في علم الاستفراق أن يتعامل مع [ثلاثية الاستشراف والاستشراف الاستراتيجي والاستراتيجية على النحو التالي: يجيب الأول أو يُجاب من خلاله عن سؤال ما الذي يمكن أو يحتمل أن يحدث؟ ويجيب الثاني أو يُجاب من خلاله بسؤال ما الذي يمكننا عمله؟ أما الثالث فيجيب أو يجاب من خلاله عن سؤال ما الذي ينبغي لنا عمله؟ وبأي وسائل للإنجاز والمتابعة والتقييم] (١٧)، فإذا ما وضعنا هذه الأسئلة جميعها على مائدة البحث للوصول إلى إجابات محددة لها فإنها غالباً سوف تدفع بنا إلى آفاق مستقبلية لمصر أوسع وأرحب وأكثر أملا وتفاؤلاً وهي بالطبع أسئلة تحتاج للإجابة عنها جهوداً مضنية في البحث وإن علم الاستفراق يسعى إلى إيجاد وعي مصري جديد

بأفريقيا بديلاً عن حال غياب هذا الوعي أو عدم وضوحه بالدرجة المرجوة.

كما يعمل على تصحيح الصورة المقلوبة أو المغلوطة عن الشعوب الأفريقية كما يطمح أيضاً على بناء وعي أفريقي بمصر يمكنه من خلال التواصل مع الشعب المصري كما يسير هذا العلم إلى إيجاد مناطق نفوذ مصرية تحمي بها مصالحها في مواجهة المد الصهيوني وغيره في الشرق والغرب حيث تعرضت هذه القارة الغنية إلى نهب لا يشبهه نهب آخر في تاريخ الأمم وذلك منذ (أواسط القرن الخامس عشر، وصل البرتغاليون إلى ساحل أفريقيا الغربي، وصعدوا بقواربهم وتسللوا على أفريقيا الغربية بحثاً عن الذهب وسرعان ما أقبل الأسبان والبرتغاليون لإقامة مزارع المحاصيل الاستوائية في أمريكا، وفي بادئ الأمر كان السكان من الهنود الأمريكيين هم الذين يعملون في المزارع ومات العديد من الهنود نتيجة للإرهاق والجوع والمرض، ولدرجة أدت إلى نقص كبير في الأيدي العاملة وهكذا بدأ الزراع الأوروبيون في شراء العبيد من أفريقيا وفي مقابل العبيد الأفريقيين كانوا يعطون الرؤساء العشائريين المحليين الحلي الرخيصة، والمنسوجات والمشروبات الروحية وكانت صفحة من أكثر الصفحات خزياً في التاريخ – تجارة الرقيق – الأفريقية) (١٨)، وقد نتج عن تجارة الرقيق في أفريقيا نتائج كارثية تمثلت في تقسيم أفريقيا إلى كيانات وقبائل تتناحر فاستغل الأوروبيون الغزاة ذلك الوضع المأساوي فباعوا الأسلحة والخيول لشيوخ هذه القبائل لتشتعل الحروب القبلية تاركة الفرقة والتحزب والكراهية بين أبناء القارة (وأدت الحروب القبلية إلى انحدار الثقافة الأفريقية، وتدمير العديد من المدن الأفريقية وهجر الناس مسقط رأسهم، وترك الفلاحون حقولهم وكف الحرفيون عن مزاولة مهنهم، وجلب الاستعماريون الأوائل الكوارث والنكبات معهم للشعب الأفريقي، وأخذت القارة تتحول إلى أرض للصيد لاقتناص العبيد... وكانت هذه الخسارة وحدها كفيلة بأن تعرقل تطور قوة الإنتاج في القارة الأفريقية(١٩)، ومازالت القارة وستبقى دائماً

تحت عين الاستعمار بكل ألوانه وتوجهاته وهو استعمار قادر على التلون والتكيف مع كل أوضاع القارة بحيث يستطيع النفاذ إلى عمقها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ويستعمل في ذلك كل الأساليب الممكنة لتثبيت مكانته بأقدام راسخة، وما يهمنا في هذا الشأن وما يطمح إليه (علم الاستفراق) هو تمهيد وتهيئة التربة لخلق وعي (مصري/أفريقي) من اجل التعاون المشترك لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والارتفاع بالمستوى التعليمي والحفاظ على هوية القارة الثقافية ومن ناحية أخرى فإن هناك عدواً ثابتاً لنا لا يفتأ ينتشر كالخلايا السرطانية في كثير من دول القارة ولا يألو جهداً في ذلك وغايته الكبرى هو محاصرة مصر وإلحاق الأضرار البالغة بها وحرمانها من خيرات قارتها بل وتهديد أمنها القومي الآن ومستقبلاً ومن شأن هذا العلم وما يعقد عليه من آمال كبيرة يمكن تدعيم الوعي المصري بأفريقيا وتدعيم الوعي الأفريقي بمصر ومدى أهمية الترابط بينهما ولصالح شعوب القارة وذلك بإذابة الجليد بين الشعب المصري والشعوب الأفريقية وأقرب ثقافة وتاريخاً لها وهذا العمل يطمح إلى إضعاف المد الإسرائيلي الصهيوني في دول القارة وهو مد خطير العواقب بالغ الأذى لمصر إذا لم نستدرك ذلك وتبذل حياله جهود جبارة من أجل إعاقته ما استطعنا لذلك الهدف سبيلاً (حيث تمكنت إسرائيل منذ التسعينات من إقامة علاقات قوية مع أفريقيا أملاً في بسط نفوذها بداية من ساحل العاج وتوجو والكاميرون في الغرب إلى رواندا وكينيا في الشرق وما ساعدها وقتها انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود الولايا المتحدة كقطب أوحد، وهناك عدد من العوامل التي ساعدت إسرائيل على اختراق القارة السمراء (٢٠)، ولاشك أن هذا التغلغل الصهيوني وبسط نفوذه لا تخفى مخاطره الجسيمة على مستقبل مصر بشكل خاص وخاصة أن برود العلاقات المصرية الأفريقية وفتورها بل وقطيعتها استمر وقتاً ليس قصيراً فعلت فيه إسرائيل ما فعلت حيث (اعتمدت تل أبيب في سياساتها مع أفريقيا على زرع الفتن ونشر الإرهاب فكانت السبب وراء تقسيم السودان... كما

نجحت في تصعيد الصراع في (جوبا) عاصمة جنوب السودان وإشعال نيران الحرب الأهلية في أنجولا وأشعلت التوتر بين اليمن وأريتريا بعد احتلالها لجزيرة حنيش على الحدود المائية بين البلدين بالإضافة إلى شركات الأمن التي تزرعها في كل دولة أفريقية للتجسس وتسليح المليشيات وتدريبهم وإعدادهم بكافة الاحتياجات اللازمة وتمثل دول أفريقيا أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لإسرائيل التي تلعب دوراً غير مباشر في صراع المياه بين تلك الدول معتمدة على نفوذها الكبير في أثيوبيا وكينيا ورواندا)(٢١)، وطبيعي أن إسرائيل لا تقف عند هذه الدول فقط بل تسعى إلى المزيد والمزيد بشراسة ودون هوادة (فقد استطاعت إسرائيل أن تغزو أفريقيا اقتصادياً وذلك من خلال استغلالها لثروات القارة الطبيعية والمعدنية والنفسية وكذلك مشروعاتها التي تعتمد على الصناعات الحيوية والمعدنية النفيسة وكذلك مشروعاتها التي تعتمد على الصناعات الحيوية في البلاد من أراض ومزارع أفريقيا وخاصة أثيوبيا... فالدول الأفريقية اليوم باتت أقرب إلى إسرائيل من أي وقت مضى وباتت تتفق معها وهو ما يزيد من أهمية أفريقيا بالنسبة إليها)(٢٢) ، وليست إسرائيل وحدها التي سعت إلى هذا التواجد المخيف والمقلق بل هناك التواجد الصيني والأمريكي والإنجليزي والفرنسي وحتى (النفوذ الإيراني المتزايد في تلك القارة والذي يتمدد بشكل كبير خاصة في غرب القارة السمراء)(٢٣) ، ويأتي علم الاستفراق ليواجه هذه التحديات الجسيمة وهو إذ يطمح إلى القدرة على المواجهة والنفاذ والتحقق فهو في نفس الوقت يحتاج إلى كتائب من الباحثين المؤمنين بأهميته لخدمة قضايانا الوطنية كما أنه يدعو كل الباحثين المهتمين بهذا الحقل والجادين في العمل من أجل تفعيل هذا العلم على أرض الواقع أن يحثوا خطاهم فالأمر لم يعد –حقاً– يحتمل التأجيل ولا التسويف ولا التراخي.

هوامش الفصل الثاني

(١) عالم الفكر، مجلة دورية، المجلد السابع عشر، العدد الثالث – (أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر) ١٩٨٦.

(٢) المرجع السابق.

(٣) مقدمة في علم الاستغراب، د/ حسن حنفي.

(٤) عالم الفكر، مجلة دورية، المجلد السابع عشر، العدد الثالث – (أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر) ١٩٨٦.

(٥) مقدمة في علم الاستغراب، د/ حسن حنفي.

(٦) المرجع السابق.

(٧) المرجع السابق.

(٨) المرجع السابق صـ٤٧، صـ ٤٨.

(٩) أفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، د/ جمال حمدان صـ٣٠٧، صـ ٣٠٨، مكتبة مدبولي.

(١٠) المرجع السابق صـ ٣١٢.

(١١) المرجع السابق صـ٣٢٠، صـ ٣٢١.

(١٢) المرجع السابق صـ٣٢٢.

(١٣) المرجع السابق صـ٣٢٣.

(١٤) العالم الإسلامي المعاصر، د/ جمال حمدان ص ١٠٢.

(١٥) المرجع السابق صـ١٠٣.

(١٦) المرجع السابق صـ ١٠٣.

(١٧) استشراف للدراسات المستقبلية، مجلة بحثية المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (الكتاب الأول)، قطر.

(١٨) المرجع السابق.

(١٩) الاقتصادي السياسي ومشكلات القارة الأفريقية، يوري بوبوف، ترجمة سعد رحمي، دار الثقافة الجديدة.

(٢٠) المرجع السابق.

(٢١) صحيفة الأهرام المسائي (العدد ٩١٠٩) في ٥/٤/٢٠١٦.

(٢٢) المرجع السابق.

(٢٣) المرجع السابق.

الفصل الثالث

الوعي المصري الإفريقي

لم يكن المصري القديم مغيباً وعيه عن أهمية بعد الجنوب فقد أدرك مبكراً تلك الأهمية فأخذ يشن حملاته من حين إلي آخر مبتغياً تدعيم حدوده الجنوبية باعتبارها عمقاً استراتيجياً لا يمكن الغفلة عنه أو إهماله، ثم تنوعت أهداف الحملات المتعددة في اتجاه الجنوب بين أهداف حربية وسياسية وغير ذلك من أهداف اقتصادية مختلفة (وقد زاد اهتمام ملوك مصر بشئون الجنوب منذ أيام الأسرة الخامسة عندما كانوا يرسلون الحملات لإحضار خيرات السودان وزاد هذا الاهتمام في الأسرة السادسة فأوكلوا إلي أمراء جزيرة الفنتين وتعرف الآن باسم جزيرة أسوان مهمة للقيام بتلك الرحلات إذ كان أولئك الأمراء أعرف الناس بما يلي بلادهم وكانوا يشرفون على الحدود المصرية في الجنوب وأثمرت سياسة (ونى) وبخاصة منذ توليه أمر وظيفة حاكم الوجه القبلي فوطد صلته بزعماء النــوبة وكان هؤلاء الزعماء وأتباعهم يتطوعون في الجيش المصري عند قيامه بالحروب في فلسطين كما كانوا يختارون من أولئك النوبيين حراساً يسيرون على الأمن منذ أيام الأسرة السادسة في العاصمة وربما في غيرها من المدن أيضاً) (١) (كما أن أمراء مصر حرصوا على أن يقودوا الجيوش بأنفسهم معرضين حياتهم للهلاك دون أن يهنوا أو يفزعوا وكانت سفن مصر تمخر عباب النيل وشاطئ البحر المتوسط حتى الشام والبحر الأحمر حتى الصومال للتجارة والمقايضة مع الدول الأجنبية بالسلع المصرية)(٢) وفي أثناء حكم الأسرة الخامسة لتي حكمت القطر المصري حوالي ٢٧٥٠ ق.م وقد اتخذت منف قاعدة لحكمها وقد توفي ملكها (أوسركاف) (فتبعه (ساجورع) الذي شيد لمصر أسطولاً بحرياً جعلها أول دولة بحرية معروفة في التاريخ... وقد أوفد أسطولاً إلي بلاد الصومال (بونت) وجنوبي عدن لجلب البخور والروائح العطرية والأدهنة الجميلة الكثيرة الاستعمال عند الشرقيين، أما الصومال فكانت تعرف عند المصريين بالأرض المقدسة ونسب بعض الأثريين مبدأ

تجارة مصر مع الصومال إلي عهد الأسرة الأولي لكثرة استعمال ملوك هذه الأسرة الخشب المر)(٣).

وفي عهد الأسرة السادسة [وبفضل القناة التي شقها (ونى) في صخور الشلال الأول سهلت الطريق للنفوذ المصري إلي السودان ولذلك أصبحت سلطة (مرنرع) مهيبة بين قبائل [الواوات] و[الأرتت] و[مازوري] و[يام] فكانوا يحضرون جميع الأخشاب التي طلبها [ونى] منهم لبناء السفن لشحن أحجار الجرانيت من إقليم الشلال الأول و(مرنرع) أول فرعون ذهب إلي منطقة الشلال الأول حيث استقبل رؤساء النوبة الذين أتوا مظهرين طاعتهم ومقدمين هداياهم إليه](٤).

وهناك من يقول بأن [الذهب في اللغة المصرية هو الكلمة «نب» ومن ثم كانت هناك محاولات لربط اسم النوبة بمعدن الذهب](٥).

[واستعان(مرنرع) بقبائل جزيرة فيله في بسط نفوذه على النوبة فرقّى رئيسهم المدعو(حرخوف) حاكماً عاماً على الوجه القبلي (وهو لقب كان يعطى أحياناً بعض الأشخاص من قبيل الشرف فقط) ولكنه أعطى (ونى) عن جدارة بعد اعتزاله الخدمة لكبر سنه أو وفاته على الأرجح وقد أظهر (حرخوف) وأسرته تفانياً عظيماً في خدمة مليكهم وطاعة أوامره في بلاد النوبة ولذا كان اعتماد الملك علهم عظيماً فمن أعمال هذه الأسرة توطيد شرف جلالته وحماية التجار من عبث اللصوص والقبائل الهمج والتوغل في داخلية أفريقية وجنوبي البحر الأحمر للكشف عن تلك الجهات وخيراتها ويعتبر أفراد هذه الأسرة أقدم الكاشفين المعروفين في التاريخ وأخذ (مرنرع) يواصل أعماله في النوبة وجنوبي السودان مدة من الزمن ثم وقفت أعماله فجأة وعلى غير انتظار بالنسبة لوفاته)(٦)، وقد خلفه في الحكم أخوه من أبيه (بيبي الثاني) (وفي السنة الثانية من حكمه صدر أمر من كبار الدولة

المصرية إلي (حرخوف) بالقيام بغزوة رابعة بأرض (يام) فقام بها خبر قيام وجلب معه غنائم كثيرة وقزماً من أواسط أفريقية وكان لسراة المصريين غرام كبير بالأقزام خصوصاً وقت رقصهم)(٧)، وإننا نجد أن أقدم الإشارات إلى بلاد الجنوب كانت باسم «تا – ستي Ta – sti » بمعنى أرض القوس (النشاب) وكان هذا الاسم يطلق على المنطقة الممتدة من إدفو جنوباً إلى ما بعد السلال الأول ولكن فيما بعد ظهر اسم «واوات» على شمال النوبة وكذلك كيش أو كياس (عصر سيزوستريس) وكاشا، وكاتشو(ألواح تل العمارنة على القسم جنوب الشلال الثاني ثم تحول الاسم إلى (كى) بينما أطلق اسم (شات) على منطقة الشلال الثالث وأخيراً أصبحت (كوش) التسمية العامة للنوبة الجنوبية (٨) (ويستدل من نقوش مقابر جزيرة فيله أن غزوات المصريين بلغت وقتئذٍ أرض (كوش)، وبهذه الطريقة سهل على ملوك الدولة المتوسطة أن يخضعوا النوبة السفلية وقد كان هذا الأمر من أسهل المنازل على ملوك الأسرة السادسة... والفضل في ربط تجارة مصر بالصومال وجنوبي البحر الأحمر يرجع إلى حكام جزيرة فيله الذين كانوا مزودين على ما يظهر بالسلطة على البلاد الممتدة من النيل إلي البحر الأحمر ولا يخفي أن غزوات هؤلاء القوم للصومال كانت خطيرة وصعبة كغزوات النوبة ولعدم اتصال النيل بالبحر الأحمر اضطر حكام جزيرة فيله وقت غزوتهم لبلاد الصومال أن يبنوا سفناً بميناء على البحر الأحمر قريبة من النيل كالقُصير أو لوكوس ليمين (Leucos Limen) ورقّي المصريون الملاحة بتحسينات أدخلوها عليها كاستعمال أحد المجاديف سكاناً بآخر المركب متصلاً بيد تديره على حسب الإرادة)(٩) (وذكر (أمنى) حاكم قسم الوعل على جدر قبره أن أمنمحات الأول تدب أباه سابقاً لقتال النوبة فلما هرم وضعف وضع نفسه تحت تصرف سنوسرت الأول فقاد فيلق قسمه وغزا النوبة تحت قيادة مليكه العزيز وتوغل فيها حتى بلغ (كوش) ومن هذه الرواية نعلم أن الجنود المصريين بلغوا وقتئذٍ إقليم الشلال الثاني ودخلوا (كوش) التي تكرر اسمها

على آثار ذلك الوقت وليلاحظ أن اسم (كوش) يظهر أنها كانت بسيطة لأن (أمنى) قال إنه رجع ولم يخسر رجلاً)(١٠)، وفي هذا المجال يجدر أن نذكر أن حكام الجنوب منذ الأسرة السادسة كانوا يسكنون جزيرة «آبو» التي تعني في اللغة المصرية «العاج» وترجمها الإغريق إلى [إلفنتين] بمعنى الفيل ومنها اشتق الاسم العربي «جزيرة فيلة» (١١)، (وبعد أن وصل تحوتمس الأول إلي عرش مصر عن طريق اقترانه بأميرة مصرية تدعى (أحموس) وهذه الوسيلة أعلن نفسه ملكاً على مصر بمجرد وفاة أمنمحتب الأول وذلك في شهر يناير ١٥٤٠ ق.م أو ١٥٣٥ ق.م وكان لإعلان توليته الحكم بالنوبة شأن كبير فنقش موظفو الحكومة هذا الخبر على الأحجار جهة وادي حلفا وكوبان وغيرهما... وقد بلغت سلطة حكم النوبة الشلال الرابع ومعروف أن ما بين الشلالين الثاني والرابع هو المسمى على الآثار بلاد (كوش)(١٢) وفي عهد الملكة حتشبسوت وفي السنة التاسعة من حكمها أرسلت حملة إلي الصومال (بونت).[وقد أقلعت السفن وكان عددها خمسين سفينة فتركت المياه المصرية قاصدة الصومال متبعة نهر النيل حتى شرق الدلتا وهناك عبرت قناة وادي طمبلات إلي البحر الأحمر... أما السفن فكانت مشحونة ببضائع مصرية لتستبدل بها بضائع صومالية وقد أخذ الأسطول معه تمثالاً للملكة حتشبسوت لنصبه في تلك البلاد السحيقة تذكاراً لها وإذا كان هذا التمثال باقياً للآن بتلك الجهات فيكون أبعد تمثال لملوك مصر معروف للآن(١٣)، وبعد أن عاد تحوتمس الثالث بعد أن بسط نفوذه على جزر البحر الأبيض المتوسط... عاد إلي طيبة في شهر أكتوبر فوجد بعثته الحربية التي أوفدها إلي بلاد الصومال منتظرة أوبته ومعها أشياء كثيرة غنيمة)(١٤)، وفي عهد الملك أمنمحتب الثاني [وجه همته إلي إظهار حدود مملكته الجنوبية وتوسيعها جنوباً ولذلك لما وصل إلي طيبة أرسل إلي النوبة على جناح السرعة بعثة عسكرية معها الأمير السوري السابع الذي أسره بجهة (تخسى) فَصُلِب على جُدُر (نبتة) عظةً لمن يتجاسر من النوبيين على معارضة مصر أما حدود

مصر وقتئذٍ فبلغت الشلال الرابع ولذا كانت حروب أمنمحتب الرابع موجهة إلي جنوبي ذلك الإقليم وقد انتهت هذه الحروب بضم الجزء المعروف باسم كاروي (Karoy) إلي المملكة المصرية وهكذا أصبح ذلك الإقليم آخر مكان جنوبي تمتد إليه سلطة المندوب السامي بكوش وحاكم الممالك الجنوبية(١٥)، و (ولم ينته حكم الأسرة التاسعة عشرة حتى أصبح آمون يملك مناجم الذهب النوبية خاصة ولما وضعت هذه المناجم تحت إشراف مالك كوش لقب هذا (بحاكم أرض آمون الذهبية)(١٦)، (وقد وجد رمسيس الثالث الأسطول التجاري الضخم الذي أرسله إلي بلاد الصومال)(١٧)، (ونقوش مقبرة بنو (Penno) مندوب رمسيس الثاني بإبريمببلاد النوبة تشير إلي أن الحكم المصري هناك كان يافعاً وطيداً بفضل مهارة الحكام المصريين الذين أقالوا السودانيين من الوظائف وانفردوا بالحكم من آخر عهد الأسرة الثامنة عشرة وقد عين بنو أفراد أسرته في الوظائف الكبيرة هناك والظاهر أن كثيراً من الأسر المصرية نزحت وقتئذٍ إلي النوبة فمصرتها)(١٨) وكذلك نجد على قبر أحد قواد إلفنتين نقشاً أنه قام بإحدى عشرة رحلة إلى بلاد «بنت» وكلن ذلك في عصر الأسرة السادسة التي حكمت بين ٦٢٥، ٢٤٧٥ ق م، وعلى الأغلب فإن اسم النوبة قد اشتق من اسم قبيلة النوباتيNobadae الذين استقدمهم الرومان في القرن الثالث الميلادي من مواطنهم في الصحراء بين الواحة الكبرى والنيل النوبي وأسكنوهم النوبة المصرية ليكونوا بمثابة إمارة حاجزة ضد غارات قبائل البليميBlemmyesالذين هم على الأغلب أجداد قبائل البجة الحالية في الصحراء شرقي النيل النوبي وأياً كانت صحة هذه الرواية التاريخية فإن اسم النوبة أصبح الاسم العام لكل الإقليم من الشلال الأول عند أسوان إلى الدبة في أقصى جنوب بلاد الدناقلة وفي النوبة المصرية صار الاسم لصيقاً ببلاد الفديجة التي كانت تسكن الجزء الجنوبي من النوبة المصرية..... تميزاً لهم عن بلاد الكنوز ووادي العرب الذي تسنه جماعة عرب العليقات(١٩)، (والمعروف أن شيشنق الأول حافظ على النوبة كما ورد أن

رئيس كهنة آمون في النصف الأخير لحكم تاكلوت الثاني وهب إلي آمون ذهب النوبة ولذلك يرجح أن إقليم الشلالات استمر تحت النفوذ المصري حتى منتصف حكم الأسرة الثانية والعشرين (أي حوالي ٨٥٠ ق.م)(٢٠) (ومما هو جدير بالذكر أن ملك أثيوبيا نحل لنفسه جميع الألقاب الفرعونية كسيد القطرين مع أنه لم يحكم مصر كما أنه أطلق على نفسه أسماً مصرياً لكن ذلك لم يدم طويلاً لأنه استبدل به اسماً نوبياً صميماً وبقي الاسم الرسمي الملكي والألقاب الفرعونية مستعملة مدة طويلة وشيد ملوك أثيوبيا معابدهم على الطراز المصري وزينــوها بالرسوم المصرية والنقوش الهيروغليفية) (٢١) (ولقد وضح للعيان أن الأثيوبيين ليسوا أكفاء لاستلام مقاليد الحكم وقد زاد هذا وضوحاً في أواخر حكم شاباكا الذي انتهى حوالي عام ٦٨٨ ق.م) (٢٢) (فقد عجز الأثيوبيون عن ضم سلطة أملاكهم لمكافحة آشور وحاولوا كثيراً مقاومتها لكنهم أظهروا في كل محاولة مثالاً من الضعف وعدم الكفاية... ولما رجع الأثيوبيون إلي بلادهم لم يحاولوا الإياب إلي مصر بل صرفوا همهم في ترقية النوبة ثم أخذ عدد المصريين في تلك الجهات يقل بمرور الزمن فتلاشت تدريجياً الصبغة المصرية بها ثم تدنت البلاد ودخلت في طور البربرية وانتقلت سلطتها تدريجياً من الملوك إلي الكهنة فأصبحت سلطة الملك اسمية)(٢٣) [ثم قــويت شوكة الكهنة فكانوا يأمرون الملوك أحياناً بالانتحار ويعينون غيرهم بدلهم وبعدما كان الملوك يستوطنون (نبتة) ويشيدون بها العمارات ويزينونها اضطر خلفهم إلي أن ينتقل إلي أعالي النيل ولهذا الانتقالعدة أسباب أولها غزوة بسماتيك الثاني للنوبة في القرن السادس قبل الميلاد والمعروف أن النوبة أخذت تتسع من ذلك الوقت جنوباً فانضم إليها وادي النيل الأزرق الخصب المعروف عند العرب باسم ألوا (Aloa) فانفصلت بذلك (نبتة) عن إقليم الشلالات النيلية ثم أخذت تجارة النوبة مع الأقاليم الجنوبية تزداد كما كثرت مستعمراتها بتلك الجهة ولذلك لم يحل ٦٥٠ ق.م حتى كان ملوك النوبة مستوطنين عاصمتهم

الجديدة المعروفة عند اليونان باسم مروى (Meroe) وبديهي أن انتقال العاصمة جنوباً قطع عنها الصلة بالعالم الشمالي وأدخل أثيوبيا عالم الجهل والخيال... بعد ذلك امتنع ملوكها من استعمال الخط المصري القديم واللغة المصرية القديمة)(٢٤) وإذا كان هذا هو شأن الوعي الفرعوني المصري بأهمية الجنوب الأفريقي لمصر فلم يغب هذا الوعي عن حكامها مع دوران عجلة التاريخ الذي كلما دار بعجلته التي لا تتوقف تكشف للمصريين أهمية الجنوب لهم واتساع رؤيتهم لفهم هذا الامتداد الاستراتيجي وأن أي تقصير في فهمه وعدم إدراكه والتعامل معه يسجل نقاطاً من الخسائر والتهديدات المستمرة لأمن مصر القومي ولمصالحها الاقتصادية [فمن الظواهر المميزة للقرن التاسع عشر اتساع نطاق التجارة الأوروبية والتبادل التجاري وقد أثرت هذه الثورة التجارية في علاقـات الدول الأوروبية بعضها بالبعض الآخر وبالدول الأخرى التي يمكن أن تكون أسواقاً تجارية أو تساهم بشكل ما في هذا النشاط التجاري... ولقد كان البحر الأحمر هو الطريق الطبيعي والسهل المؤدي لبلاد الشرق الغربية أو البعيدة... وإذا أخذت أنظار الدول الأوروبية قوية المتنافسة في ذلك الوقت تتجه نحو هذا الطريق وتـدرك الأهمية المنتظرة له، ومن ثم أصبحت السيطرة على منافذ الطريق والموانى الهامة فيه مجال صراع استمر طوال القرن التاسع عشر، ومازلنا نلمس آثاره في القرن العشرين حتى الآن](٢٥) بل ازداد هذا الصراع شدة وضراوة أكثر مما كان عليه في أي وقت مضى على مدار التاريخ وذلك بدخول قوى استعمارية أخرى في ميدان سياسة الهيمنة الاستعمارية متمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ويدها الآثمة الخبيثة المتمثلة في الكيان الصهيوني الساعي بسياساته في البعد الجنوبي الاستراتيجي لمصر إلي ضرب مصالح مصر وخنقها والإجهاز عليها ليلاً ونهاراً، سراً وعلانيةً، والغنيمة الكبرى التي اتجهت إليها أنظار الإنجليز في ذلك الوقت هي(مصر) التي تطل سواحلها على البحر بين المتوسط والأحمر والتي تتحكم في أقصر طريق

للهند... وهذه الأهمية التي أصبحت إنجلترا تعلقها على مصر والبحر الأحمر هي التي حددت موقف السياسة الإنجليزية من والي مصر (محمد علي) الذي بدا لأول وهلة أنه يلقى عطفاً وتأييداً من الفرنسيين كما كان يعتمد في تنفيذ مشاريعه الاقتصادية.. وقـد رأينا كيف امتد نفوذ بريطانيا إلي مداخل البحر الأحمر باستيلائها على جزيرة (بريم) ١٧٩٩م عند مدخل بوغاز باب المندب وربطها سلاطين الإمارات العربية في جنوبي الجزيرة العربية بمعاهدات قوية تجعلهم يسيرون في تلك السياسة البريطانية)(٢٦) ومنذ ذلك الوقت لم ترفع إنجلترا يدها عن هذه السياسة في هذه المنطقة الحيوية وأخذت في قطع كل نفوذ ممكن لمصر فيها [فلما بدأ التوسع المصري في الجزيرة العربية(١٨١١- ١٨٣٩) وحرص محمد علي بعد إخماد الحركة الوهابية على بسط نفوذه في سائر أنحاء الجزيرة العربية أبدي الإنجليز قلقهم من هذا التوسع المصري وضغطوا على محمد علي حتى اضطروه إلي إخلاء اليمن وسارعوا باحتلال (عدن) التي تتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر واتخذ الإنجليز منها قاعدة لإيقاف التوسع المصري في جنوبي الجزيرة العربية)(٢٧) [ولقد كان طبيعياً أن تتجه الحكومة المصرية في عهد إسماعيل – وقد أدركت أهمية البحر الأحمر كطريق ملاحي – إلي إعادة سيطرتها على ميناءي (سواكن) و(مصوع) فكتبت الخديوية المصرية خطاباً إلي معتمدها بالآستانة تذكر فيه»إنه بناء على طلب المرحوم (محمد علي باشا) سبق إلحاق ميناءي سواكن ومصوع بمديرية (التاكة) إلا أنه في زمان المرحوم عباس باشا صدر أمر بإلحاقها بإيالة جدة لكن الصالح العام يستدعي ضرورة إعادتها إلي الإدارة المصرية بإلحاقها بمديرية (التاكة) وعددت مصر الأسباب التي ترى أنها توجب الإجراء) (٢٨) وبعد جهود مضنية ومراسلات بين الجانبين المصري والعثماني (وفي أواسط شهر ذي الحجة١٢٨١ (مايو١٨٦٥) أصدر السلطان (عبد العزيز محمود الثاني) فرماناً بإحالة ميناءي سواكن ومصوع إلي الإدارة المصرية... لكنه اشترط أن تكون تلك الإحالة مدة حياة

الخديو الحالي فقط فلا تتعداه إلي ورثته أي أنها تكون على ذاته)(٢٩) (على أن إسماعيل استطاع فيما بعد أن يعدل فرمان إحالة سوكن ومصوع إلي الإدارة المصرية ففي فرمان تغيير الوراثة الصادر في٢٠ محرم ١٢٨٣هـ -٢٧ من مايو ١٨٦٦م جعلت الإحالة وراثية فنص على أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعداً مع ما هو تابع إليها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائمقاتي سواكن ومصوع إلي أكبر أولاد الوالي المذكور بطريقة التوريث)(٣٠) ومن المعلوم أن انتشار العروبة والإسلام [بصورة أساسية في السودان أتاه عن طريق مصر بعد أن تعربت وأسلمت فأصبح الباب الشمالي للسودان مفتوحاً للإسلام والثقافة العربية... وكان يمكن للعروبة الامتداد على هذا المحور لولا وقوف الاستعمار البريطاني أمامها سداً بإعلان إقليم جنوب السودان إقليماً مغلقاً أمام سكان شمال السودان ومع ذلك انتشرت اللغة العربية بين قبائل (كالدنكا) و(الشلك) الذين يعيشون على أطراف الإقليم(٣١)، ولكن الأطماع الأجنبية والمؤامرات الاستعمارية التي تتربص بمصر (حرمت مصر ثمرات جهودها في هذه الجهات وآلت إلي الدول الاستعمارية التي كانت تتحين الفرص لتحقيق أغراضها في هذه المناطق الهامة)(٣٢) وقامت مصر بإخضاع موانى (بريرة) و(بلهار) و(زيلع) تحت إدارتها ليبقي لها النفوذ والسيطرة على موانى تمثل حلقة هامة من حلقات البعد الاستراتيجي المصري في جنوب البحر الأحمر كما سعت مصر أيضاً لإخضاع ميناءي (عدن) و(تاجورة) إليها لتستكمل حلقة الأمن الاستراتيجي لها لما تعرف مالهما كما عرفت ما لغيرهما من أهمية عظيمة لمصر ولم يتوقف الفتح المصري في الجنوب بل استمر (ففي ١٧ سبتمبر١٨٧٥م الموافق ١٧ من شعبان١٢٩١هـ غادر (رءوف باشا) [زيلع] على رأس فرقة من العساكر المصرية قوامها خمس عشرة أورطة من المشاة وبعض المدافع الجبلية ومائتا جندي _ (باشبوزق) لفتح هرر ووصل رءوف باشا إلى محطة (جلديسة) آخر حدود العبيس والصومال في يوم الأحد ٣ من أكتوبر ١٨٧٥م فدخلت تحت طاعة الحكومة

المصرة كافة قبائل العيس والصومال وتوغل الجيش المصري نحو العمق الصومالي ففتحوا (هرر).. وبعد فتح هرر عين رءوف باشا حكمدار على هرر وملحقاتها باسم(حكمدار عموم الجالا والصومال وهرر)(٣٣) (وحكمت مصر هذه الجهات ما يقرب من تسعة أعوام (من١٨٧٥ إلي ١٨٨٤م) وقد بلغت الإدارة المصرية في هذه الأقطار درجة من التقدم والرقي ووصلت في خدمة البلاد وأهلها لنتائج باهرة لم تبلغ بعضها الإدارات المصرية في الأقاليم الأخرى في أفريقيا)(٣٤) (ومهما قيل في روائع هذا التوسع فلا شك أن فكرة امتلاك منافذ على الساحل الإفريقي الشرقي في موازرة خط الاستواء لإنشاء مواصلات مع النيل – كانت تراود العقول والواقع أن التفكير في هذا الموضوع – أعني مشروع الاتصال بالداخل عن طريق نقلها على الساحل الشرقي يرجع على الأقل إلي الوقت الذي أرسلت فيه حملة إفريقيا الوسطي ففي ١٨٦٨م كانت أقصي نقطة وصل إليها الحكم المصري في جنوب السودان هي (فاشودة) على النيل الأبيض)(٣٥) (وقد كانت مصر تحس أهمية (جنوب البلاد وسواحلها على البحر الأحمر (وتشعر أن الأمر يهمها أكثر من غيرها من الدول الأخرى فجزء كبير من سواحلها يطل على هذا البحر الهام وطريق النيل الذي يوصلها بالجزء الجنوبي من الوادي طريق طويل شاق تعتريه العقبات في الكثير من أجزائه مما جعل الاتصال بالسودان صعباً والإشراف على الإدارة هنالك إشرافاً غير كامل)(٣٦) (وقد رسمت مصر سياستها على أساس أن تسعي لدي الدولة العثمانية لإحالة الثغور التابعة لها للإدارة المصرية في مقابل زيادة(الويركو) السنوي ثم بعد ذلك تمد سلطانها بطول ساحل البحر الأحمر وخليج عدن وعلى بلاد الصومال الجنوبي المطلة على المحيط الهندي وبذلك يمكن لمصر أن توجد إدارة قوية صالحة في هذه الجهات وأن تتفرغ لإصلاح المواني الهامة المطلة على البحر الأحمر وتعدها إعداداً كاملاً لتصبح صالحة لرسو السفن والشحن والتفريغ وتقيم مجموعة من الفنارات لهداية السفن في هـذه الموانئ وأن توجد خطوطاً منتظمة

للملاحة تربط بين هذه الموانى المختلفة وبذا ينتشر الأمن والسلام ويتسع نطاق التجارة والتبادل التجاري ويعم الرخاء هذه الجهات)(٣٧) (وقد نفذت مصر سياستها هذه كما رسمتها لكنها اصطدمت في تنفيذها بالمصالح والأطماع البريطانية فاضطرت تحت الضغط البريطاني للانسحاب من بلاد الصومال الجنوبي كما أنها اصطدمت بالحبشة فخاضت عدة حروب بسبب طمع إسماعيل في بعض المناطق التابعة للحبشة وبخاصة في إقليم (بوغوص) وبسبب عدم إدراكه لقوة الحبشة الحقيقية وطبيعة بلاد الحبشة)(٣٨) فلقد كانت نقطة الانطلاق في تاريخ أثيوبيا متصل اتصالاً وثيقاً بجنوب الجزيرة العربية إذ تدفق الساميون من هناك غزاة أحياناً وتجاراً أحياناً على جبال أثيوبيا المنيعة وسهولها الواسعة وطوروا مع الوقت حضارة أثيوبيه أضافوا إليها من حضارتهم سمات كثيرة وأقدم آثارهم المخطوطة نحت يرجع إلى القرن الرابع ق. م.

وإن كنا نرجح أنها ترجع إلى قرون عديدة قبل ذلك فلفظ الحبشة يرجع إلى قبيلة حبش العربية التي هاجرت من جنوب الجزيرة العربية من القرن العاشر إلى القرن السابع ق. م ولم يأت القرن الرابع ق. م حتى غلب اسم هذه القبيلة على البلاد(٣٩)(وهكذا كانت لمصر سياسة ثابتة مرسومة فيما يختص بالبحر الأحمر والأقاليم المطلة عليه ولكن مما يؤسف له أن الخديوي إسماعيل وقع في خطأ فاحش إذ اعتمد في تنفيذ سياسته على عدد كبير من الأجانب وضعهم على رأس المصالح الهامة ووكل إليهم أخطر الأمور اعتقاداً منه أنه بذلك يكسب دولهم إلي جانبه لكن هذه الدول نفسها كانت تتحين الفرص لتضع يدها على مصر وعلى أملاكها الهامة، فاستغلت الارتباكات المالية والسياسية التي انتابت مصر بسبب تصرفات إسماعيل وابنه توفيق فحققت أغراضها كاملة فسقطت مصر فريسة الاستعمار البريطاني، واقتسمت إنجلترا وإيطاليا وفرنسا والحبشة أملاك مصر الشاسعة على البحر الأحمر) (٤٠) (وبالنسبة للفتح المصري للسودان فإن البعض قد يقع

في خطأ اعتباره غزواً من دولة أجنبية لأخرى... وهذه النظرة تغفل العوامل الآتية:

١- روابط الجوار التاريخية التي تفاعلت على مدى الزمن واتخذت في كثير من الأحيان شكل تبادل السيطرة والنفوذ وجعلت من السودان عمقاً لمصر وجعلت من مصر عمقاً للسودان...

٢- إن فكرة القومية بمعناها الحالي لم يكن لها وجود في السودان أو في مصر أو في أي بلد من العالم العربي في ذلك الحين بمعني أنه لم يكن ثمة إحساس من جانب السودانيين بأنهم سودانيون يجب أن يحكمهم سوداني كما لم يكن لدي المصريين إحساس بأنهم مصريون يجب أن يحكمهم مصري..إلخ وإنما كانت الفكرة الإسلامية هي الفكرة السائدة ولهذا أقام مشايخ الأزهر محمد على والياً على مصر دون أن يشعروا بأنهم ينصبون عاهلاً أجنبياً كما قدم الزعماء السودانيون إلي محمد علي لمطالبته بفتح السودان دون أن يفكروا في أنهم يفتحون بلادهم للحكم الأجنبي)(٤١) ويوجه البعض اتهاماً لمحمد علي باعتبار فتحه للسودان كان فقط لجلب العبيد وإنما ذلك افتراء واضح لا شك فيه لأن من يدعون ذلك (ينسون أن جلب العبيد لم يكن اختراعاً مصرياً أو بمعني أدق لم يكن اختراعاً من جانب محمد على فقد كانت تجارة العبيد قائمة في السودان من قبل الفتح المصري يقوم بها حكام الدويلات والسلطنات والممالك والمشيخات التي كانت تعتمد على تجارة العبيد كمورد من أهم موارد ثروتها... وبالنسبة للاستعماري المصري للسودان يجب أن ننبه بعض الذين يميلون إلي هذا الرأي إلي أن الاستعمار الحديث ظاهرة ترتبط بظهور الطبقة البرجوازية (الرأسمالية) الأوروبية وهو جزء من تطورها التاريخي ولم تشهد مصر مثل هذه الطبقة الرأسمالية إلا بعد قرن كامل من الفتح المصري للسودان)(٤٢) (وهناك ثلاث دول في القرن التاسع عشر استطاعت استكمال وحدة ترابها الوطني وهي:

الولايات المتحدة الأمريكية بامتدادها غرباً حتى ساحل المحيط الهادي الشرقي وروسيا القيصرية بامتدادها جنوباً وشرقاً حتى بحر اليابان والمحيط الهادي ومصر بامتدادها جنوباً حتى هضبة البحيرات والبحر الأحمر والمحيط الهندي وقد استطاعت الولايات المتحدة وروسيا الاحتفاظ بوحدة ترابها الوطني فأصبحتا دولتين عظيمتين أم مصر فقد اعترضها الاستعمار البريطاني واحتلها كما احتل السودان وبذلك فقدت مصر والسودان – وبمعنى آخر – «وادي النيل» – فرصته التاريخية للوحدة بأقدم وأنجح أسلوب عرفته الوحدات الوطنية القديمة وهو القوة)(٤٣) ولكن ستظل الأشواق الوطنية الصادقة بين الشعبين في وادي النيل باقية للأبد (فألف باء الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيكا) تشير إلي أن البلدين هما «بلاد مصب» بالنسبة لنهر النيل تتفق مصالحها المائية رغم ما يحاول البعض الإيهام به من تناقض تلك المصالح وألف باء الجغرافيا السياسية تذكر ثانياً أن التوجه المصري نحو القارة التي تقع فيها القارة الإفريقية القديمة لا يتم إلا من خلال السودان وأن التوجه السوداني نحو الشمال (البحر المتوسط وأوروبا) سواء أكان هذا التوجه اقتصادياً أو حضارياً لا يتم إلا من خلال مصر وألف باء الجغرافيا السياسية تقول ثالثاً أنه لما كانت الأخطار تأتي دائماً لمصر من الشمال أو من الشرق فإن السودان كان يشكل طوال الوقت عمقها الاستراتيجي الذي يمكنها من مواجهة الأخطار، كل هذه الحقائق التي تصل إلي حد البديهيات وأكثر منها فرضتها طبيعة المسرح الجغرافي الذي وجدت عليه البلدان)(٤٤) (وبامتداد ما يقرب من قرن ونصف (١٨٢٠ – ١٩٥٦) أنفق المصريون من الأموال وبذلوا من الدماء في السودان ما لم ينفقوه أو يبذلوه في أي ميدان آخر ففي عام ١٨٢٠ تقدمت لأول مرة جيوش الدولة المصرية وليس الدولــة العثمانية لتقوم بمهمة فريدة في تاريخ العلاقات المصرية السودانية مهمة لملمة أطراف تلك المناطق الواقعة جنوبيها، سلطنات في الوسط والغرب وممالك صغيرة وقبائل متصارعة،

لتضع من كل هذا كياناً إدارياً سياسياً واحداً هو الذي اصطلح على تسميته بالسودان المصري، وبينما انصب العمل المصري خلال عشرينات القرن التاسع عشر على السودان العربي فإنه انطلق خلال ستينات وسبعينات القرن نفسه لتأمين هذا السودان سواء بالاندفاع جنوباً حتى وصل إلي أوغندا والتقدم مشرقاً إلي الصومال وارتيريا والحبشة وهي المحاولة التي كلفت حكومة القاهرة عنتاً مالياً شديداً كان من أهم أسباب تفاقم أزمة الديون وليس سفه الخديو إسماعيل كما يحلو للبعض تصوير الأمر... مما شكل الظروف التي مهدت لوقوع مصر تحت الاحتلال البريطاني في مطلع العقد الثاني... عقد الثمانينات)(٤٥) (وباختصار استمر الوجود المصري في السودان يشكل عبئاً مالياً على مصر ولم يكن في إي وقت وبأي المقاييس يمثل لها مغنماً)(٤٦) ولكن وحدة الشعبين هي وحدة العودة إلي الأصل وهو شعب وادي النيل إذا اتجه البعض من شمال الوادي إلي جنوبه [وقد اختاروا مغادرة الموطن إلي موطن جديد يستطيعون فيه ممارسة شئون معاشهم على الوجه الذي ألفوه، وتم لهم هذا في المنطقة الحارة من السودان في دائرة الأقطار الاستوائية، ولا يزال أحفادهم من(الدنكا) و(الشلك) وغيرهم يعيشون فيها حتى يومنا هذا كما كان يعيش آباؤهم الأولون وقد أوضح «تشيلد» ما بين هؤلاء القوم المعاصرين وقدماء المصريين من شبه في القوام والسمات ونسبة أجزاء الرأس واللغة والملبس ويضيف إلي ذلك بقوله « يبدو أن النمو الاجتماعي عند القبائـل التي تقطن أعالي النيل وقف عند موضع تمكن المصريون من اجتيازه قبل بدء العصور التاريخية)(٤٧) ومن ناحية أخرى وعت مصر البعد الأكثر عمقاً لأمنها القومي هناك في الأراضي الأثيوبية حيث (تعتبر العلاقات السياسية بين مصر وأثيوبيا* من أقدم العلاقات في التاريخ الأفريقي فهي ترجع إلى مصر الفرعونية واستمرت تنمو وتزدهر عبر العصور التالية إلي أن غلب عليها الركود في فترة الحكم العثماني وذلك بسبب اشتراك الدولـة العثمانية في الصراع بين الإمارات الإسلامية وأثيوبيا

واستقرارها في شواطئ الأخيرة ومنعها الأثيوبيين من الاتصال بالبحر والعالم الخارجي وقد ظل الوضع مستمراً حتى وصول محمد علي إلي الحكم في مصر وفتحه السودان بعد ذلك مما أدي إلي وجود حدود مشتركة بين مصر وأثيوبيا كما أن تولية إبراهيم باشا علي (إيالة جدة والحبشة) بعد قضائه على الدولة الوهابية الأولي كان من أسباب تجدد الصراع مرة أخري وكان في هذه المرة بين المصريين والأثيوبيين) (٤٨) وجرت مياه كثيرة في العلاقات المصرية الأثيوبية قبل أن يكون هناك تمثيل سياسي للحكومة المصرية لدى أثيوبيا ذلك التمثيل الذي (طلب بعض النواب بضرورة إنشائه، وبالرغم من أن هذا الطلب كان قد قدم في الدورة السابقة لمجلس النواب في ١٩٢٦/٢٥ فإن الحكومة لم توافق على إدراج مشروع إنشاء قنصلية في ميزانية ذلك العام وعندما جدد في الدورة التالية ١٩٢٧/٢٦ ووفق عليه وأعلن وزير الخارجية في المجلس أنها أدرجت في ميزانية العام التالي أي ١٩٢٨/٢٧ الاعتمادات اللازمة لإنشاء هذه القنصلية وقد واجه النواب هذا الإعلان بالتصفيق والتأييد بل طالب بعضهم أن تكون هذه القنصلية تمهيداً لإنشاء سفارة مصرية في العاصمة الأثيوبية)(٤٩).(وعندما اكتملت مقومات القنصلية بوصول القنصل في ٢٠ مارس ١٩٢٩ إليها بدأت تمار نشاطها في العمل على تدعيم العلاقات المصرية الأثيوبية)(٥٠) وظهر دور القنصلية سياسياً واقتصادياً ودينياً وثقافياً وكل ما من شأنه يدعم العلاقات بين البلدين وأخذت القنصلية تروج للمنتجات القطنية المصرية في أثيوبيا وتعيين مطران مصري لكنيسة أثيوبيا وفي مجال العلاقات الثقافية فقد حرصت مصر على (مد أثيوبيا بالمدرسين المصريين وبالكتب المدرسية لتوزيعها على(مدرسة منليك) كما ساهمت مصر مساهمة كبيرة في تدعيم العلاقات الثقافية الإسلامية بين البلدين، وأرسلت مصر بالمدرسين الصالحين والإعانات المادية إلي المدارس الإسلامية المنشأة في أثيوبيا كما أرسلت مشيخة الأزهر بعثة تعليمية دينية تقوم بالتعليم والتهذيب والوعظ والإرشاد لمسلمي أثيوبيا... وقد اقترحت

الحكومة الأثيوبية بأن تفتح بعض المدارس المصرية في أثيوبيا وأن تشرع في تعليم اللغة الأثيوبية في الجامعة المصرية ليستطيع المصريون المهاجرون إلى أثيوبيا سرعة التأقلم لاسيما أن الأثيوبيين لا يتكلمون سوى لغتهم ويكرهون التحدث بغيرها)(٥١) (واستطاع القنصل المصري أن يحصل للحكومة المصرية على حق التمتع بالامتيازات الأجنبية للمصريين في أثيوبيا مثلهم في ذلك مثل رعـايا الدول الأجنبية التي لا تتلاءم معهم القوانين الأثيوبية والنظم القضائية)(٥٢) وعندما أوقع الأثيوبيون الهزيمة بإيطـاليا في موقعة عدوة ١٨٩٦ فإن إيطاليا ظلت ترنو ببصرها إلى احتلال أثيوبيا فوقـفت مصر برأيها العام قبل حكومتها بجانب أثيوبيا لاعتبارات كثيرة فبين البلدين روابط تاريخية وطبيعية ودينية (ولذلك تعاطف المصريون مع الأثيوبيين عندما شعروا بأن دولة أفريقية مستقلة سوف يضيع استقلالها على يد دولة أوربية شبيهة تماماً بالدول التي تحتل بلادهم وكان معنى احتلال إيطاليا لأثيوبيا أن منابع النيل الأثيوبية قد سقطت في أيد الإيطاليين وأن كل الضمانات التي حصلت عليها مصر وبريطانيا من الحكومة الأثيوبية لترك مياه هذه المنابع لمصر والسودان وقد زادت فاعليتها وأن المشاريع الإيطالية التي كان المصريون يعلمون بها منذ زمن بعيد والمتعلقة ببحيرة (تسانا) سوف تنفذ بمجرد سقوط أثيوبيا في أيديهم وبالتالي تحرم مصر من هذه المياه وفيضانها مما قد يسبب لها متاعب اقتصادية خطرة) (٥٣)، (كما احتج الرأي العام المصري على حكومته عندما وافقت على ترحيل العمال المصريين الذين استأجرتهم الحكومة الإيطالية عن طريق أحد المقاولين المصريين في مصر وذلك للعمل في مستعمراتها في شرق أفريقيا في بناء المنشآت العسكرية فيها لاستخدامها في الحرب ضد أثيوبيا (٥٤)، وعندما اشتد النزاع بين إيطاليا وأثيوبيا وباتت الحرب وشيكة (أعلن فريق من الضباط المصريين المتقاعدين رغبتهم في السفر إلي أثيوبيا للانضمام إلي جيشها لمساعدته في الحرب المحتملة مع (إيطاليا) (٥٥)، (وشاركت سيدات مصر في مظاهرة

التأييد لأثيوبيا التي انتابت مصر كلها في ذلك الوقت فأذاع الاتحاد النسائي المصري برياسة السيدة هدى شعراوي نداء موجها إلي الشعب الإيطالي تحدثت عن إصرار إيطاليا على الاعتداء على الشعب الأثيوبي غير مكترثة بمساعي الصلح التي تسعى فيها الدول العظمى وعصبة الأمم المتحدة مع ما تبديه أثيوبيا من الرغبة في السلام) (٥٦)، ويأتي هذا الموقف الشعبي المصري من أثيوبيا انطلاقاً من إيمان المصريين من أنه [لابد لأية محاولة ناجحة لحل النزاعات وإقرار السلم في أفريقيا أن تكون اعترافاً أصيلاً بهوية شعوب القارة واحتراماً لها ولمواريثها وتراثها الثقافي يضاف إلى هذا ضرورة الإلمام العميق بالحقائق التاريخية وتفهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة الناجمة عن قرون من الهيمنة والقهر الاستعماريين] (٥٧)، (وتكونت لجنة تسمى بلجنة الدفاع عن قضية الحبشة (وانتشرت فروع لجنة الدفاع عن قضية الحبشة في جميع أنحاء القطر المصري وفي القاهرة فقد أصبح في كل حي فرع لهذه اللجنة وسارع أفراد الشعب المصري بجميع فئاته في الانضمام إليها(٥٨)، ولقد دفعت مصر جراء هذا الموقف المشرف بجوار شقيقتها الأفريقية (أثيوبيا) ثمناً باهظاً وفادحاً فقد (أخذ بعض الإيطاليين يندفعون في النيل من شعور المصريين والاعتداء عليهم) (٥٩)، كما احتجت لجنة الدفاع عن قضية الحبشة في بيان أذاعته على خطبة بابا الفاتيكان الرئيس الديني الأعلى للكنيسة الكاثوليكية بروما والتي برر فيها الحرب التي تعتزم إيطاليا شنها على أثيوبيا)، (وعندما نشبت الحرب الإيطالية الأثيوبية في الثاني من شهر أكتوبر ١٩٣٥ دخلت اللجنة العامة للدفاع عن الحبشة مرحلة جديدة هي مرحلة المساعدة المادية المباشرة لأثيوبيا). (كما وجهت لجنة الطلبة نـداء إلي جميع طلبة الجامعة والمدارس للتطوع لجمع التبرعات في مصر والأقاليم لمساعدة أثيوبيا وقد شجعهم مصطفى النحاس باشا بأن قابل أعضاء لجنة الطلبة في بيت الأمة وقد طلب الطلبة من وزيري المواصلات والمعارف إعفاءهم من أجور المواصلات تشجيعاً للمتطوعين وإصدار أمر إلي

المدارس المختلفة بتسهيل مهمة لجنة الطلبة وقد وافق وزيرا المواصلات والمعارف على كـل ما طلبه الطلبة).(٦٠)

وتنوعت التضحيات من أجل الوقوف بجانب أثيوبيا ولم تتوقف عند طائفة واحدة من الشعب المصري فقد تجاوزت تضحيات الطلاب إلى تجار الجمالية وجمعية المهندسين ونقابة المحامين والجمعية الطبية (ولقد ظل الشعب المصري طوال هذه الحرب الإيطالية الأثيوبية يقدم كل ما يستطيع أن يقدمه كمساعدة لأثيوبيا في أزمتها سواء كانت مادية في شكل أموال وغذاء وأدوات طبية أو في شكل بعثات طبية متكاملة، وذلك طوال مدة كفاح الشعب الأثيوبي ضد الغزو الإيطالي حتى سقطت أديس أبابا في مايو ١٩٣٦ بل إن الشعب المصري ضحى بأحد أبنائه من الأطباء الذين كانوا يعملون في البعثات التي أرسلها وكان شاباً في مقتبل العمر وذلك في سبيل الذود عن استقلال أثيوبيا).(٦١)

(أما بالنسبة لموقف الحكومة المصرية إزاء أثيوبيا في ضوء هذه المتغيرات فقد بدأت تساهم بدورها في دعم المجهود الشعبي المصري الذي كان يبذل لصالح أثيوبيا فأعفت البعثات الطبية والمعونات الطبية المسافرة إلي أثيوبيا من دفع أجور السفر والنقل كما اعترفت باللجنة العامة للمساعدة الطبية للحبشة وقدمت احتجاجاً رسمياً إلي الحكومة الإيطالية على ضرب المستشفى المصري بأديس أبابا بالقنابل إثر هجوم جوي إيطالي)(٦٢).

ومن كل ما نقدم تبين لنا أن الوعي المصري بالجنوب الأفريقي لم يغب في أي وقت فهو مدرك لأهمية هذا الجنوب بكل أبعاده الإنسانية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية وأدرك المصريون في كل لحظة تاريخية حرجة مرت بهم أن الجنوب ينبغي أن يكون دائماً نصب عيونهم وأن أي تخطيط استراتيجي لحماية أمننا القومي لا يضع في حسابه أهمية الجنوب الحيوية

فهو تخطيط قاصر وقصير النظر ذلك لأنه لا يخفي على عين المراقب والمدقق الأهمية الكبرى لهذه العلاقة بين مصر وجنوبها الأفريقي من حيث الأرض والنهر وسواحل البحر الأحمر. ولا نبالغ إذا قلنا إن مستقبل مصر الحقيقي متعلق بقوة بتوجهها نحو أفريقيا وإن تحول وجهها قليلاً عن الغرب الأوربي التي طالما ارتبطت به منذ فجر نهضتها الحديثة في أوائل القرن التاسع عشر. وقد أصبح من اللازم والواجب حث الأقـدام على الانطلاق نحو أفريقيا وبخاصة دول حوض النيل وأن يكون هذا الحث للعقول والقلوب والأيدي العاملة وإن أي تفريط في هذا المسار يقضي بدوره على مستقبل واعد لأجيالنا القادمة، وفي ذلك فلنتنافس جميعاً لدعم هذه العلاقة التي تمثل لنا خلقاً جديداً ونهضة واعدة قد تغير مجرى حياة المصريين على كل الأصعدة.

«وقد كان المجال الأفريقي دائما مجالا مهما لتحديد مكانة مصر ودورها التاريخي أو المستقبلي ولا يسع المرء إلا أن ينظر للفضاء الأفريقي باعتباره المجال الذي وجدت فيه مصر نفسها في معظم مراحل التاريخ، وكأنه من الثوابت باعتبار ما أثاره دورها من تأثيرات على تقييمها لنفسها من جهة وحتى تقييمها من قبل المجالات والقوى الأخرى العربية أو الإسلامية أو الدولية «(٦٣).

ويرى الباحث الأعظم والخبير بالشئون الأفريقية الأستاذ حلمي شعراوي [أن الاختيار الأفريقي الوطني (ليوليو) دفعته أحداث المحيط الوطني الأساسية وليست فكرة تقسيم المراحل أو الدائرة الثانية، أو العودة من السودان، أو الموروث الثقافي ويمكن للموثقين هنا أن ينهموا بما كان ينشر عن ثورة (الماوماو) بكينيا في الصحافة المصرية وخاصة في مجلة «التحرير» في السنوات الأولى من الثورة فكان لابد من الرجوع لملفات قضية هجومو كنياتا ومحاكمته في لندن... وإسهام مصر في حركة الدفاع عنه بل ودفع نفقات محاميه دفاعا عن حق الشعب الكيني في الثورة وكان ذلك مثلا

قبل انعقاد مؤتمر باندونج ومثلما تذكر قوة أثر حق تقرير المصير للسودان وتوابعه، يذكر هنا بالمثل حدث اغتيال «كمال الدين صلاح» مندوب مصر في مكتب الأمم المتحدة بالصومال عام ١٩٤٥، ضمن الدور المتصاعد لمصر في الأمم المتحدة والثورة في أفريقيا على السواء وقد ربط هذا الحدث عدداً من المثقفين وليس مجرد رجال الثورة بالاختيار الأفريقي مبكرا) (٦٤).

والمتأمل في دور مصر ونشاطها في دعم قضايا الشعوب الأفريقية في الخمسينيات والستينيات فليس أمامه إلا أن يقف موقف التقدير والاحترام لهذا الدور العظيم الذي اتسم بالحيوية والوعي العميق بأهمية قارتها وضرورة تخليصها من قبضة القوى الاستعمارية التي طالما استنزفت ثروات تلك القارة (وكان مؤتمر الشعوب الأفريقية الآسيوية بالقاهرة في الأسبوع الأول من عام ١٩٥٨ أو لساحة للاتصال الجماعي لحركات التحرير الأفريقية والقاهرة حيث وصلت إلى العاصمة شخصيات ممثلة لحركات مقاومة لا تستطيع العودة لأوطانها من مستعمرات (بريطانية) أو أقطار على وشك الاستقلال الصوري (الفرنسية) واعتبر تأسيس مقر منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الأسيوية (AAPSO) بالقاهرة أول عمل رسمي لحركات التحرر الوطني الأفريقية بعد العمل الأهلي الذي تأسس بقيام الرابطة الأفريقية ١٩٥٦ وهنا بدأ افتتاح مكاتب حركات التحرير الأفريقية كتمثيل دائم بالقاهرة / وفي ٥ شارع أحمد حشمت بالزمالك تحديدا بدأ مكتب اتحاد الشعب الكاميروني (upc) بقيادة زعيم الحزب نفسه الدكتور فليكس مومي الذي كان وجوده أول تحد للاستعمار الفرنسي جنوب الصحراء.... ثم كان مكتب المؤتمر الوطني الأوغندي (unc) الذي طلب فتحه زعيم الحزب نفسه « موسازي «... وبعده مباشرة افتتاح مكتب الكفاح الوطني لحزب كانو (KANU) من كينيا بقيادة أوجنجا أودنجا... وغير تلك المكاتب كان هناك إذن حوالي عشرة مكاتب للتمثيل الرسمي لحركات التحرير الأفريقية بالقاهرة عام ١٩٥٨) (٦٥).

(ووفق فلسفة ناصرية تعلن أن أفضل ما تقدمه ليس العون المادي المحدود قدر ما تقدم فرصة اتصال هذه الحركات بالعالم الخارجي ضد القهر الاستعماري الذي يحجبهم عن العالم لذلك خرجت النيوزويك يوما تتحدث عن(الغابة) التي أقامها عبد الناصر للمتمردين في (الزمالك) كما صدر كتاب (Arab Role In Africa) لجاك بولين الفرنسي عام ١٩٦١ عبر سلسلة بنجواين الواسعة الانتشار ككتاب أسود عن نشاط ناصر في أفريقيا(٦٦).

ولم يتوقف الدور المصري عند هذا الحد في دعم الحركات الثورية والتنمية في دول هذه القارة حديثة الاستقلال وقد شمل هذا الدور مجالات مختلفة مؤثرة كالتعليم والصناعة وبناء الجيوش ورغم ما قد يشوب هذا الدور أحيانا من ضعف نتيجة عوامل تتصل بالداخل المصري إلا أنه سرعان ما يعود إلى مكانه الطبيعي.(ولقد كان استقلال دول القارة الأفريقية بمثابة محطة مهمة نحو التجمع والوحدة الأفريقية كمنظمة إقليمية حيث كان الزعيم الراحل جمال عبد الناصر هو صاحب الفكرة التي كانت بداية اجتماعاتها في أبريل عام ١٩٥٨ في [أكرا] عاصمة غانا وشارك خلالها نحو ١٥ دولة أفريقية مستقلة واعتبر ذلك الاجتماع التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية وكان هناك دور هام لمصر في الحفاظ على روح ميثاق المنظمة واستضافتها لأول قمة أفريقية على أرضها في يوليو ١٩٦٤ وفي عهد الرئيس الراحل محمد أنور السادات كان يشارك بشكل رئيسي في العديد من القمم الأفريقية تمثل دعماً لمواقف مصر في مراحل الصراع المصري والعربي مع إسرائيل وفي عهد الرئيس الأسبق حسني مبارك فقد اختير رئيساً للمنظمة لدورتين ١٩٨٩ -١٩٩٠ / و ١٩٩٣ - ١٩٩٤ وشهد الدور المصري في أفريقيا تراجعاً وكان تعرض الرئيس المصري لمحاولة اغتيال عام ١٩٩٥خلال حضوره أحد مؤتمرات القمة في أديس أبابا وعدم المشاركة رئاسياً بدأ التراجع في الدور المصري وهناك العديد من المؤشرات متمثلة في ضعف التمثيل المصري في

الفعاليات الأفريقية وضعف التأييد الأفريقي للمواقف والقضايا المصرية على مختلف الأصعدة وتهميش دور مصر في تسوية الصراعات الأفريقية)(٦٧).

ومن ثم ينبغي على مصر أن تستعيد دورها بقوة في القارة الأفريقية ولا تدع الأمور تسير وفق ما تتمخض عنه الأيام من ظروف ولكن عليها التخطيط بقوة لاستعادة هذا الدور الطبيعي لها والذي يعضضه التلاصق الجغرافي والعمق التاريخي والمصالح المشتركة.

هوامش الفصل الثالث

(١) مصر الفرعونية، أحمد فخري، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢)في بعث الأمة المصرية، حافظ عثمان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣)تاريخ مصر من أقدم العصور إلي العصر الفارسي، جيمس هنري برستد، ترجمة حسن كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٤)المرجع السابق.

(٥) رحلة في زمان النوبة، دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية، دكتور/ محمد رياض، ودكتورة /كوثر عبد الرسول، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٦)تاريخ مصر من أقدم العصور إلى العصر الفارسي، جيمس هنري برستد، ترجمة حسن كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٧)رحلة في زمان النوبة، دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية، دكتور/ محمد رياض، ودكتورة /كوثر عبد الرسول، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٨) رحلة في زمان النوبة، دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية، دكتور/ محمد رياض، ودكتورة /كوثر عبد الرسول، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٩)تاريخ مصر من أقدم العصور إلى العصر الفارسي، جيمس هنري برستد،

ترجمة حسن كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٠)المرجع السابق

(١١) رحلة في زمان النوبة، دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية، دكتور/ محمد رياض، ودكتورة /كوثر عبد الرسول، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٢)تاريخ مصر من أقدم العصور إلى العصر الفارسي، جيمس هنري برستد، ترجمة حسن كمال، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٣)المرجع السابق

(١٤)المرجع السابق

(١٥)المرجع السابق

(١٦)المرجع السابق

(١٧)المرجع السابق

(١٨)المرجع السابق

(١٩) رحلة في زمان النوبة، دراسة للنوبة القديمة ومؤشرات التنمية المستقبلية، دكتور/ محمد رياض، ودكتورة /كوثر عبد الرسول، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢٠)المرجع السابق

(٢١)المرجع السابق

(٢٢)المرجع السابق

(٢٣)المرجع السابق

(٢٤)المرجع السابق

(٢٥)سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شوقي عطا الله الجمل، الهيئة المصرية العامة للكتاب

(٢٦)المرجع السابق

(٢٧)المرجع السابق

(٢٨)المرجع السابق

(٢٩)المرجع السابق

(٣٠)المرجع السابق

(٣١) قضايا أفريقية، د/ محمد عبد الغني سعودي – عالم المعرفة.

(٣٢)سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شوقي عطا الله الجمل – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣٣)المرجع السابق

(٣٤) المرجع السابق

(٣٥)المرجع السابق

(٣٦)المرجع السابق

(٣٧)المرجع السابق

(٣٨)المرجع السابق

(٣٩) قضايا أفريقية، د/ محمد عبد الغني سعودي، عالم المعرفة.

(٤٠)سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، شوقي عطا الله الجمل – الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٤١)أكذوبة الاستعمار المصري للسودان (رؤية تاريخية)، د/عبد العظيم رمضان، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٤٢)المرجع السابق

(٤٣)المرجع السابق

(٤٤)الثوابت والمتغيرات في العلاقات المصرية السودانية، د/يونان لبيب رزق، كتاب الهلال. – العدد ٥٢٧/جماد ثان – نوفمبر١٩٩٤.

(٤٥) المرجع السابق

(٤٦) المرجع السابق

(٤٧) تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ د/عز الدين إسماعيل أحمد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٤٨)العلاقات المصرية الأثيوبية ١٨٨٥ – ١٩٣٥، د/أنتوني سوريال عبد السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٤٩)المرجع السابق

(٥٠)المرجع السابق

(٥١)المرجع السابق

(٥٢)المرجع السابق

(٥٣) المرجع السابق

(٥٤)المرجع السابق

(٥٥)المرجع السابق

(٥٦)المرجع السابق

(٥٧) أفريقيا السلم والنزاع، إعداد: ديفيد ج.فرانسيس، ترجمة: عبد الوهاب علوبة، مكتبة الأسرة.

(٥٨) العلاقات المصرية الأثيوبية ١٨٨٥ – ١٩٣٥ د/ أنتوني سوريال عبد السيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٥٩)المرجع السابق

(٦٠)المرجع السابق

(٦١)المرجع السابق

(٦٢)المرجع السابق

(٦٣) الفكر السياسي والاجتماعي في أفريقيا، حلمي شعراوي- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٦٤) المرجع السابق

(٦٥) المرجع السابق

(٦٦) المرجع السابق

(٦٧) صحيفة الأهرام في ٢٠١٧/٥/٢٤

الفصل الرابع

مصر وأفريقيا: أشواك
وتحديات مستقبلية

رأينا كيف لم تغب أفريقيا عامة وجنوبها خاصة عن وعي المصري القديم ومنذ عصوره الأولى ومع فجر حضارته التي أذهلت الدنيا فاستحقت مصر أن تكون «أم الدنيا» حقاً، وربما لسبب أو لآخر يتوقف أو يضعف التواصل مع هذا الجنوب الأفريقي أو شرقه وغربه، ولكن لم يغب الوعي بأهمية كل ذلك فلعل [التوجه المصري شطر القارة السمراء يمثل مفرداً رئيسياً في سياسة مصر الخارجية منذ العصور الفرعونية ليس فقط بحكم نهر النيل على أهميته أو استثمار الثروات المتميزة على المستوى الاقتصادي ولكن لكونها تمثل إجمالاً عمقاً استراتيجياً قد يؤدي عدم إحكام سياسة الأذرع الطولي فيه لتهديدات وخيمة العواقب، ولعل استمرار هذا التوجه نحو الجنوب في المراحل التاريخية المختلفة وصولا لعهد محمد على جبال السودان وحتى سقوط لقب (ملك مصر والسودان) بسقوط فاروق عن عرشه ليدل بما لا يدع مجال للشك على الاستمساك بالحد الأدنى منها (١) فإن علاقة مصر بعمقها الجنوبي الإفريقي يمثل قدراً محتوماً عليها فهي علاقة تلازمية أبدية بحكم الجغرافيا والتاريخ كتلازم الروح للجسد فبقدر تقارب مصر أو تباعدها عن هذا يمكن إدراك ما لمصر من قوة أو ضعف فالتقارب يعطيها قوة متنوعة ومكاسب جمة أما التباعد فعواقبه وخيمة لأنه يفسح المجال لقوى متربصة من خارج القارة لتزحف نحوها زحفاً منظماً وممنهجاً من شأنه عزل مصر عن عمقها الجنوبي مما يهدد أمنها ومصالحها وربما تنجح هذه القوى مع مرور الوقت لتقطيع أواصر القربى المصرية الأفريقية، فليس السعي الدولي إلا إعادة احتلال القارة السمراء وبخاصة جنوبها أمراً خفياً حيث تتوجه تلك القوى الاستعمارية القديمة والجديدة لتجد لها مكاناً تتمدد من خلاله نحو شرق أفريقيا وغربها وشمالها وجنوبها غير مدخرة أي جهد لتحقيق أهدافها، وهو سعي على المستوى السياسي والدبلوماسي والثقافي والأمني والعسكري وإفريقيا قارة عريقة كبيرة واسعة الأرجاء، وإذا كانت

إفريقيا جميعها تمثل أهمية كبيرة لمصر فإن دول حوض النيل العشرة تمثل الأهمية الكبرى والعظمى وهذه الدول هي: السودان وكينيا وأثيوبيا وتنزانيا وأوغندا والكونغو ورواندا وأرتيريا وبوروندي بالإضافة إلى مصر بالطبع [وتمتد المساحة الجغرافية لدول حوض النيل العشر لتشغل وحدها نسبة ٦٪ من مساحة اليابسة، ويقيم بها ٦,٢٪ من سكان العالم كما تستحوذ على ٤,٣٪ من قوة العمل الدولية] (٢) إلا أنها رغم ذلك تعاني ما تعانيه من مشكلات جمة وفي مقدمتها المشكلة الاقتصادية التي تترك خلفها دولاً عشرة يتأزم اقتصادها ويتردى من جراء النهب الاستعماري والتدخل الأجنبي وتراكم الديون وضعف الإنتاج وسوء الإدارة إلى غير ذلك من مشكلات [ويمتد حوض نهر النيل من وسط وشرق القارة الإفريقية حتى شمال شرق القارة عبر عشرة دول وجميعها تقع فوق خط عرض ٣٥ وتمتد شمالاً حتى ساحل البحر المتوسط في شمال شرق القارة الأفريقية ويغطي حوض نهر النيل مساحة تبلغ ٣,١ مليون كم مربع تمثل نحو ١٠٪ من مساحة القارة الأفريقية وتمثل المدن والمساحات الحضرية ١٪ فقط من مساحة هذا الحوض ٢٪ للغابات و ٣٪ للأراضي المغمورة بالمياه العذبة Wetland، ٣٪ يشغله مجرى النهر وروافده و ٤٪ للزراعات المطرية، ٣٠٪ للصحاري و ٤٢٪ لأراضي الحشائش والمراعي الطبيعية سواء للسافانا القصيرة الخاصة برعي حيوانات المراعي اللاحمة (أبقار وضان أو السافانا الطويلة لحيوانات الغابات المفترسة والعشبية (أسود ونمور وغزلان) (٣).

ومن ثم ينبغي أن تنطلق الجهود الجبارة المنظمة لاستغلال هذه الثروات الطبيعية لإعادة انطلاق التنمية في أفريقيا مع الحذر من [الاتجاه المتزايد لتوسيع نطاق المناقشات الدولية حول برامج «المواءمة Adjustment – وهي البرامج التي يعمل بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سياستها للإصلاح الاقتصادي بينما نهمل ما نكبت به القارة من كوارث بشرية واقتصادية.... ولهذا ينبغي العمل على ضرورة وضع أسس راسخة قوية

للتحول..... وإذا لم يحدث هذا على الفور وبإرادة سياسية يتضافر فيها الجميع، وتقوم فيها الشعوب بضغوط قوية - فسوف تواجه أفريقيا خطراً حقيقياً... ومن ثم تنعزل أفريقيا عن القرن الواحد والعشرين)(٤).

ويتحدث الخبراء المخلصون عن ضرورة الإسراع إلى التحول الأفريقي نحو التنمية محذرين من الاعتماد على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وما يتبعانه من سياسة المواءمة التي هي [مجرد دعاية، ونقطة يحاول أن يكسبها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن يؤيـدهما من الدول الكبرى، وذلك لكسب الوقت وإخضـاع أفريقيا لأطـول فترة ممكنة. ومن هنا تتوفر لهم الفرصـة لاستغلال موارد أفريقيا الهائـلة، حتى يتمكنوا من مواجهة التحدي الأسيوي للسيادة والسيطرة العربية، وينكروا على أفريقيا أي دور إيجابي فعَّال في الاقتصاد العالمي وفي الشئون الدولية، وهكذا يكون جوهر ما يجري وما يتم هو تنفيذ استراتيجية سياسية من أجل إعادة استعمار أفريقيا وبقية دول العالم الثالث](٥).

ومن أجل ذلك فإنه يتوجب علينا في مصر أن [نتمثل المتغيرات الفوقية والمصالح التحتية ومساحات الفراغ السياسي والسيادي ليصبحبإمكاننا تلبية نداء القارة السمراء على أسس غير آنية تستشرف آفاق المستقبل حماية لحقوق أجيال لا يكفي النص عليها دستوراً بل ينبغي تلمسها واقعاً] (٦).

وقد أدركت مصر منذ زمن سحيق أهمية أن يكون لها وجود حقيقي في قارتها الأفريقية [وليس من الغريب أن يكون في مصر معهد للدراسات الأفريقية، فمصر منذ بزوغ الحضارة فيها وهي تتجه نحو أفريقيا ونحو البحر المتوسط فقد اتجهت الجهود نحو اكتشاف أفريقيا منذ الحضارة الفرعونية القديمة والأصيلة ولا أدل على ذلك من رحلة [نخاو] إلى غرب أفريقيا ورحلة [حتشسبوت] إلى منطقة بلاد بونت، وغيرها من الرحلات

العديدة التي شاركت مصر فيها في محاولة كشف القارة الأفريقية، ولم تنقطع هذه الجهود خلال الفترات التاريخية المختلفة متجهة إلى أعالي النيل وإلى مناطق البحر الأحمر وإلى القرن الأفريقي، وقد كان إنشاء معهد الدراسات السودانية في عام ١٩٧٤ بمثابة التأكيد على اهتمام مصر بأفريقيا من خلال السودان الشقيق](٧) وقد اتهم البعض مصر بأنها دائما مشغولة بنفسها وقضايا غيرها متطلعة إلى أشقائها الأفارقة وهو اتهام جائر إذ كيف تغفل مصر دورها الأفريقي وهي دولة أفريقية لحما ودما، ويمكن القول أن دور مصر ربما يبهت في مرحلة ما ولكنها لم تبعد يوما عن وعيها بذلك الدور [ولم تكن مصر في يوم من الأيام منكفئة على نفسها، ولم تمارس الأنانية الذاتية في حضارتها، وإنما كانت باستمرار معطاءة كل صور العطاء، وكان هذا تعبيرا عن عبقرية المكان بالإضافة إلى عبقرية الزمان وفي البشر الذين يعيشون على أرض مصر، وقد كانت أفريقيا وما زالت تستحق وتستأهل هذا الاهتمام الكبير من جانب مصر وهذا يرجع إلى أمور كثيرة فهناك النيل شريان الحياة الذي يحمل لنا المياه من أعماق القارة الأفريقية وهناك الثروات والخيرات الكامنة في أرضها، والعمق الاستراتيجي موفور في مساحتها الرحبة، وفرص العمل لسكان مصر لشبابها في أرجائها والأسواق الاقتصادية لتصدير السلع كاملة وظاهرة في أقاليمها وإن كانت أفريقيا تنتابها الآن مشكلات تكبل حركتها وتمثل فاعليتها فإن التعاون الوثيق بين دولها بحل هذه المشكلات](٨) وتنطلق مصر نحو أفريقيا تنصهر فيها كل الدول الأفريقية بهدف تحقيق الصدارة والتفوق على الغرب الأوروبي الذي طالما جثم على أنفاس تلك القارة ليعتصر كل ثرواتها الطبيعية ولم يقف عند هذا الحد بل مارس كل أساليب التشويه والتغييب لثقافة شعوب القارة ومن ثم يجب على شعوب القارة السمراء أن تؤمن إيمانا عميقا بشعار تسعى إلى تحقيقه مهما كلفها ذلك من تضحيات ألا وهو [شعار التفاؤل والقوة الكامنة في الداخل، فإنقاذ أفريقيا وخلاصها يكمن بالدرجة الأولى في أفريقيا وبالأخر

يقين أنفسهم فالتفاؤل يجب أن يصبح فضيلة مدوية وسمة نفسية واسعة الانتشار – حتى في مواجهة التحديات] (٩) ولاشك أن أفريقيا ليست وحدها التي تسعى للنهوض والتقدم ومواجهة التحديات بعد زمن طويل من المعاناة [فمن بين دروس التاريخ الاقتصادي أن هناك مناطق وشعوبا ودولا قد تعرضت لهذا النوع من الألم والمعاناة وعاشت وبقيت ولنذكر بعض الأمثلة، مثل الاتحاد السوفيتي والصين وحتى الولايات المتحدة فقد كانت جميعها مسارح للمغامرات الدولية لسنوات قبل أن تتماسك شعوبها وتفجر التقدم، أما اليابان –معجزتنا الاقتصادية الحديثة – فكانت غير معروفة قبل عهده توكوجاوا Takugawa وعهد الإحياء تحت حكم ميجتي Meijti حتى تركيا قبل أتاتورك كانت ضائعة، وكان يمكن أن تضيع أوروبا بسهولة في ظل هتلر في أثناء الحرب العالمية الثانية، ولكن كل هذه الحضارات مزدهرة وهكذا تستطيع أفريقيا أن تكون. والصينيون يصرون على أن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة] (١٠) وإن من أكبر التحديات التي تواجه مصر في أفريقيا هي ضرورة العمل من أجل إيجاد وحدة مع دول القارة، تلك الوحدة الواعية التي ينبغي لها أن تولد لتنمو وتقوى وتصمد أمام القوى الاستعمارية وذلك كله يصب في مصالح مصر ومصالح دول القارة على السواء، فكل دول القارة تحتاج إلى بعضها البعض فيجب [أن تتحد أفريقيا كما كان يقول دائما الرئيس الراحل نكروما رئيس جمهورية غانا. ولأن أفريقيا أكثر المناطق تمزقا وضعفا في العالم فإن التكامل الفعال المثمر الأمل الوحيد أمامها أما وهم التنمية الإقليمية المستغلة فيجب التخلي عنه كنكتة سخيفة في منطقة تضم تسع دول منها أقل من مليون نسمة وأربع وعشرون أخرى أقل من عشرة ملايين](١١) [فالأفريقيون فقط هم الذين يستطيعون تنمية أفريقيا وتطويرها،فلا أحد غيرهم يمكن أن يفعل ذلك أو سوف يفعل ذلك، والأفريقيون يجب أن يحتلوا مقعد القيادة في انتعاش وتحول المنطقة وفي هذا تخطئ برامج الموائمة بشكل واضح ففي التاريخ الاقتصادي كله لم

يعرف أبداً أو يسجل ان الأجانب قاموا بتصحيح وتوجيه التنمية الناجحة لأي جزء من أجزاء العالم الأخرى (١٢) وإن التحديات التي تواجه الدور المصري في أفريقيا عظيمة إذا عرفنا [أن القوى الاستعمارية الأوربية جميعها تدافعت على أفريقيا بهدف تأسيس إمبراطوريات استعمارية وهي العملية التي أطلق عليها في نهاية القرن التاسع عشر اسم التكالب الاستعماري على أفريقيا The scramble for Africa] (١٣) ولعل أكبر التحديات المصرية في أفريقيا هو التحدي الأعظم المتمثل في مشكلة (المياه) فنهر النيل هو حياة المصريين وروحها فإن لم تتوافر الضمانات الكافية والسياسات الواعية للحفاظ عليه فإن الدولة المصرية مهددة في وجودها إذ تسعى جهات دولية كثيرة لحصار مصر وتجويعها وإضعافها من خلال فرض الهيمنة بكل صورها على دول المنبع وذلك بإضعاف العلاقة بينها وبين مصر بل لا نذهب بعيدا إذا قلنا إنها تسعى لقتل هذه العلاقة فبعد [رحيل عبد الناصر ومع المتغيرات السياسية التي شهدتها مصر في القرن الحادي والعشرين بوجه خاص، أخذت المخاطر المائية نتراكم بشكل واضح جدا على مصر وهي تتمثل بإقامه السدود على نهر النيل وبخاصة السدود الإثيوبية] (١٤) [ولا يمكن فصل الوضع المائي العربي عن الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية لأنه يقدم إشارات ودلائل قوية على أن التحديات القادمة كبيرة وخطيرة جدا، لذا فالأمر لا يحتمل الانتظار حتى تقع الكارثة ومن ثم نتنادى للالتقاء والبحث ورمي التهم والندب والبكاء على الأطلال] (١٥) [ونحن نتحدث عن الوضع المائي العربي لا يمكننا أن نتجاهل ما يسعى الكيان الصهيوني لتحقيقه، فمهما تظاهر بالرغبة في إقامة علاقات سلام يبقى من غير الممكن إغفال أو تجاهل أطماعه التاريخية... فيحاول البحث عن صورة من صور استغلال مياه النيل ومدخله إلى ذلك الضغط على مصر عبر أثيوبيا] (١٦) وإذا كانت مصر تواجه تحديات جمة في كل بقعة في قارة أفريقيا فالأولى بها أن تضع جنوبها موضع الاهتمام الأول فإذا نجحت في ذلك فحين شذ توجه اهتمامها

إلى بقيةدول القارة، بمعنى أن دول حوض النيل هي الأولى بالاهتمام لارتباط مصالح مصر الحيوية بهذه الدول، ولقد قصرت مصر طويلاً في اهتمامها بحوض النيل وقد نتج عن هذا التقصير عدد من التحديات فيما يأتي [أولها: كيف قام هذا التحالف بين دول المنابع السبع في غياب كامل لمصر وأين كانت مصر؟ ولماذا لم تنجح مصر في استقطاب ولو دولة واحدة من دول المنابع؟ وثانيها: لماذا أقامت مصر المزارع التجريبية والإرشادية خلال السنوات العشر الماضية(*) في زامبيا والنيجر وهي ليست من دول منابع النيل ولم تقم أي مزرعة إرشادية في دول حوض النيل؟! وثالثها: لماذا تأخرت مصر في التعاون مع دول الحوض وفضلت التعاون المتوسطي والكويز والتعاون مع الغرب؟!! ورابعها: تبلغ الفجوة الغذائية في مصر ٥٥٪ وفي الدول العربية ٥٨,٢ وفي دول حوض النيل ٢٦,٥ فأين التكامل مع دول حوض النيل لسد الفجوة الغذائية الأفريقية والعربية في ظل وفرة المياه والترب الزراعية والتي لا يستغل منها أكثر من ١٠٪ من الترب الزراعية و٧٪ من الموارد المائية؟!!... وخامسها: تعاني مصر والدول العربية من فجوة هائلة في محاصيل الذرة والزيوت والسكر والتي تجود زراعتها هناك وتحقق فيها دول الحوض اكتفاءً ذاتياً بعكس محصول القمح والذي يتعرض للعديد من الإصابات المرضية عند زراعته في هذه الدول وسادسها: تمتلك السودان وتنزانيا وأثيوبيا وأوغندا ثروة حيوانية هائلة ترعى على المراعي الطبيعية الخضراء الصحية وليس على الدماء والحيوانات النافقة ومخلفات المسالخ والأسماك كما في اللحوم المستوردة من الغرب) وتعد كمصدر رخيص للحوم الحمراء والتي تعاني مصر والدول العربية من فجوة فيها تصل إلى ٣٠٪ والتعاون بدأ مؤخراً ومع أثيوبيا فقط وسابعها: التعاون مع هذه الدول في إنشاء المجازر والمسالخ ووحدات التبريد ووحدات تصنيع اللحوم يوفر لمصر ودول حوض النيل طفرة كبيرة في الاستفادة من اللحوم ويحمي مصر من مخاطر استيراد العجول الحية التي يمكن أن تحمل بعض الأمراض البيطرية خاصة

مرض الحمى القلاعية والتهاب الجلد العقدي وحمى الوادي المتصدع والطاعون البقري. وثامنها: إنشاء وحدات بيطرية هناك لعلاج حيوانات المراعي يوفر احتياجاً مهماً لهذه الدول التي تعاني من نقص الرعاية البيطرية ويوفر لمصر ضمان جودة اللحوم وتاسعها: تمتلك الكونغو ثاني أكبر مساحة غابات خشبية في العالم بمساحة حالية تتجاوز ٢١٥ مليون فدان ويمكن لمصر الاستثمار في صناعات الأخشاب والأثاث في ظل ارتفاع هائل في أسعار الخشب الوارد من أوروبا وعاشرها: نصيب الفرد من المياه في الكونغو يبلغ ٢٣٥٠٠ متر مكعب للفرد بالمقارنة ٨٦٠ متر مكعب في مصر، وتجود هناك زراعة الأرز، ويفقد نهر الكونغو نحو ألف مليار متر مكعب في المحيط فأين التعاون في زراعة وتطوير الأرز وقصب السكر هناك وسد فجوة غذائية هائلة. والحادي عشر: محصولا قصب السكر والأرز المستنزفة للمياه تتطلب صيفاً حاراً مطيراً وهو ما يتوافر في دول حوض النيل وزراعتها هناك يوفر لمصر كثر من ٢٠ مليار متر مكعب من المياه خاصة إذا تم إنشاء مصانع لاستخراج السكر ومضارب للأرز](١٧) ولكن كل ما سبق لا يمكن تحقيقه بسهولة فالطريق ليست مفروشة بالورد والزهور ذلك لأن [البيئة الأفريقية انتابتها تغيرات ألقت بظلالها على الدور المصري فباتت مثلاً أثيوبيا وكينيا تضطلعان بدور مؤثر في القرن الأفريقي بشكل عام وخصوصاً أزمة الصومال لا سيما في ظل الأداء المنسحب للدبلوماسية المصرية التي خصمت من رصيدها في تلك المنطقة الحيوية للأمن القومي المصري، خاصة من جهة البحر الأحمر وفي الوقت نفسه فأن قوى دولية وإقليمية من خارج القارة سعت لإعادة تمركزها في القارة خاصة وأن فرنسا التي طورت سياستها باتجاه (الانخراط الهجومي) في أزمات كساحل العاج وليبيا وشمالي مالي وأفريقيا الوسطي بينما سعت قوى أخرى تركية والصين والهند وإيران لتوسيع أنشطتها السياسية والاقتصادية في القارة)(١٨) ومن النواحي ذات الأهمية والتي تمثل لمصر عمقاً استراتيجياً وأمنياً دولة «جيبوتي» (التي تقع

على باب المندب وعبر باب المندب يمر جانب كبير من التجارة العالمية من بينهما أربعة ملايين برميل نفط يومياً، وبالنسبة لنا – في مصر – فإن باب المندب يشكل أهمية قصوى حيث إنه المدخل إلى قناة السويس.. ومن دونه فإنه ببساطة لا وجود لقناة السويس.... وقد بدأت أثيوبيا وتركيا التواجد الكبير في البلاد... سوف تقوم أثيوبيا بمد جيبوتي بالمياه العذبة وتقوم الصين بتمويل خط سكة حديد (أثيوبيا – جيبوتي) أما تركيا فقد أخذت منطقة مساحتها خمسة كيلومترات مربعة لتكون المنطقة الصناعية التركية في جيبوتي... ولم تعد القاعدة العسكرية فقط في جيبوتي فقد أصبحت القاعدة الأمريكية والتي تأسست بعد أحداث ١١ سبتمبر هي القاعدة العسكرية الأجنبية الثانية ثم أصبحت القاعدة اليابانية هي ثالث القواعد الأجنبية في البلاد ومؤخراً جرى تدشين القاعدة العسكرية الصينية في جيبوتي.. السؤال إذن وماذا عن مصر؟ أين مصر مما يجري في القرن الأفريقي؟ وأين بلادنا من سباق القواعد العسكرية على باب المندب؟)(١٩) وفي شرق أفريقيا بشكل أوسع تلك (المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي وتمتد حتى المحيط الهندي جنوباً والبحر الأحمر شمالاً وهي تضم الدول التالية: أثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي وكينيا وأوغندا وتنزانيا، كما أن المنطقة بمعناها (الجيوسياسي) الواسع تضم السودان وجنوب السودان وسيشل وموريشيوس تتمثل أهمية شرق أفريقيا في موقعها الاستراتيجي حيث تطل دولها على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر من خلال مضيق باب المندب من ناحية ثانية، ومن ثم فإن دولها تتحكم في طريق التجارة العالمية خاصة تجارة لنفط القادمة من الخليج والمتوجهة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية كما أنها تعد ممراً مهماً لأي تحركات عسكرية قادمة من الغرب في اتجاه منطقة الخليج العربي وهذه الأهمية الخاصة لموقع منطقة شرق أفريقيا جعل التكالب الاستعماري عليها محموماً بطريقة قسمت

المنطقة لمناطق نفوذ بين القوى الاستعمارية بشكل مجحف مما أبرز بعد الاستقلال أزمات عديدة بين دول المنطقة تتمحور أغلبها حول الخلافات الحدودية وتفرز التفاعلات الدولية في الفترة الحالية واقعاً جديداً على المنطقة مع تزايد القواعد العسكرية الأجنبية والتنافس على النفوذ)(٢٠) بالإضافة إلى قوى متعددة تعمل بقوة للنفاذ إلى أعماق المجتمعات الأفريقية ومنها الهند (فطبقاً لأحد برامج التعاون التزمت الهند باستضافة ١٠٠ من أعضاء البرلمان الشباب من ٢٧ بلداً أفريقياً بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٤ وتنص برامج أخرى في مجال التعليم والتدريب على تقديم ١٠٠٠٠ منحة دراسية جديدة لجامعة الهند وأفريقيا الافتراضية وتوفير ٢٠٥٥ من فقرات التدريب في إطار برنامج التعاون الاقتصادي والتقني، بالإضافة إلى ٢٢٠٠٠ منحة دراسية للدراسة في الهند على مدى السنوات الثلاث (٢٠١٢ – ٢٠١٥) ولعل أكبر مشروع تنموي هندي في أفريقيا هو الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا بتكلفة ١١٧ مليون دولار وذلك لربط لمدارس والمستشفيات في أفريقيا مع تلك الموجودة في الهند.

خلاصة القول إن الهند تحاول أسر قلوب وعقول الأفارقة من خلال التوكيد على الشراكات ونقل المعرفة والمهارات مع التذكير دوماً على خبرة التاريخ الاستعماري المشترك كما تسعى الهند أيضاً لإبراز هذه الصورة الموجهة للشعوب الأفريقية من خلال تدريب العمال المحليين على العمل في المشاريع التنموية وإدارتها بدلاً من الهنود... وقد التزمت الحكومة الهندية في قمة منتدى الهند وأفريقيا الثانية التي عقدت في ٢٠١١ بتقديم ٧٠٠ مليون دولار أمريكي لإنشاء مؤسسات جديدة وبرامج للتدريب بالتشاور مع الاتحاد الأفريقي ومؤسساته وتشمل قائمة المؤسسات التي في طور التنفيذ: معهد الهند وأفريقيا لتنقية المعلومات، غانا، ومعهد الهند وأفريقيا للتجارة الخارجية غانا وأوغندا ومعهد الهند وأفريقيا لتخطيط وإدارة التعليم بوروندي ومعهد الهند وأفريقيا للماس بوتسوانا وأكاديمية الهند وأفريقيا

للطيران المدني ومعهد الهند وأفريقيا للزراعة والتنمية الريفية وجامعة الهند وأفريقيا لعلوم الحياة والأرض – جامعة إيبادان، نيجيريا)(٢١) وليست الهند وحدها تلعب هذا الدور فهناك من دورها أشد خطراً لأنه يستهدف الإضرار بمصالح مصر خاصة والعرب عامة إنه الدور اليهودي الصهيوني والذي يلعبه الكياني الإسرائيلي منذ مزمن بعيد في شرق القارة الإفريقية وفي غربها فقد تمثلت العلاقات بين إسرائيل ودول شرق أفريقيا في تلك الأهمية التي أدركتها إسرائيل لمنفذ البحر الأحمر وماله من أهمية استراتيجية لديها وبالتالي سعيها الدائم لعدم جعله بحيرة عربية كاملة فصارت تؤيد الدول المطلة عليه وتدعمها إثيوبيا قبل استقلا إرتيريا وكينيا ومدغشقر حتى يتسنى لها الاستفادة من حلفائها على سواحله في مواجهة العرب (مصر – الأردن – السعودية) وبرر العلماء الصهاينة هذا الاهتمام من قبل السياسيين الإسرائيليين على الرغم من امتلاك إسرائيل سواحل على المتوسط بأن للبحر الأحمر موقعاً جيوبولتيكياً متميزاً فهو يقع عند نقطة التقاء ثلاث قارات أوروبا شمالاً وآسيا من الشرق وأفريقيا من الغرب ولهذا السبب تحديداً لاقى مد أواصر العلاقات بين إسرائيل ودول شرق أفريقيا اهتماماً كبيراً من القادة والساسة الإسرائيليين بناءً على دراسات عدة صدرت حول الأهمية الكبيرة للبحر الأحمر وأهمية الدول المطلة عليه)(٢٢) (وقد تمثلت علاقات إسرائيل في هذا لجزء من القارة مع كل من: أثيوبيا وهي الدولة الأفريقية الثانية التي أقامت علاقات مع إسرائيل بعد ليبريا عام ١٩٦١ إلا أن هذا الاعتراف والعلاقات الدبلوماسية الكاملة جاءت بعد تعاون إسرائيلي/أثيوبي في مجالات اقتصادية وثقافية وعلمية ثم كينيا والتي لاقت فيها إسرائيل الكثير من الترحيب من قبل الكينيين من كنياتا وموبويا اللذين تلقيا تدريباتهما فيها كما أقامت علاقات معها عام ١٩٦٠ بزيارة قام بها وزير الخارجية الإسرائيلية في ذلك الوقت وتوالى التعاون الفني من إسرائيل تجاه كينيا في عدة مشروعات زراعية تحديداً ومنها إقامة السدود واستصلاح الأراضي

إلى جانب تنفيذ المزارع الكبيرة ذات الإنتاجية العالية بالتقنيات الحديثة في الزراعة والتي لم تكن كينيا تعرف عنها شيئاً قبل دخول إسرائيل في هذا المجال في كينيا، ثم تنزانيا حيث أصبحت من أهم المواقع المتميزة لإسرائيل في شرق القارة الإفريقية، لذا دعمت علاقاتها معها بصورة متقدمة وكانت تنزانيا من أوائل الدول الأفريقية التي حصلت على معونات تقنية وفنية من إسرائيل)(٢٣) وقد سعت إسرائيل بقوة أيضاً إلى الوجود الفعلي والمؤثر في غرب أفريقيا... [وقد تميزت علاقات إسرائيل في غرب أفريقيا بإقامة نشاطات اقتصادية سريعة](٢٤) وهكذا نرى أن فرقاً دولية كثيراً اتخذت من أفريقيا ملعبا فسيحاً تلعب عليه وتحقق نقاطاً عدة ومؤثرة سواء أكانت تلك النقاط في المجال الاقتصادي أو المجال الأمني والعسكري أو المجال السياسي وكلها في حقيقة الأمر تمثل وحدة واحدة لا تغني أحدهما عن الأخرى، وهذا الزحف الدولي يمثل لوناً من الغزو الجديد ناعماً في مظهره شديد الضراوة والقسوة والخطورة في جوهره ذلك الجوهر الذي يتدثر بدثار العولمة وهي [القضية المحورية التي تواجه معظم دول أفريقيا فيما يتعلق بقوى العولمة ليست مسألة (لحاق) بقدر ما هي مسألة ألا تتعرض للسحق وأكثر خطر هو أن موارد القارة الكثيرة ستباع بثمن بخس أي لتلبية الاحتياجات الناجمة عند تنامي الفقر وضعف قدرة البنى التحتية لا لدعم موقفها التنافسي وتحقيق أهداف بعيدة المدى](٢٥) [وإن التأثيرات التي تمارسها العولمة على أفريقيا لا ينبغي النظر إليها بمصطلحات اقتصادية ضيقة إذ أنها تشمل على مجالات سياسية واجتماعية وثقافية والعديد من أوجه الحياة الأخرى، إنها تأثيرات شاملة فأفريقيا اليوم تواجه تحديات سياسية وأيديلوجية واقتصادية وثقافية.... والعولمة الثقافية هي الشيء الوحيد الذي يمكن أن يقتحم المجتمعات دون رضاها أو استئذانها أي رغماً عنها حيث إنها وثيقة الصلة بتكنولوجيا الاتصال والمعلومات كما أنها الجانب الوحيد أيضاً الذي يفتقر إلى وجود نظام عالمي يحكم اتجاهاته أو يتحكم في توجهاته فالعولمة

الثقافية تهدف إلى القضاء على الهوية الثقافية والخصوصية الثقافية أو تحويرها](٢٦) فالعولمة هي منهج الشيطان الوحيد المسلط على ثقافات الشعوب العريقة كيما يمحوها بعد أن يصب عليها جام حقده والحق [إن التحديات التي ستعاني منها الثقافة الأفريقية في ظل العولمة كبيرة وخطيرة وتحتاج إلى مبادرات عاجلة وفاعلة فهي بحاجة إلى إعادة بناء وتجديد وتفعيل من الداخل لتهيئتها للمقاومة والتصدي، ضرورة الاهتمام بقطاع التربية والتعليم شكلاً ومضموناً والبحث عن الوسائل الفاعلة لإخراجه من الثنائيات التي تحكمت فيه خلال العقود الماضية، ضرورة وأهمية استخدام وسائل العولمة وتقنيتها المتطورة لنشر الإنتاج الثقافي الأفريقي عبر الصورة والصوت والاهتمام بجودته لينجذب إليه الملتقى الأفريقي فيستهلكه بدلاً عن الإنتاج الغربي وإعادة النظر في البرامج الإعلامية الغربية التي تستهلكها وسائل الإعلام الأفريقية بلغتها دون ترجمة أو رقابة، ضرورة التعاون بين الدول الأفريقية في المجال الثقافي لإنتاج وتسويق ثقافة أفريقية وتأخذ مكانها في خضم هذه العولمة لتحد من تأثيرات الاختراق الثقافي، كما تقوم البديل الثقافي والحضاري الذي يحصن الهوية ويدافع عنها](٢٧) [كما أن المجتمعات الأفريقية مدعوة لإحياء ثقافتها لتصبح ثقافة فعالة تتفاعل مع الثقافات الأخرى أخذاً وعطاء مما يمكنها من أن تجد مكاناً لائقاً بين الثقافات الأخرى بتطوير إنتاجها الثقافي وبوضع استراتيجية ثقافية إعلامية محكمة في صورة انتاج مشترك بين دول إقليم معين ويكون قائماً على أسس عقلانية وتخطيط واضح تسنده دراسة كافية وتمويل ضروري لأن الثقافة اليوم أصبحت صناعة قائمة بذاتها ولأنه لا يمكن الدخول في العولمة دخولاً فوضوياً الأمر الذي لا يعدو أن يكون مجرد اندماج وذوبان في أمواجه العاتية ويدعم ذلك كله استراتيجية تربوية هدفها تجديد ملامح المستقبل الذي يراد تحقيقه التي تجعل منه إنساناً يدرك تاريخه وذلك يتم في إطار فلسفة أخلاقية ويتم ذلك بإحداث تغيير شامل في الأهداف والوسائل الفعالة والتقنية المعاصرة

التي تكون الذهن النافذ والعمل المتقن مما يمكن من تجاوز التخلف الذي لا يزال يجثم على المجتمعات الأفريقية كما أن دعم التعليم مدي الحياة وتعميمه بوسائل الإعلام من أهم عوامل الوعي العام للمجتمع(٢٨) ولا شك أن أساليب التنافس الدولي على أفريقيا قد أخذ أشكالاً متنوعة تتشكل وفق طبيعة العصر ويمكن القول [أن المرحلة الراهنة للتنافس الدولي يغلب عليها إلى حد كبير الطابع الاقتصادي وتتجلى أبرز مظاهر التنافس الدولي على أفريقيا في عدة صور من أهمها ما يأتي:-

١- الحرص على توطيد العلاقات الاقتصادية مع دول القارة الافريقية وتغليف هذه العلاقات بشعارات الشراكة والمساواة والمنافع المتبادلة.

٢- التسابق على تقديم المساعدات المختلفة (التنموية والإنسانية) لدول القارة الإفريقية والإعلان من جانب بعض الأطراف الدولية أن تلك المساعدات غير مشروطة في محاولة لإقناع الأفارقة بأنها تهدف فقط إلى مساعدتهم على مواجهة أزماتهم المختلفة وتعزيز مسيرتهم التنموية.

٣- الحرص على عقد القمم والمنتديات بشكل دوري وقد صارت تلك القمم محفلاً مهماً لمناقشة العديد من القضايا محل الاهتمام المشترك من جانب أفريقيا والأطراف الدولية فضلاً عن أنها تحظى بحضور أفريقي كثيف وملحوظ.

٤- التدخل العسكري المباشر في بعض الدول الأفريقية التي تواجه أزمات وصراعات داخلية مثل التدخل الفرنسي في مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتدخل حلف الناتو في ليبيا.

٥- إقامة القواعد العسكرية الأجنبية داخل الأراضي الأفريقية والحرص على دعم التعاون الأمني العسكري مع دول القارة.

٦- الحرص على التمدد والانتشار الدبلوماسي في كافة ربوع القارة، وإقامة سفارات في أكبر عدد ممكن من دولها(٢٩).

وتشتد المنافسة بين القوى الدولية يوماً بعد يوم ولا تقتصر هذه المنافسة على الدول والقوى الكبرى بل من المثير للدهشة أن بعض القوى الصغيرة لا تدخر جهداً في أن تقتحم هذا الميدان كتفاً بكتف مع القوى الكبرى [فهناك عدد كبير من الأطراف الدولية والإقليمية لديها أطماع ونزعة قوية للتغلغل في أفريقيا وحتى بعض الكيانات الصغيرة غير المعترف بها كدولة من جانب المجتمع الدولي لديها هذه النزعة فعلى سبيل المثال تسعى تايوان عبر ما يسمى بدبلوماسية الدولار للنفاذ إلى أفريقيا... وتعتبر إسرائيل أحد الأطراف الإقليمية التي لديها أطماع في القارة الأفريقية وقد لجأت مؤخراً إلى الدخول في شراكات مع بعض الأطراف الدولية الأخرى لتنفيذ برامج ومشروعات مختلفة داخل أفريقيا تخدم في مجملها الأهداف الإسرائيلية وتيسر التغلغل الصهيوني في القارة ويأتي في هذا الإطار توقيع اتفاقية مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO في ١٤مايو ٢٠١٢ بهدف زيادة التعاون في مجال الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية وتمكين المرأة والتنمية الصناعية في الدول النامية بما فيها الدول الإفريقية وبرنامج التعاون الثلاثي الإسرائيلي الأمريكي الأثيوبي للتعاون الفني في أثيوبيا، ومشروع التعاون الثلاثي الإسرائيلي الألماني الاثيوبي للتكيف مع التغير المناخي، ومشروع تدريب معلمي المستقبل بالتعاون مع اليونسكو، والتعاون بين الوكالة الإسرائيلية للتعاون من أجل التنمية الدولية (الماشافMashav) وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز UNAIDS في أفريقيا وغيرها](٣٠) ولم تتوقف التحديات عند هذا المستوى بل تجاوز ذلك إلى ما هو أبعد وأخطر من ذلك (فعلى المستوى العسكري والأمني حظيت القارة الأفريقية بعد أحداث ١١ سبتمبر باهتمام أمريكي واضح على المستوى العسكري والأمني وتجسد ذلك في إنشاء قاعدة عسكرية أمريكية في جيبوتي منذ عام ٢٠٠٢، ثم إطلاق القيادة العسكرية

الأمريكية الموحدة لأفريقيا AFRICOM التي بدأت ممارسة مهامها في عام ٢٠٠٨... واهتم الاتحاد الأوروبي بتوطيد علاقته الأمنية المختلفة من منطلق أنها تنعكس سلباً على الأمن الأوروبي بحكم الجوار الجغرافي وأطلق الاتحاد الأوروبي شراكة مع القارة في مجال السلم والأمن وقدّم عبر مؤسسة السلم الأفريقي Africa Peace Facility التي أنشأها في عام ٢٠٠٤ دعماً مالياً كبيراً يصل إلى نحو ملياري يورو للجهود الأفريقية لحفظ السلم... ومن جانبها اهتمت الصين هي الأخرى بالتعاون العسكري والأمني مع القارة الأفريقية وامتد هذا التعاون ليصل إلى نحو ٤٣ دولة أفريقية وقدمت الصين الدعم للاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الفرعية للقيام بدور رائد في مجال تسوية وحل القضايا ذات الصلة بالسلم والامن الأفريقي دون تدخل أطراف من خارج القارة... وتعتبر الصين أحد مصادر الإمداد المهمة لواردات السلاح الأفريقية إلا أن الأمر الذي يثير الريبة هو وصول هذه الأسلحة الصينية للدول التي تشهد صراعات داخلية أو للمناطق المفروض عليها حظر تصدير السلاح من جانب الأمم المتحدة، ورغم أن الصين تنفي ارتكابها أية مخالفات في هذا الصدد فإن الحقائق على الأرض تثبت عكس ذلك وهناك تقارير رسمية صادرة عن الأمم المتحدة تؤكد ذلك... وقد استطاعت الصين أن تتمدد وتنتشر في أفريقيا وتقيم علاقات دبلوماسية مع كل دول القارة باستثناء ثلاث دول فقط هي (بوركينا فاسو، وسوازيلاند، وساوتومي وبرنسيب)... وفي المقابل تدخلت الولايات المتحدة بشكل سافر في الشئون الداخلية للدول الأفريقية، وفقدت مصداقيتها عند الكثير من الأفارقة بسبب ازدواجية المعايير وتناقض ممارستها السياسية مع الشعارات التي تعلنها فقد طالبت الدول الأفريقية بضرورة الأخذ بالديموقراطية في ذات الوقت ساندت نظماً ديكتاتورية وطالبت الدول الأفريقية باحترام حقوق الإنسان وفي ذات الوقت ارتكبت انتهاكات جسيمة... وهناك تشابه كبير بين السياسات الأوروبية والأمريكية تجاه القارة الأفريقية سواء على مستوى

الطرح النظري أو الممارسات الفعلية، ولتعزيز الحوار السياسي مع القارة الأفريقية استحدث الاتحاد الأوروبي مجموعة آليات بما في ذلك قمة الاتحاد الأوروبي – أفريقيا AFRICA–EUSUMMIT... وكذلك اجتماعات هيئة المفوضية الأوربية مع هيئة المفوضية الأفريقية College Meetings–To–College [C2C] (٣١) [وتتباين الآراء حول تداعيات التنافس الدولي على القارة الأفريقية ويمكن التمييز بين وجهتي نظر في هذه الإطار:

أ – وجهة النظر الأولى، وهي الأكثر انتشارا ويغلب عليها الطابع السلبي بوجه عام ويرى أنصارها أن التنافس الدولي سيؤدي حتما إلى المزيد من نهب ثروات القارة واستغلالها وجعلها فريسة للقوى الدولية المختلفة وبالتالي استمرار حلقات التبعية وزيادة تهميشها وإضعافها في المستقبل من خلال إضاعة الفرص على الأجيال القادمة للاستفادة من الثروات الأفريقية.

ب – وجهة النظر الثانية، يغلب عليها الطابع الإيجابي حيث يرى أنصارها أن هذا التنافس الدولي سيؤدي إلى زيادة أهمية القارة على المستوى الدولي وسيتيح أمامها المزيد من الفرص بما في ذلك الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات من أطراف مختلفة، بالإضافة إلى زيادة القدرة على المفاضلة بين بدائل عديدة واختيار البديل الأكثر جدوى بالنسبة لها.)(٣٢) ويرى الدكتور سامي السيد أحمد محمد إزاء وجهتي النظر السالفتين من أنه (يبدو أننا في حاجة للدمج بين وجهتي النظر سالفتي الذكر إذا أردنا التعامل مع هذه الظاهرة بصورة أكثر شمولا فالتنافس الدولي على أفريقيا لا يجعل القارة حكرا على طرف دولي واحد ويعطيها قدرا من المناورة ويتيح لها فرصا محتملة للاستفادة من ذلك الوضع، ولكن على الجانب الآخر فإنه ينطوي على مخاطر للقارة الأفريقية، وتزداد فرص استقلالها إذا حدث تنسيق بين الأطراف الدولية المنافسة عليها، وكذلك إذا لم تقم القارة الأفريقية بوضع استراتيجية محددة واضحة لمعالجة ومواجهة الأثار السلبية

الناجمة عن التنافس الدولي وهي في حاجة الآن أكثر من أي وقت مضى لاستئناف مسيرة وحدتها والتعامل ككيان واحد مع القوى الدولية المتنافسة عليها فهذه أول خطوة على الطريق الصحيح)(٣٣) . بعد أن اصطدمت حدة التنافس والصراع الدولي المحموم لنهب ثروات القارة.

وإزاء تعدد صدور التحديات التي تواجه مصر في قارتها الأم وسياسات الهيمنة التي تمارسها الكثير من أمم العالم شرقه وغربه وشماله فإن الدكتور حمدي عبد الرحمن يرصد السياسات الأمنية في أفريقية في أربع مقاربات كبرى للتفاعل مع قضايا الصراع والأمن في أفريقيا في مرحلة ما بين الحرب الباردة، وذلك بعد تحليل أنماط الهيمنة الأجنبية والإقليمية في أفريقيا. [المقاربة الأولى: تتمثل في التدخل العسكري الغربي المباشر فقد اتجهت الولايات المتحدة وفرنسا ومن ورائهما الدول الغربية إلى عسكرة عمليات التدافع الدولي من أجل الهيمنة في أفريقيا وذلك سعيا لتأمين وصولهم إلى مصادر الثروات الطبيعية الأفريقية وفي نفس الوقت مواجهة النفوذ الصيني المتزايد في أفريقيا.... ولا شك أن هذه المقاربة الأمنية قد تفضي إلى زيادة النزعات الراديكالية والجهادية بين سكان الصحراء الأفريقية.... وبالتطبيق على السياسة الأمنية الفرنسية في أفريقيا يرى الأستاذ برونو شاربونو BrunoCharbonneou أن فرنسا تسعى إلى إعادة صبغ استراتيجيات الهيمنة بما يؤدي إلى إعادة إنتاج الهيمنة في أشكال وآليات جديدة.. فلا يخفي أن الروابط السياسة والاقتصادية والثقافية الفرنسية مع أفريقيا هي التي تعطي فرنسا الأسبقية والقيادة في أي إدارة ممثلة للصراعات في أفريقيا تظهر بجلاء أن فرنسا لم تكن قط طرفا محايدا أو وسيطا نزيها يسعى لتسوية سلمية متوازنة للصراعات الأفريقية فالسياسة الفرنسية كانت ولا تزال منحازة وتسعى إلى الحفاظ على أو إعادة إنتاج الأوضاع المجتمعية التي تحقق المصالح الفرنسية بما يعني الحفاظ على سياسات الهيمنة.

المقاربة الثانية: وتتمثل في التدخل من خلال وكيل أفريقي وهذا الاقتراب الأمني يطلق عليه التمويل الغربي – المحاربين الأفارقةThe western money and African Boots Approach وهي في هذه الحالة تسعى الدول الغربية إلى تجنب المشاركة في الحرب على نطاق واسع من خلال تقاسم عبء الأمن مع قيام القوات الأفريقية للتعامل مع صراعاتها المحلية وتعطي عمليات التدخل الإقليمي في منطقة القرن الأفريقي والبحيرات العظمى نماذج واضحة لهذا الاقتراب الأمني الغربي بيد أن الرؤية التحليلية له تظهر أن له نتائج كارثية بالنسبة لعملية التكامل والاندماج الأفريقي فقد أدى ذلك إلى تفجير كل من السودان والصومال من الداخل من خلال ظهور حركات الانفصال والحكم الذاتي، وتعطي حالة إقليم شرق الكونغو الغني بثرواته الطبيعية مثالا يجسد حالة التنافس الغربي إذ توجد حالة من المشابهة بين وضع رواندا في السياسة الأفريقية للولايات المتحدة ووضع إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط حتى إن بعض المحللين أطلق على رواندا اسم..(إسرائيل أفريقيا)، فالقيادة الرواندية تحظى بتأييد كامل من قبل الولايات المتحدة إننا أمام عملية تقسيم استعماري جديد في أفريقيا ولكن بمشاركة قوى إقليمية أفريقية هذه المرة وتظهر السياسات الأمنية الدولية والإقليمية في القرن الأفريقي وجود تصور حيوي استراتيجي لما ينبغي أن تكون عليه الصومال في المستقبل المنظور إذ يتم التأسيس لثلاثة أقاليم كبرى في الصومال الجديد.

المقاربة الثالثة: وهي مرتبطة باستخدام القوة الناعمة لعدد من القوى الصاعدة الجديدة في النظام الدولي، حيث أفضت سياسات الصين الخاصة بالتمويل للمشروعات المائية في حوض النيل إلى تحدي الوضع القائم الذي كان يحافظ على هيمنة مصر المائية وعليه فقد أسهمت الصين في ازدياد اهتمام أثيوبيا ودول منابع النيل باستقلال الموارد المائية للنهر دون الحاجة إلى موافقة مصر المسبقة ولا شك أن هذا التطور الجديد قد أفضى إلى إثارة

الصراع حول المياه في حوض النيل حتى ان البعض بدأ يحذر من حروب المياه القادمة في المنطقة ولا يخفي أن تدخل دول مثل إسرائيل وإيران في الواقع الأفريقي قد خلق مصادر جديدة للتوتر والصراع ولعل أبرز هذه المصادر الصراع السني الشيعي والصراع العربي الأفريقي.

المقاربة الرابعة الأمنية الإقليمية: تمارس بعض التنظيمات الإقليمية دورا مهما في صياغة السياسات الأمنية الخاصة بكل منطقة ويظهر في هذا السياق دور القوى الإقليمية الكبرى الفاعلة في تحديد ديناميات المقاربة الأمنية في الإقليم ويلاحظ أن نيجيريا تمارس دورا قياديا في التعاطي مع القضايا الأمنية في إطار الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا (الأكواس) ولعل ذلك يعد أمرا منطقيا نظراً لمكانة وقوة نيجيريا داخل إقليمها الجغرافي ومع ذلك فإن بعض دول الإقليم تنظر بعين الشك للدور النيجيري بحسبان أن نيجيريا تحاول أن تمارس سلطة المهيمن الإقليمي وبغض الطرف عن هذه التخوفات فإن نيجيريا تظل القوة الكبيرة والمؤثرة عند صياغة أي سياسة أمنية في غرب أفريقيا] (٣٤) ولقد وصلت السياسة الأمنية التي مارستها منظمة الوحدة الأفريقية إلى حالة من الفشل الأمر الذي من شأنه (أن قرر الزعماء الأفارقة تبنى نظام أمني جديد يعمل من خلال الاتحاد الأفريقي وقد أسندت إلى الاتحاد الأفريقي مهام ووظائف جديدة لعل من أبرزها تعريز الأمن والاستقرار في أفريقيا.... ويلاحظ أن هذا التحول نحو النظام الأمني الأفريقي الجديد قد شهد أمرين مهمين أولهما إقرار حق التدخل في الشئون الداخلية للدول الأعضاء حيث نصت المادة (٤) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي على حق الاتحاد في التدخل في أي دولة عضو في ظل ظروف خطرة تتمثل في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، أما الأمر الثاني فهو يتمثل في إنشاء آلية مؤسسية جديدة للتعامل مع التحديات الأمنية في أفريقيا وهي مجلس السلم والأمن الأفريقي ولم يكن هذا المجلس منصوصا عليه في القانون التأسيس للاتحاد وقد حل مجلس السلم والأمن محل آلية

فض وإدارة وتسوية المنازعات كما دخل حيز التنفيذ في ديسمبر عام ٢٠٠٣ وقد ركزت الثقافة الأمنية الجديدة التي تبناها الاتحاد الأفريقي على معايير والتزامات ذات طبيعة عامة ودولية وإضفاء الطابع الأفريقي عليها Norm Africa izaion.. وفي يوليو عام ٢٠٠٠ أقرت الجمعية العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية اتجاها جديدا في التفاعلات الدولية الأفريقية برفضها التغييرات غير الدستورية في الحكومات الأفريقية)(٣٥) (ومن جهة أخرى فقد تم تأسيس مبدأ المسئولية الأفريقية لحماية السكان وهو يتسق مع المبدأ الدولي القائل بالمسئولية تجاه الحماية Responsibility to protect فقد أقر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي بالحق في التدخل في دولة عضو بناء على قرار من الجمعية العامة وفي ظل حالات خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية) (٣٦) [وعلى أية حال فإن التدافع العسكري الغربي في المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بحالة عدم الاستقرار والحرب الأهلية في الأقاليم الأفريقية العظمى والسودان ومحاولة الاستيلاء على احتياطاتها الاستراتيجية من النفط والكوبالت والذهب والماس وغيرها وبعبارة أخرى فإن الولايات المتحدة ومن سار على دربها من الدول الغربية تتبنى سياسة الأرض المحروقة من خلال العمل على استمرار حالة الاضطراب بما يدفع في نهاية المطاف إلى هروب حركة الاستثمار الصينية من المنطقة ولعل ذلك كله يعيد إنتاج سياسات الهيمنة الأجنبية على أفريقيا وإن استخدمت أشكال وآليات جديدة.... ولقد أسست الإدارة الأمريكية منذ حكم الرئيس بوش الأب لما يمكن تسميته طريق التوابل الغربية والولايات المتحدة لتوصيل الوقود والمعدات العسكرية برا وبحرا إلى شبكة متزايدة من مستودعات الإمداد والمعسكرات الصغيرة والمطارات التي تخدم الوجود العسكري الأمريكي والغربي في القارة الأفريقية وعليه فإن قرار الولايات المتحدة عام ٢٠٠٧ إنشاء قيادة عسكرية جديدة في أفريقيا قد أدى إلى تغيير طبيعة التنافس الدولي على الموارد الطبيعية وعلى رأسها النفط الأفريقي ليصبح ذا طبيعة

عسكرية بحجة محاربة الإرهاب، ولاسيما جماعات التطرف الإسلامي في أفريقيا وفقا للمنظور الأمريكي بالتأكيد) (٣٨) ومن ثم يتبين لنا أن تحديات جمة تواجه دور مصر المرتقب والضروري والحتمي في أفريقيا ومن الملاحظ أن التدخلات الدولية في أفريقيا تتستر تحت مظلات مختلفة لتحقيق أهدافها الاستعمارية وهذه المظلات تأخذ شكل المعونات والخدمات التي تبدو في ظاهرها البراءة وهي أبعد ما تكون عنها فهي تدخلات استعمارية قاسية لا تعرف الرحمة ولا تراعي أي بعد إنساني، إنما كل همها النهب والسلب وتأسيس كيانات استعمارية بجلد جديد، وعلى هذا تكون مهمة مصر شديدة الصعوبة كما تجد لنفسها دورا حقيقا وفعالا وسط هذه المحيطات من التحديات، وبخاصة التحدي الأكبر المتمثل في إسرائيل ذلك الكيان الصهيوني الحريص على خنق مصر ومحاصرتها فقد [تمكنت إسرائيل منذ التسعينات من إقامة علاقات قوية مع أفريقيا أملا في بسط نفوذها بداية من ساحل العاج وتوجو والكاميرون في الغرب إلى رواندا وكينيا في الشرق وما ساعدها وقتها انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود الولايات المتحدة كقطب واحد، وهناك عدد من العوامل ساعدت إسرائيل على اختراق القارة السمراء أبرزها الغياب العربي فبدلاً من أن تتطور علاقات الدول العربية بإفريقيا تراجعت بشكل كبير يصل إلى درجة الفتور أو القطيعة أحيانا وهو ما استغلته إسرائيل جيداً كما اعتمدت تل أبيب في سياستها مع أفريقيا على زرع الفتن ونشر الإرهاب فكانت السبب وراء تقسيم السودان إلى شطرين شمالي وجنوبي ودعمت متمردي دارفور إلا أن ذلك لم يثن السودان عن التقارب معها بل أكثر من مرة أنها تود تطبيع علاقتها مع تل أبيب... كما نجحت إسرائيل في تصعيد الصراع في جوبا عاصمة جنوب السودان وإشعال نيران الحرب الأهلية في أنجولا وأشعلت التوتر بين اليمن وإريتريا بعد احتلالها لجزيرة حنيش على الحدود المائية بين البلدين بالإضافة إلى شركات الأمن التي تزرعها في كل دولة أفريقيا للتجسس وتسليح المليشيات وتدريبهم وإمدادهم بكافة

الاحتياجات اللازمة وتتمثل دول أفريقيا أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لإسرائيل التي تلعب دورا غير مباشر في صراع المياه بين تلك الدول معتمدة على نفوذها الكبير في أثيوبيا وكينيا ورواندا واستطاعت إسرائيل أن تغزو أفريقيا اقتصاديا وذلك من خلال استغلالها لثروات القارة الطبيعية والمعدنية والنفسية، وكذلك مشروعتها التي تعتمد على الصناعات الحيوية في البلاد وسيطرتها على مساحات كبيرة من أراض ومزارع إفريقيا وخاصة أثيوبيا(٣٩) وإذا كانت هناك تحديات لمصر يجب عليها العمل على مواجهتها في شرق أفريقيا، فهناك التمدد الإيراني في غرب القارة وهي تحد لا يقل خطرا عن التحدي الصهيوني في أفريقيا.

هوامش الفصل الرابع

(١) أفريقيا.. نداء ولا تلبية، صحيفة الأهرام المسائي، العدد ٩٤١٣ في ٢٠١٧/٢/٣

(٢) اقتصاديات دول حوض النيل، ممدوح الدولي، مكتبة جزيرة الورد

(٣) دول حوض النيل، بين الاستثمار والاستقلال والصراع د / نادر نور الدين محمد، مكتبة جزيرة الورد.

(٤) أفريقيا – الطريق الآخر، البديل الأفريقي لبرنامج الموائمة الهيكلية، بادي أونيمود، ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده، الهيئة المصرية العامة للكتب.

(٥) المرجع السابق.

(٦) أفريقيا... نداء ولا تلبية، صحيفة الأهرام المسائي العدد ٩٤١٣ في ٢٠١٧/٢/٣.

(٧) مصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة، أعمال ندوة لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة.... الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٨) المرجع السابق.

(٩) أفريقيا – الطريق الآخر، البديل الأفريقي لبرنامج الموائمة الهيكلية، باديأونيمود، ترجمة: بهجت عبد الفتاح عبده، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) المرجع السابق.

(١٢) المرجع السابق.

(١٣) مصر، وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا، د حمدي عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(١٤) مجلة المستقبل العربي العدد ٤٢٥ تموز / يوليو ٢٠١٤.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) المرجع السابق.

(*) المقصود بالسنوات العشر الماضية هي الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠

(١٧) دول حوض النيل، بين الاستثمار والصراع. د/ نادر نور الدين محمد، مكتبة جزيرة الورد.

(١٨) الملف المصري، دورية شهرية عن السياسة والمجتمع في مصر العد الأول، سبتمبر ٢٠١٤.

(١٩) صحيفة المصري اليوم في ٢٠١٦/٤/١٩ مقال د / أحمد المسلماني.

(٢٠) اتجاهات الأحاديث، دورية أكاديمية تصدر شهرياً عن مركز المستقبل والدراسات المتقدمة العدد (٨) ٢٠١٥.

(٢١) القوى الناعمة الآسيوية، هيمنة جديدة في أفريقيا، د/ حمدي عبد الرحمن، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية كراسات استراتيجية العدد ٢٤٦

(٢٢) المرجع السابق

(٢٣) المرجع السابق

(٢٤) المرجع السابق

(٢٥) أفريقيا السلم والنزاع، إعداد ديفيد ج.فرانسيس، ترجمة عبد الوهاب علوب، مكتبة الأسرة، سلسلة العلوم الاجتماعية

(٢٦) أفريقيا دراسة في علم الإنسان الأفريقي، د/ عبد العزيز شاهين، الهيئة المصرية العامة للكتاب

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) المرجع السابق.

(٢٩) رؤى مصرية، العدد٢٦، مارس ٢٠١٧ - مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية.

(٣٠) المرجع السابق

(٣١) المرجع السابق

(٣٢) المرجع السابق

(٣٣) أفريقيا وتحولات النظام الدولي، د /حمدي عبد الرحمن الهيئة المصرية العامة للكتاب

(٣٤) المرجع السابق

(٣٥) المرجع السابق

(٣٦) المرجع السابق

(٣٧) المرجع السابق

(٣٨) صحيفة الأهرام المسائي، الثلاثاء في ٥/٤/٢٠١٦

الفصل الخامس

توظيف القوى الناعمة المصرية

يعد البحث عن قوة مصر الناعمة وطرق تفعيلها إحدى المهمات الجوهرية التي يضطلع بها علم الاستفراق وهي مهمة تنهض على ركائز عدة في هذا الاتجاه، فركيزته الأولى في هذا المضمار هي دراسة الذوق العام لشعوب البلدان الأفريقية وفهمه فهماً عميقاً ثم الركيزة الثانية وهي البحث عن سبل التفاعل مع هذا الذوق، والركيزة الثالثة هي ما نمتلكه نحن في مصر من مقومات تلك القوة بموضوعية دون الجموح إلى المغالاة التي قد لا تنجلي إلا عن خطاب إنشائي نسود به أوراق صحفنا وأدبياتنا المختلفة أو ما يصدر عن إعلام زاعق يخاطب الداخل في مصر دون إدراك لمهمة وطنية عظيمة يجب أن ينتبه إليها بوعى وفق خطة بعيدة المدى ألا وهي مخاطبة الوعى الأفريقي في تلك الأقاليم، وذلك عبر أدوات إعلامية موجهة نحو هذا الهدف ومتخصصة فيه دون ترك الأمور لإعلام هاوٍ يمارس دوراً ظاهرياً غاية أمله سد ساعات البث ببرامج محدودة التأثير.

ولعل علم الاستفراق يبتغي تقريب المسافات بين المصريين والشعوب الأفريقية والتأكيد على وحدة الهدف والمصير وتنمية مشاعر التآخي الحميم وهي مشاعر غير غائبة ولكنها تحتاج إلى دعم وتنمية مستمرة من كل مراكز القوى الناعمة المصرية وهي متعددة ولكنها في حاجة إلى أن توضع على محك الممارسة الفعلية والاختبار الذي من شأنه أن يفرز أي القوى أحق في ترتيب التأثير لتحقيق الأولويات في البيئات الأفريقية على تنوعها وتعددها واختلافها ووسط التحديات الجمة التي تواجه مصر في قارتها الأفريقية وطموحها المشروع في الوجود الفعلي القوي فإن عليها أن تلتمس سبلاً كثيرة على مستوى الأصعدة جميعها وأن تعتمد زاداً لا بأس به يعطيها الدفعة القوية للانطلاق بثقة ذلك لأن هذا الوجود إنما هو إعادة صياغة المنهج وتحسين الطرق والأدوات وتحديد الغايات وليس ذلك الوجود محاولة صفرية وإنما هو وجود قديم قدم الدولة المصرية الفرعونية [فقد كانت أولى نبضات

الحضارة التي تلقتها إفريقيا السوداء هي من مصر الفرعونية بل إننا إذا استعرضنا تاريخ القارة الحضاري لوجدنا أن أكبر شحنة من الدفع والواقع التمدني في القارة عبر التاريخ وحتى قدوم الأوربيين كانت لمصر والحضارة المصرية ويلخص «كورت لانجه» الموقف برمته كما يحسمه بقوله فيقول «ليس بمصر حاجة إلا إثبات أثرها الظاهر في الحضارات التالية لحضارتها وما أكثر ما ينكرون عليها هذا الأثر – ولكن الرأي مجمع حتى عند أولئك الجاحدين على أن آثر مصر القديمة ما زال يعمل إلى اليوم](١).

إذن فلمصر الفضل الأول في بث هذا النبض الحضاري مبكرا لقارتها الإفريقية وكأن وعيا فرعونيا قديما قد تشكل لإدراك ما لهذه القارة من أهمية لمصر ومن ثم راح المصريون القدماء يقدمون ما لديهم من محتوى حضاري إلى أبناء القارة الأفريقية ما وسعتهم الطاقة ولاسيما [نحو الجنوب فإن المتفق عليه أن حضارة [شاهيناب] قرب الخرطوم في السودان والتي يؤرخ لها بأواخر الألف الرابع ق.م إنما تمثل انتشاراً أو هجرة في أوائل الألف الثالث لحضارة [ديرتاسا] و[البداري] كما أن القمح والشعير منذ ذلك التاريخ والكتان والعدس والعنب والنخيل بعده دخلت السودان من مصر القديمة وبالمثل وانتشرت الحضارة المصرية المبكرة غرباً على طول ساحل البحر إلى شمال أفريقيا، كذلك فخلال الألف الأول ق.م وصلت معرفة الحديد من مصر كما تؤكد «سونيا كول» إلى السودان (حضارة مروى) ومنها إلى السودان الغربي (تشاد) وغرب أفريقيا (النيجر) غرباً ثم جنوباً إلى هضبة البحيرات (حضارة الباجندا) بل وربما إلى منطقة روديسيا (حضارة زيمبابوي) في أقصى أفريقيا الجنوبية وفيما بعد خلال العصر الفرعوني وصلت سائر المعادن المصرية إلى كثير من أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء، كما تدل التماثيل الفرعونية البرونزية والنحاسية التي عثر عليها هناك، والخلاصة أن الانتشار الحضاري من مصر في حدود إقليمية معينة هو حقيقة تاريخية لا تقبل الجدل](٢) ولكن مصر القوية تمددت حدودها وهي عبر

تمديد تلك الحدود كانت تحمل معها إلى تلك الأطراف ما لديها من مظاهر التحضر والتمدن إلا أن الاستعمار كان دائماً في حالة تربص لخطر التمدد المصري فكم من مؤامرات حاكها لتقليص هذا التمدد [ففي التاريخ الحديث في القرن التاسع عشر تحولت مصر إلى دولة مختلطة بعد ضم نطاق هائل في أفريقيا شمل السودان والصومال ووصل إلى البحر الأحمر وإلى البحيرات والمحيط الهندي، ولهنا تعدت الإمبراطورية المصرية العربية الإسلامية حدود حوض النيل بالفعل وقد أدخل هذا عناصر غريبة في جسم الدولة وقلت قوة قبضتها على الهوامش والأطراف فأخذت تتداعى وتتحلل لاسيما تحت ضغط القوى الأوربية. فبدأت الدولة المصرية المختلطة تتقلص من جديد أمام زحف الاستعمار البريطاني من الجنوب وهو الذي ورث هذه الإمبراطورية](٣) فهل حان الوقت لتستعيد مصر أطرافها وهوامشها المنزوعة كيما تعود لها قوتها وصلابتها القديمة؟ وهل حان الوقت لندرك مدى أهمية ذلك للدولة المصرية في ضوء ما يمور في كوكبنا من متغيرات فائقة السرعة؟

وهل وعينا [إذن مفتاح الشخصية السياسية للقارة هو أيضاً مفتاح المستقبل السياسي والإنساني لها ولنقيضتها فإذا كانت أوربا أكثر القارات حملاً للطابع البشري ولبصمات أصابع التاريخ بينما أن أفريقيا هي القارة البكر العذراء فهذا إنما يعني أن الأولى قد شاخت وأصبحت قارة هرمة لها تاريخ أكثر مما لها من مستقبل بعكس (إفريقيا الفتاة) التي إذا دّعى البعض أنها قارة بلا تاريخ بمعنى أنها لا فضل لها في تاريخ الكوكب فإنها على الأقل تعد بحق قارة المستقبل قارة القرن الحادي والعشرين ومن قبل قد أخذت أفريقيا تتحول من جنة الرجل الأبيض إلى الفردوس المفقود إلى مقبرة الرجل الأبيض من الناحية السياسية وإلى جبانة ضخمة للاستعمار وبدأت [قارة الميعاد] التي احتفظ بها الله كاحتياطي (كذا) بدأت تشهد خروجاً حقيقياً أبيض.(٤) والواقع أن الحركة التاريخية التي تشهدها كل من أوروبا وإفريقيا هي جزء من حركة كوكبية شاملة فإذا كانت مراكز الحضارة

البشرية والقوة السياسية قد تحركت في الماضي تجاه القطب والشمال باطراد مع قهر البرودة كما يرى البعض فإنها قد أخذت أخيراً تنتشر نحو المداريات وعبر خط الاستواء مع قهر الحرارة ومن المهم في مستقبل القارة أن ندرك جيداً أن التدفئة الصناعية للمناخ البارد أصعب وأكثر تكاليفاً من تكييف المناخ الحار فالمستقبل البعيد ربما –للمداريات أو كما عبر كاتب إفريقي ساخر «إن المستقبل أسود»(٥) وعلى ذلك يتحتم على مصر اتخاذ سياسة عملية واقعية تضمن لها مكاناً بارزاً ومؤثراً في أفريقيا وبخاصة حوض النيل والتي يرى مالك عوني الباحث المصري المتخصص في العلاقات الدولية أن هناك تيارين إزاء الخطاب المصري نحو قضية التعامل مع دول حوض النيل وبخاصة «أثيوبيا» [التيار الأول ينطلق من هاجس رئيسي إزاء أي قبول بالمراجعة التي تطلبها بقية حوض النيل الأخرى عدا السودان أو إزاء أي مشاريع تخطط تلك الدول لإنشائها ويحتمل أن تنتقص من حصة مصر التاريخية من مياه النيل ويغذي هذا الهاجس في كثير من الأحيان مزاعم عن أدوات إسرائيلية أو أمريكية مقصودة وممنهجة تستهدف دفع بعض دول حوض النيل لمحاولة الإضرار بمصر... والخلاصة أن هذا الخطاب يكشف عن أن مسألة مياه النيل أضحت لدى جزء كبير من العقل السياسي المصري موضوعاً محتملاً للصراع الذي بلغ لدى البعض حد المطالبة بالتهديد رسمياً بالعمل العسكري المباشر ضد هذه الدول أو مشاريعها المائية على النيل... والتيار الثاني الذي برز في ردة الفعل المصرية هو ذلك الداعي إلى تقديم حوافز لتلك الدول تتيح بناء علاقات تعاونية معها على مستويات عدة... ويرى مالك عوني أن هذا التوجه الأخير يعاني أربع مشكلات أساسية هي:

١- أنه يتم في ظل غياب للتنسيق والتكامل بين مختلف الأنشطة.

٢- أن جزءاً كبيراً من تلك الأنشطة يمثل عبئاً اقتصادياً على مصر في وقت تعاني فيه الدولة عجزاً كبيراً في ميزانيتها العامة مما يجعلها غير قادرة

على إدارة سياسة مساعدات مؤثرة فضلاً عن أن تكون مستديمة.

٣- أن كل تلك الأنشطة تفتقر للطابع الهيكلي المستقر الذي يضمن لها الاستمرار في إحداث آثارها على المديين المتوسط والطويل ويبرز في هذا السياق الانتقادات التي وجهت لتلك الجهود الشعبية بعدما أعلنت أثيوبيا عن استمرارها في مشاريعها لإنشاء السدود رغم كل الهواجس التي أعربت عنها مصر بشأن هذه المشاريع.

٤- لا يزال تأثير الشعوب في كل دول حوض النيل تقريباً محدوداً في التأثير في سياسات الدولة العليا، وبالتالي فجهود التواصل الشعبي – على أهميتها – لا يتوقع أن يكون لها تأثير حالي ومباشر يلزم تحقيقه في الأمد القصير الذي يمكن أن يبدأ خلاله بروز الآثار السلبية التي تعانيها مصر جراء أي مشاريع تنفذ حالياً في مناطق المنابع](٦).

ويتساءل الباحث مالك عوني عن أي طريق لبناء سياسة مصرية مؤثرة ومستديمة في حوض النيل فيقترح عدة اقتراحات تدخل في إطار مسالك القوة الناعمة وهي [١- تأسيس هيئة قومية عليا تجمع مختلف مؤسسات الدولة ذات الصلة بدول حوض النيل وكذا مؤسسات مجتمعية تمثل مختلف المجالات التي يمكن تطويرها مع دول حوض النيل وتسهم في تنمية تلك الدول مثل التعليم والإعلام وغيرهما ويتعين على هذه الهيئة صياغة سياسة متكاملة وشاملة إزاء دول حوض النيل وضمان استمراريتها وعدم تضارب بعض جوانبها والأهم أن تلك الهيئة سيمكنها تعبئة الموارد الضرورية لتنفيذ تلك السياسة من مختلف قطاعات الدولة المصرية سواء الحكومية أو الأهلية وهو ما قد تعجز عنه أي مؤسسة منفردة.

٢- العمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر وتلك الدول بهدف الوصول تدريجياً إلى تأسيس منطقة تكامل اقتصادي وبالتأكيد فإن هذا

مسار طويل بالنظر إلى مستوى التطور الاقتصادي لدول الحوض وتبايناته إلا انه يتعين البدء في اتخاذ خطوات عملية في هذا السبيل لعل أولاها تعزيز بنية المواصلات والاتصالات بين مصر وبقية دول الحوض وتحرير التجارة وانتقال الأفراد معها.

(٣) إعداد خطة تنموية شاملة تحقق التكامل بين احتياجات دول الحوض جميعاً ومواردها وفقاً لمعطيات الميزة النسبية لكل دولة واستناداً إلى عملية تعزيز الروابط المشار إليها لها آنفاً بين دول الحوض كافة ويقترح مالك عوني أن تكون مصر في هذا الإطار وانطلاقاً من موقعها الاستراتيجي وكوادرها البشرية مركزاً مالياً وتجارياً وإقليمياً يربط دول الحوض ببقية العالم](٧) ومن ثم نظن أن مثل هذه الأنشطة والمشروعات الناعمة إذا قُدّر لها النجاح من خلال توفير الرجال المخلصين لإنجاحها وتوافرهم بجد على إنجازها بإيمان عميق بقدرة مصر على تنفيذ ذلك فإن أشياء كثيرة في مصر بالتأكيد سوف تتحول إلى الجوانب العظيمة التي تليق يوطن يضرب بجذوره في أعمق أعماق التاريخ الإنساني وعلينا ألا نستهين بتلك المسالك الناعمة في إدارة الأقطار (فطبقاً لجوزيف ناي، فإن القوة الناعمة تعني قدرة الحصول على ما تريده دولة من الآخرين بالانصياع لأهدافها من خلال وسائل الجاذبية والإقناع ويعتقد «ناي» بأن قوة الدولة الناعمة ترتبط بمصادر ثلاثة أساسية هي: القدرة الثقافية الجاذبة لدول أخرى والقيم السياسية العملية والجانب القانوني والأخلاقي في السياسة الخارجية ويرى «ناي» أن القوة الناعمة المرتبطة بالثقافة والقيم والرأي العام تمثل جزءاً مهماً من قوة الدولة الشاملة وهي شأنها شأن القوة الصلبة (العسكرية – الاقتصادية) فإنه يتعين صياغتها وتطويرها بحيث تتضح أهدافها](٨) ومصر في هذه اللحظة أشد حاجة من غيرها إلى البحث عن قوى فاعلة ناعمة يمكن لها النفاذ إلى قارتها الأفريقية عامة وإلى دول حوض النيل خاصة وهنا يتساءل الدكتور أيمن السيد عبد الوهاب عن [حدود الفاعلية والتأثير المرتبط

بالسياسة المصرية تجاه دول حوض النيل وقدرة هذه السياسة لاسيما ما يرتبط منها بالجانب غير الرسمي كما يبدو ضرورياً أيضاً التساؤل عن حدود قدرة المجتمع المدني المصري بمنظماته المتعددة على المشاركة التنموية وتفعيل أدوات الدبلوماسية الشعبية وذلك من أجل كسر الحواجز النفسية والحساسيات القائمة والإدراك السلبي لبعض المواقف المصرية من قضية مياه النيل وكذا التساؤل عن حدود التعامل مع المجتمع المدني كإطار لتفعيل العديد من مكونات القوة الناعمة لمصر (كالمنظمات الأهلية والكنيسة والأزهر والجامعات والمثقفين والإعلاميين... فقد فرضته عملية إعادة صياغة العلاقات بين الدول والمجتمع المدني واكتساب الأخير للعديد من المسئوليات والأدوار التنموية والحقوقية على المستوى العالمي بروز دور المجتمع المدني كأحد الفواعل الرئيسية على الساحة الدولية لا سيما مع تنامي الاتجاه نحو عولمة القضايا الإنسانية والربط بين الديموقراطية والتنمية وبلورة مجموعة من الأهداف التنموية واعتبارها أهدافاً عالمية (أهداف الألفية الثالثة)، ويمكن هنا الإشارة إلى تبني المؤسسات الدولية ودعمها لتجربة التعاون الجماعي في حوض النيل من خلال تجمع (التكونيل) و(مبادرة دول حوض النيل) وإلى تبلور اتجاه داعم لإشراك المنظمات غير الحكومية والشعبية في شبكة من التفاعلات البينية على مستوى المجتمعات في دول الحوض هذا الاتجاه الدولي وانعكاساته على قضايا التعاون المائي يشير إلى تغير ومستجدات فرضت بدورها واقعاً دولياً وإقليمياً انعكس في أنماط صراعية عديدة](٩).

ومن الملاحظ أن المجتمع المدني المصري بدت له بوادر التقدم ببعض الأنشطة التي تسير وفق المصالح الوطنية وبصورة إيجابية وينتظر منه أن يقدم المزيد بما يتوافق ومصالح مصر على المستوى الاستراتيجي باعتباره تلك الذراع القوية في منظومة القوى الناعمة [وإن تطور دور المجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة في اتجاه قضايا التنمية المستدامة يمكن أن يوفر بنية معقولة للاشتباك مع فكرة (القوة المدنية) ودورها في إدارة العلاقات

الخارجية وأن تبرز كفاعل غير حكومي في التفاعلات في حوض النيل وهنا يمكن الإشارة إلى أن الأدبيات العلمية وما صاحبها من توظيف للقوى المجتمعية في التفاعلات الدولية قد استندت إلى محاولة ربط هذه القوى غير الرسمية بمنظومة القيم المدنية (الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والسياسية) وبناء ائتلافات وشبكات دولية عابرة للتوصيات كما ذهبت الأدبيات إلى تحديد أربعة عناصر أساسية لمفهوم القوة المدنية هي: الأهداف والأدوات والإقناع والسيطرة من خلال تفعيل القوة الناعمة... والقوة المدنية تمثل إذن حصيلة القوة الناعمة التي تلجأ إليها العديد من الدول الكبرى الآن للتواصل مع الشعوب والدول في العديد من مناطق العالم لاسيما النامية فالوكالات الدولية المتعددة التي ترفع شعار التنمية المستدامة، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمثل نوعاً من الدبلوماسية يتشابك فيها الرسمي مع غير الرسمي وتستند إلى مجموعة من الخبراء والمتخصصين في العديد من مجالات التنمية وإدارة الأزمات وتستهدف المواطنين وتربط قضايا التنمية بالوعي والمعرفة وتعزز الروابط وأنماط التفاعل بين الفاعلين غير الرسميين في المجتمعات المستهدفة ونظرائهم في مجتمعات أخرى وبينهم وبين فاعلين رسميين فهذه التفاعلات تستند إلى برامج وأنشطة تفاعلية تعزز من قدرات الفئات المستهدفة عبر اكتسابها العديد من مهارات الاتصال والتفاوض للانفتاح على العالم الخارجي](١٠). ويقترح الدكتور أيمن السيد عبد الوهاب في دراسته تحت عنوان (القوة الناعمة: دور المجتمع المدني المصري تجاه حوض النيل) عدة خطوات يراها قادرة على أن تزيد من فاعلية السياسة المصرية وتعظم من فرص المبادرات الداعمة للتعاون الملبية لمتطلبات التنمية في حوض النيل وتتمثل هذه الخطوات فيما يأتي [١- إنشاء شبكة أومنتدي يكون بمثابة إطار واضح للتعاون والتنسيق بين مكونات المجتمع المدني المختلفة وأن يكون هناك أطراف سواء أشخاص أو منظمات تمتلك الخبرة الدولية والمعرفة الأفريقية كما يفضل أن تتنوع الأدوار لتشمل الدور الإنمائي

إلى جانب الدور التنموي والحقوقي.

٢- إنشاء كيان مؤسسي (المجلس القومي للمياه) يضم كافة المكونات غير الرسمية المعنية بقضايا المياه والمهتمة بتفعيل الدور الخارجي للسياسة المصرية والهيئات والمؤسسات الرسمية المعنية بملف المياه بحيث تتوافر قنوات الاتصال وتفاعل بين الإطار غير الرسمي والقنوات الرسيمة لضمان توفير المعرفة والتنسيق والحشد والتنظيم.

٣- توفير المعلومات الصحيحة والدقيقة عن قضايا المياه والتنمية في حوض النيل، وإتاحة تداولها على نطاق واسع من خلال الإعلام المصري والشبكات والكيانات المهنية بقضايا المياه وبالقدر الذي يسمح لأي طرف بالوقوف على حقيقة المشاكل والتحديات التي يشهدها حوض النيل.

٤- تعزيز قنوات الاتصال مع شبكة المنظمات الأهلية المكونة للمنتدى الدولي لحوض النيل الذي أنشئ في إطار مبادرة دول حوض النيل بهدف متابعته أنشطة وبرامج المبادرة.

هذه الخطوات وغيرها يجب أن تستند إلى التشبيك بين العديد من الأطراف لاسيما مع المؤسسات والجهات المعنية باتخاذ القرار مثل اللجنة العليا للمياه فهناك العديد من المنظمات والمؤسسات غير الرسيمة المتمثلة في النقابات والاتحادات المهنية ومراكز البحوث المتخصصة ومنظمات رجال الأعمال وأصحاب الغرف التجارية فمن الممكن أن يسهم المجتمع المدني في الحفاظ على المصالح المصرية وسد العديد من الفجوات والآثار السلبية التي خلفتها فترات ضعف التحرك المصري على مستوى القارة شريطة أن تنظم هذه الجهود وأن تتكامل وفق رؤية واضحة وهدف واحد].

ويقدم الباحث أحمد محمد عبده البيلي مقترحات ثلاثة للنهوض بالبعد

الثقافي للدور المصري في أفريقيا وهي: - إنشاء المركز القومي للبحوث والدراسات الثقافية المصرية والأفريقية ومهرجان فنون أفريقيا وتفعيل إنشاء قناة فضائية أفريقية (والمقترح الأول: إنشاء المركز القومي للبحوث والدراسات الثقافية المصرية والأفريقية وهذا المركز عبارة عن مجموعة من الخبراء والعلماء والمفكرين والمثقفين الوطنيين في المجالات المختلفة والمتنوعة بالإضافة إلى عدد من الباحثين والإداريين المهتمين بالشأن الثقافي وبعده القومي في القارة الأفريقية طبقاً لهيكله التنظيمي وذلك من خلال تقسيم المجتمع إلى شرائح وفئات وطبقات لإحداث التنمية الثقافية على أرض الواقع والتي تنعكس على التنمية الشاملة لدى الدولة كنظام وكمجتمع، والأجهزة الرئيسية لأداء الدور:

أ- جهاز الهيئة العامة لقصور الثقافة.

ب- مراكز الشباب والرياضة.

ت- المساجد والكنائس.

ث- الجامعات والمدارس.

ج- النوادي الاجتماعية والرياضية.

ح- كافة المؤسسات الحكومية ذاتها التابعة للوزارات المختلفة.

خ- هيئة محو الأمية وسلاح الدفاع الشعبي بالقوات المسلحة على أن يُستعان بالمجندين من خريجي دار العلوم وكليات اللغة العربية والطب والفنون الجميلة والتربية الفنية والتربية الموسيقية في عملية محو أمية المواطنين من خلال برامج تعليمية وتثقيفية تعد لذلك الهدف المهم ومن خلال آلية معينة يحددها المركز.

إدارة الأزمات والتنبؤ: تدخل هذه الإدارة ضمن عمل المركز حيث تقوم بدراسة الظواهر الثقافية المختلفة التي تطرأ على المجتمع المصري والأفريقي والتنبؤ بالمشكلات التي يمكن أن تنجم عنها وتقديم بدائل الحلول الثقافية المناسبة على أن يتبع هذا المشروع رئاسة الجمهورية مباشرة مما يمكنه من تسيير مهامه بعيداً عن البيروقراطية](١١). وأما عن مقترحه الثاني والذي حدده بعنوان (مهرجان فنون أفريقيا (ويتمثل في إقامة مهرجان فني مصري أفريقي تحت اسم (مهرجان فنون أفريقيا) أو (مهرجان أفريقيا للفنون) على أن يتناول المهرجان فنون الدول الأفريقية طبقاً للتقسيم الجغرافي على أن تنظمه مصر وتكون قاسماً مشتركاً في كل دوراته ومركزه الرئيسي وطلب دعمه من منظمة اليونسكو ويشمل هذا المهرجان:

١- فنون الغناء والموسيقى والسينما والمسرح المميزة لهذه البلدان من خلال أهم وأشهر فنانيها.

٢- الفن الشعبي بتنوعاته.

٣- معرض للفنون التشكيلية قديماً وحديثاً لأهم فناني القارة.

٤- معرض لآثار الحضارات التي أقيمت في هذه القارة.

٥- تفعيل عرض لأشهر الكتب التي تعمل على تقارب الثقافات والحضارات الأفريقية.

٦- إصدار كتاب (موسوعة) يحمل اسم القارة والتعريف بها في جميع الميادين المختلفة.

على أن يتم هذا المهرجان في إحدى دول القارة سنوياً.

ويكون دخل المهرجان مورداً مالياً جديداً للإنفاق على عملية التفاعل الثقافي الأفريقي المصري.

يعد المهرجان نقطة للتلاقي والحوار بين الحضارات والثقافات المتنوعة في القارة الأفريقية والذي يكون ذا طابع عالمي له أسسه وقواعده في مراحل متقدمة للتواصل الثقافي في خارج القارة)(١٢) وأما عن مقترحه الثالث (وهو تفعيل أنشاء قناة فضائية أفريقيا: وهي تلك المبادرة التي تقدم بها الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك إلى مؤتمر القمة الأفريقية الخامسة التي عقدت بمدينة (سرت) الليبية في ٥ من يوليو ٢٠٠٥ على أن تستضيف مصر المقر الأرضي لهذه القناة الفضائية الأفريقية، واستخدام إمكانات أقمارها الصناعية وتقديم كافة التسهيلات اللازمة على أن تبث باللغات الأكثر انتشاراً في أفريقيا)(١٣) وعلى الرغم من الوعي المصري بقارتها الأفريقية ووقوفها بجانب شعوبها للحصول على الاستقلال ورغم ما قدمته لهذه الدول من مساعدات في مجالات مختلفة جعلت هذه الدول تقف على قدميها إلا أن صورة الأفريقي في الثقافة العربية قد أذهلت باحثاً عظيماً هو الدكتور حلمي شعراوي بوصفه واحداً من أكبر الباحثين في الشئون الأفريقية فقد أذهلته (طبيعة الإنتاج الثقافي حول أفريقيا طوال الستينيات والسبعينيات والذي دار بالأساس حول انتشار العروبة والإسلام في أفريقيا، أو دور مصر في تحرير شعوب أفريقيا.. إلخ وكأنه ينطلق من فضاء أفريقي (ولم يتصل بالتحضر) أو بثقافته التاريخية الخاصة وبديانات أخرى فضلاً عن صلته طبعاً بحركة التحرر العالمية وهي نغمة لا تباعد نفسها كثيراً عن نغمة كتابات عن الإمبراطورية المصرية في أفريقيا قبل ثورة يوليو أو رسالة مصر في بداية الثورة ثم نشر العروبة والإسلام في مرحلة التأسيس ولم يوجد في المكتبة العربية أي منتج ثقافي حقيقي عن ثورات التحرير الأفريقية أو حركة الكفاح المسلح أو التكوين الاجتماعي الأفريقي بشكل مختلف عن صياغات الإنتربولوجيا الكولونية لأنماط المجتمعات الأفريقية إلا متأخراً في السبعينيات

كما لم يتح للمثقف العربي الاختلاط على أي نحو بحركة المثقفين الأفارقة في مؤتمراتهم الشهيرة بروما ١٩٥٦ وباريس ١٩٥٩ وداكار ١٩٦٦... لذلك لم يكن غريباً أن يروج اسم (ليبولدسنجور) الرومانسي – الفرنكفوني بينما يتم تجاهل اسم (شيخ أنتاديوب) وهو من السنغال أيضاً وصاحب نظرية الأصول الأفريقية للحضارة الفرعونية ولو على سبيل الحوار مع هذه النظرية بالسلب أو الإيجاب كما لم يكن غريباً ألا يروج (فرانزفانون) حتى في الثقافة العربية في الجزائر وهو ملهم معظم الثوريين في أفريقيا بتحليلاته عن الثورة الجزائرية)(١٤) وعلى أية حال فقد [أشاع التدهور السياسي في أنحاء مختلفة من القارة الأفريقية مدبرات للصمت السياسي المصري عن الانخراط في الدائرة الأفريقية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات – تقريباً – مهما كان انشغال الإدارة المصرية ببعض المظاهر الدبلوماسية والأداء الفني الذي قاده د. بطرس غالي لبعض الوقت كما كانت الظروف الاقتصادية لمصر وتجميد أجهزة التعاون العربي الأفريقي تقريباً والانخراط الشامل والسلبي للمنطقة العربية والأفريقية في برامج التكيف الهيكلي مما أضعف دور الدولة وأعجزها عن إمكان ممارسة مكانتها التاريخية لصالح تطورها نفسه وأدى ذلك لانسحاب مظاهر حضور الدولة المصرية في أفريقيا بالحد من طاقة سفاراتنا بالقارة وانسحاب دور شركة النصر للاستيراد والتصدير وشل الأسطول البحري الذي كان يلف أفريقيا حاملاً الإنتاج المصري إلى دول القارة كما انسحب دور الدولة الثقافي في مجال تقديم المنح الدراسية أو العون الفني وارتبط ذلك بطبيعة الثقافة السياسية والإعلامية السائدة في مصر عن عدم جدوى التعامل مع دول العالم الثالث(١٥) وعلينا أن نعترف أن أدواراً كثيرة يمكن أن تقوم بها الدولة المصرية للتواصل مع قارتها الأفريقية ولكن ليست كل هذه الأدوار بالضرورة يبقى أثرها طويلاً وفاعلاً ولكن أكثر تلك الأدوار قد لا تعيش أو تمتد إلى حقب زمنية بعيدة المدى ولكنها مرهونة بظروف كثيرة ومتغيرات دولية قد تحجم من

مساحتها وحجمها ولهذا (يجب ألا ننسى في المحافل الأوروبية والثقافية إن العلاقات العربية الأفريقية تحديداً قد تجاوزت طابعها السياسي فترة التحرر الوطني والاقتصادي ممثلاً في التعاون العربي الأفريقي فترة وفرة البترول ولا يبقى الآن إلا الاعتبار الثقافي لا لأنه هامشي أو الأقل كلفة ولكن لأن قضية الهوية والتكامل الاجتماعي تزداد أهميتها في زمن العولمة ويمكن أن تكون سياسات التفتيت والتجزئة وإثارة الصراعات في العالم الثالث وهي ضمن آليات العولمة ضمن عوامل عزل مصر والعرب عن أفريقيا كما لابد أن ننتبه إلى خطورة احتمال جعل أفريقيا بديلاً للدور المصري الحتمي في الوطن العربي والشرق الأوسط(١٦) وقد أصدر المجلس المصري للشئون الخارجية ورقة بحثية بعنوان (مصر والقوى الناعمة) أعدها الدكتور عبد المنعم سعيد رئيس مجلس إدارة مؤسسة المصري اليوم والدكتور محمد كمال أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة لرؤية مشتركة حول أهمية حشد القوى والموارد المصرية كمنهج للتعامل مع قضايا مصر المعاصرة [وذكرت الدراسة أنه أصبح من الضروري بناء استراتيجية ثابتة لتحديد وإدارة القوة الناعمة المصرية مقترحة تشكيل لجنة أو مجلس يضم الأطراف المعنية بالقوة الناعمة من مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب الخبرة والرموز الثقافية كخطوة أولى لتكون مهمتهم وضع رؤية وتحديد سياسات وخطة عمل لتعظيم القوة الناعمة المصرية وذلك على غرار اللجنة التي أسسها مجلس العموم البريطاني منذ عدة سنوات وساهمت توصياتها في احتلال بريطانيا المكانة الأولى في قائمة القوى الناعمة في ٢٠١٥ كما شكلت دولة الإمارات العربية المتحدة هيئة القوة الناعمة لتنفيذ نفس المهمة ما يعني أن التفكير في إنشاء إطار مؤسسي لإدارة ملف القوة الناعمة المصرية أمر جدير بالدراسة)(١٧).

[ويعود التأصيل التاريخي لمفهوم القوة الناعمة إلى عالم العلاقات الدولية الشهيرة (جوزيف ناي) الذي تحدث عنه في مقال عام ١٩٩٠ في

دورية السياسة الخارجية بعنوان « القوة الناعمة « أو Soft Power حيث تتبع (ناي) أصل المفهوم وأعاده إلى التغيرات البنيوية في العلاقات الدولية مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي ورصد خلاله كيف يمكن أن يتحول العالم من الاعتماد على فاعل شبه وحيد هو الدولة إلى فاعلين متعددين آخرين خارج إطار الدولة من أول المنظمات الإرهابية وحتى الشركات متعددة الجنسية وهو ما لا يتوفر لدول كثيرة في العالم إلا لحفنة صغيرة لديها القدرة على التأثير وتفاعلاتها تحدد مصير النظام الدولي كله ولفتت الورقة إلى أن (ناي) في ذات المقال رجع بالمفهوم إلى كتابه مع « روبرت كوهين « (Power and Interdependence) والذي صدر عام ١٩٧٧ وحتى عندما ذكر هنري كيسنجر في خطاب له عام ١٩٧٥: « إننا ندخل الآن عصراً جديداً.. الأنماط الدولية القديمة تنهار والعالم أصبح قائماً على اعتماد متبادل في الاقتصاد وفي الاتصالات وفي الطموحات الإنسانية « فإنه كان يبدأ فهما جديداً للعلاقات الدولية فيما يعني أن هذه البداية مضى عليها أكثر من ٤ عقود والتي لم يكن العالم يعرف وقتها شيئاً عن المخترعات الحديثة مثل: الكومبيوتر الشخصي، أو الآي باد أو جوجل أو شركات مثل مايكروسفت أو آبل ولكن العالم وقتها كان يدرك أن الاستخدام الخشن للقوة ربما لا يتناسب مع نوعيات جديدة من التفاعلات التي جعلت الحرب مستحيلة بين الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وألمانيا على سبيل المثال ولا حتى بين روسيا وأمريكا بسبب الطبيعية التدميرية للسلاح النووي، والظهور المتواتر لتفاعلات يمكن فيها لجميع الأطراف المتفاعلة أن تخرج فائزة فلم تعد القوة بفعل تحولات العلاقات الدولية واقعة في إطار القاعدة [Zero-Sum-Game]إذا كسب فيها طرف خسر الطرف الآخر وإنما وبكثرة واقفة في إطار القاعدة المضادة [Zero-Sum-Game أو Situations Win-Win] وأوضحت الورقة البحثية أن مفهوم القوة الناعمة لم يكن ليظهر كما نستخدمه اليوم لولا التغيرات الجوهرية التي جرت في النظام الدولي وتحوله بقوة إلى نظام عالمي

يتصف بالرخاء النسبي مقارنة بمراحل أخرى في التاريخ)(١٨).

(ورغم أن تعريف القوة الناعمة بحسب الورقة البحثية يعني استخدام الجاذبية والإقناع لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة أي أن هدفها وجمهورها في الخارج وليس الداخل فإن بناءها يعتمد بالأساس على الداخل ومصادرها لا تتعلق فقط بالثقافة مثل الآداب والمسرح والفن والتليفزيون والسينما والموسيقى ولكن (جوزيف ناي) صاحب تعبير القوة الناعمة يضيف للثقافة مؤشرين آخرين: يطلق على الأول تعبير (القيم السياسية ويقصد به القوانين والمؤسسات والممارسات التي تحكم الدولة وتؤثر على الانطباع الدولي عنها ومدى جاذبيتها في الخارج والمؤشر الثاني يتعلق بالسياسة الخارجية للدولة وأهداف حركتها في الخارج وهل هي قوة للخير أم للشر على الساحة الدولية)(١٩) (وتطورت مؤشرات القوة الناعمة في السنوات الأخيرة ومنذ عام ٢٠١٥ أصبح هناك تقدير دولي يقيس القوة الناعمة للدول ويصنف أهم ٣٠ دولة في هذا المجال واستخدم هذا التقرير ٧٥ مؤشراً في ٦ مجالات مختلفة هي الثقافة مثل عدد السائحين الأجانب، حجم الصادرات الثقافية وحجم سوق الموسيقى المحلية في الخارج والأفلام المعروضة في مهرجانات دولية، مدى متابعة الدوري المحلي بالخارج وترتيب الفيفا، جودة شركة الطيران الوطنية والتعليم الدولي للجامعات المحلية، عدد الطلاب الأجانب، النشر العلمي الدولي والنشاط الدبلوماسي من حيث عدد السفارات والمكاتب الثقافية والإعلامية بالخارج، التمثيل الأجنبي بالدولة، العضوية والنشاط بالمنظمات الدولية والانترنت من حيث أعداد المتابعين بالخارج وصفحات مسؤولي الدولة على الانترنت، خدمات الحكومة الاليكترونية، سعة وسرعة الانترنت المتاحة للمواطنين، وإدارة الدولة من حيث ترتيبها في عدد من التقارير الدولية مثل تقارير التنمية البشرية والحكومة والثقة في الحكومة وحرية الصحافة والمساواة بين الجنسين وعدد مراكز التفكير في الدولة والاقتصاد من حيث ترتيب الدولة في التقارير الدولية مثل التنافسية وسهولة

أداء الأعمال والابتكار والحرية الاقتصادية وحجم الاستثمارات الأجنبية ونتائج استطلاع للرأي العام يتم إجراؤه في عدد من الدول حول الانطباع عن دور الدولة في العالم وجاذبيتها كمكان للزيارة والدراسة والعمل ومساهمتها في الثقافة العالمية وترحيبها بالزوار) (٢٠) (ولا توجد دولة في العالم تحتل المرتبة الأولى في كل المؤشرات السابقة ولكن كل دولة تضع لنفسها أولويات وتركز على مزاياها النسبية فبريطانيا استمدت قوتها الناعمة من تطوير جامعاتها وشعبية الدوري الإنجليزي في العالم ودور عدد من منظمات المجتمع المدني الإنجليزية في العالم مثل أوكسفورد ومنظمة العفو الدولية، وركزت تركيا على الترويج لفكرة أنها الجسر بين الشرق والغرب وجاذبية السياحة وتطوير مطار إسطنبول وشركة الطيران التركية واعتمدت ألمانيا ضمن أشياء أخرى على نشاطها الدبلوماسي الدولي واستقبال اللاجئين وركزت الهند على الثروة الرقمية والهنود بالخارج كسفراء لها بالإضافة لنموذجها السياسي وتميزت سنغافورة بقدرتها على الإدارة السلمية للتعدد العرقي والديني وكوريا بالاستثمار في التعليم)(٢١) ونحن نرى أن مصر تمتلك من المقومات الخام للقوة الناعمة الكثير والمتنوع القادر على الحضور بقوه في أفريقيا إذا ما أحسن التخطيط وجدية التفعيل والاستراتيجية في الأداء مع تقويم عناصر هذه القوة الناعمة ومع مرور الوقت سوف يتبين لنا أكثر عناصر هذه القوة الناعمة المصرية فعالية وتأثيراً وأقترح ما يأتي كخطوط عريضة يمكن وضعها تحت دائرة البحث والمناقشة:

أولا: إنشاء مدارس مصرية في العواصم الأفريقية ومدنها الكبرى بحيث يكون لها طابع خاص ومنهج يعمل على تعريف الأفارقة بمصر تعريفاً شاملاً

ثانيا: تحفيز الدولة المصرية خريجي الجامعات المصرية الجدد والمتفوقين على العمل لمدة عام على الأقل بهذه المدارس مقابل مكافآت يحصلون عليها

حال عودتهم من هذه البعثة التطوعية

ثالثا: استثمار خريجي كليات الزراعة في الجامعات المصرية للعمل في أفريقيا لنقل الخبرات المصرية إلى دولها لكي يكون هؤلاء أرضاً ينبسط عليها التعاون الزراعي بين مصر والأفارقة

رابعا: أن يقضي كل الأطباء سنة كاملة كخدمة عامة في البلدان الأفريقية

خامسا: أن تقوم الدولة بإنتاج أفلام سينمائية خاصة لمخاطبة الجماهير الأفريقية.

سادساً: إنشاء مهرجان سينمائي سنوي لسينما دول حوض النيل.

سابعا: تأسيس جائزة أدبية سنوية في مجالات الأدب (شعرا ونثرا) تتناول قضايا الشعوب الأفريقية وخاصة شعوب وادي النيل والتي من شأنها إحداث تقارب فكري ونفسي بين تلك الشعوب ومصر

ثامنا: ترجمة الأعمال الأدبية المصرية إلى اللغات الأفريقية المختلفة لتكون في تناول القارئ الأفريقي

تاسعا: التوسع في إنشاء المعاهد الخاصة لتعليم اللغات الأفريقية المحلية

عاشرا: إقامة مهرجان سنوي للمسرح الأفريقي لدول حوض النيل

الحادي عشر: تأسيس جائزة مصرية في مجال المسرح الأفريقي

الثاني عشر: إنتاج أغاني باللغات الأفريقية يغنيها المطربون المصريون لغزو السوق الأفريقية

الثالث عشر: إقامة سوق سنوية لعرض المنتجات التي تعكس الروح المصرية وثقافة المصريين في كل العواصم ومدنها الكبرى

الرابع عشر: إنتاج مسلسلات درامية تتوجه بمخاطبة الأفارقة ومترجمة إلى اللغات الأفريقية الأكثر ذيوعا وانتشارا

الخامس عشر: إقامة مهرجان للفنون الشعبية المصرية يجوب العوالم الأفريقية

السادس عشر: إصدار صحيفة أسبوعية باللغات الأفريقية المتاحة والمشهورة توزع في كل قطر في أفريقيا

السابع عشر: إقامة معرض سنوي لكتاب شعوب وادي النيل

الثامن عشر: إنشاء قسم للثقافة الأفريقية في كل كليات الآداب بالجامعات المصرية

التاسع عشر: إنشاء جامعة شعوب وادي النيل تضم بعثات تعليمية للقادمين من دول حوض النيل

العشرون: إنشاء قناة تليفزيونية موجهة ناطقة باللغات الأفريقية الذائعة

الحادي والعشرون: تعدد مراكز البحث في الشئون الأفريقية وكذلك معاهد نوعية لدراسة أفريقيا دراسة شاملة متنوعة

هوامش الفصل الخامس

(١) شخصية مصر، ج٢، جمال حمدان، الهيئة العامة لقصور الثقافة ٢٠١٣

(٢) المرجع السابق

(٣) أفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافيا السياسية، جمال حمدان، مكتبة الأسرة ٢٠٠٥

(٤) المرجع السابق

(٥) السياسة الدولية، دورية علمية تفصيلية، العدد الحادي والتسعون بعد المائة يناير ٢٠١٣

(٦) المرجع السابق

(٧) السياسة الدولية، دورية علمية تفصيلية العدد السابع والتسعون بعد المائة يوليو ٢٠١٤

(٨) السياسة الدولية، دورية علمية تفصيلية العدد الحادي والتسعون بعد المائة يناير ٢٠١٣

(٩) المرجع السابق

(١٠) المرجع السابق

(١١) الرابط

http://www.rosaelyoussef.com/news/149473

(١٢) على الرابط السابق

(١٣) على الرابط السابق

(١٤) الفكر السياسي والاجتماعي في أفريقيا، حلمي شعراوي، سلسلة مكتبة الأسرة ٢٠١٠

(١٥) المرجع السابق

(١٦) المرجع السباق

(١٧) صحيفة المصري اليوم في ٢٣/٥/٢٠١٧

(١٨) المرجع السابق

(١٩) المرجع السابق

(٢٠) المرجع السابق

(٢١) المرجع السابق

المحتويات

إهداء..... ٥

تقديم للدكتور حاتم الجوهري..... ٧
إشارة تمهيدية..... ١٣

الفصل الأول
إشكالية المصطلح والمنهج..... ١٥

الفصل الثاني
لماذا علم الاستفراق..... ٣٣

الفصل الثالث
الوعي المصري الأفريقي..... ٥٥

الفصل الرابع
مصر وأفريقيا: أشواك وتحديات مستقبلية..... ٨٣

الفصل الخامس
توظيف القوى الناعمة المصرية..... ١١١